

423
SIA

والله الرحمن الرحيم

الحمد لله على النعمة الجليلة التي جعلنا من عباده المؤمنين والذين آمنوا به
ومنطق السنة الشريفة اعتقادا بالظلم الذي شهد به وجود
الوجود عند الصديقين واقرب قدوته قلة العالمين وكفاي كثير من المؤمنين
مع ابطال سائر الاعتقادات باليقين وأوضح عن وجه ما نبت من نظام احوال
التموت والافضين ووجود المكنات مع استحالته خرج بالمرج وكثير
الفاعلين واظهرت غلظت على تمام حكمته فجل عن وصف الواصفين
وقال عن احواله كما لرجس ارباب العارفين فظهر من ذلك عصمة الانبياء
والائمة الطاهرين وصلى الله على سيد المرسلين محمد وآل الطيبين
القصومين خصوصاً على نقده الوحي انزال اليد على الشاويح والاميين
على بن ابي طالب امير المؤمنين وعلى الاحد عشر الذين كل منهم هو جبل الله
اليتين ومصباح الواصلين وبهم تجاب دعوة الاديان ويحصل النجاة
لجميع المخلصين فمن اقربهم هموني اهل عليين ومن انكر فضلهم منهم
اسفل السافلين صلوة دائمة متصلة الى يوم الدين اما بعد
اضعف عباد الله الحسن بن يوسف بن الخطاب بن يقول اجبت سؤال و
على محمد صالح الله سرادير كما هو بارئ الدين ووزر اسباب السعادت

الحمد لله القدير الواحد الكريم المعبود
القياس بكما انعم الشريك والفضل
والعائد للثمة بوجوب وجوده
عن الوانق والصابغ والولد
والواحد له محمد مرقا بالان
عير شان ولا جاحد وانك على انما
للتعاضف المتزايد شكرهم على انما
الركم والسجد والصلوة على سيد
زاهد وشرقت كل عابد على سيد
وعترة الامام والامام عبد علي
ندوم بدور الامصار والاولاد
اما بعد

الدينونة والاخر وبما طاعني في استمال تواما العقلية والحي في اسعفة
 ببلوغ اما الزكا ارضاني باقوالها واما لرد جميع لبريها راسين كما لم يعنى
 طرقة حين من اسلافنا الكلب الموسوم بـ كلاب الدين الفارق بين الصدق
 والمين وادعت فيه من الادلة لا يقينها والبرهان العقليته والغاية
 الف دليل على امامته سيدنا توصيت علي بن ابي طالب اهل المؤمنين والفت
 دليل على ابطال تبر الطائين ولو دعت ميرزا الادلة على باقى الا انه عليه السلام
 ما فيه كفاية للتشدين وجعلت توليد لولده محمد واهل علية كل من دور
 وصرف عنه جميع الشرع وبلغه جميع ما نية كفاها الله امره مادية وشانية
 قد رتبته على مقدمة ومقالين خاتمة امام المقدم تبر ما جك
الجن الاول لما الام العلم هو الاول الذي له الرياسة العامرية
 امور الدنيا والدين بالاصالة في دار التكليف تقصير النبي صلى الله عليه واله
 واجب بوجهين الاول انه قد خولف المدقولة تعالى في جاء لك الشارع امام
 الثاني تبدل قولنا بالاصالة بنيابة عن النبي وجعل الامام معبود عن خلاف
 شخص من الاخصام للرسول في اقامة قوانين الشرع وحفظ حوزة الملحة على وجه
 يجب اتباعه على اتمه كما قد وجبها البعب بالاضافة الى العلم الشارع الامام
 لطف عام والنبوة لطف خاص كما كان خلوا الشرايين في جميع مخالف الاما
 لما سياتي في انكشاف اللطف العام شر من انكار اللطف الخاص في هذا اشار
 الضائق بقولهم منكر الامامة اصل اوله وهو شر الشر الشارع كل
 مسلك لا يدرهان موضوع ومحمول فانه مترك بما احتج الى وساطة التم

فقدما
 سيرة صفات اوليها
 صلوات الله عليه وسلم
 سائر الطالب في احكام الدين
 سائر المسلمين ومن سائر
 بجل بيب وادبها
 الكثرة وهي طاركان
 بسيرة الطوفان
 الرحمن فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه واله من مات علم بعون امام زمانه
 فقد مات ميتة جاهلية
 خاتمة السلطان الاصل مال
 الام ملك لولده ملوك العرب
 وانهم مولى انهم منيع الزعم
 شهادتهم غياث الحق والبر
 والدين اولها يتعداها
 سلطانهم وثبت قواعد ملكه وشيد
 اركانهم واملع بناتير والظافر
 بجبل اسافه وقرن دولته بالدرام
 الى يوم القيام قد كسرت
 خلاصة الكمال

من غير تخطيط ولا اجازة عقل و
 سميتها منهاج الكرامات في معرفة
 الامامة والله الموفق للصواب
 واليه المرجع والمآب ورنتم
 على فضول المآب **الفصل الاول**
 في فضل الامامة في هذه المسئلة
 ذهب الامامية الى ان الله تعالى
 حكم لا يفعل شيئا ولا يخل بواجب
 ان افعله انما تقع لغرض صحيح وكذا
 وان لا يفعل الظلم والظلم وان لا يزل
 بالعباد يفعلهم ما هو الاصل لهم
 ولا تقع وانما كلفهم في غير
 الجبار او وهدم بالثواب في غير
 بالعباد على ان ينبت له دروس
 المعصومين عيت انبيائه وروس
 الخلفاء ولا انبياء ولا المعصومين
 فيبقى في ذوقه في قوله واطم
 بعد موت الرسول بالامامة
 فخصب اولياء معصومين

البرهان عليها ومن ثم وجب المقدمتان فان كانا ناصريتين فلا كلام وان كانا
 برهانيتين فهما علم من العلوم ولا يبرهن عليها ولا على شيء من مبادئها تلك
 المسئلة والادوار وعلى الناظر في ان يعلم المبادئ عليها ولا يترسخ عليها
 كل المنع منها ولا اعتراض عليها يتعلمان بنظر اخر غير النظر الاول الذي
 هو بنظره وان اعتراه شك فيما قيل جرح الى الواضع المخصوص بها وبغيره
 التظن بها الى ان يتحقق المبادئ التي هي كالقواعد فان الباحث عن مدرك عن
 قدره الصانع لا يتكلم في حدوث الاجسام بل يكون ذلك مقرا بانه اذا انقضى
 ذلك فقول موضوع هذه ^{المسئلة} ونحوها انما امران ولذا المبادئ هي ما يترسخ
 الاول لان العالم حدث والله تعالى عرشه الثاني انه لا واجب الوجود لذاته ان لا
 وابد الا انك انت قادر على كل المقدور والاربع الله عالم بجميع المعلومات التي
 غنى عما سواه والسادس يريد للطاعات السابعة كان للعباد الثامن لا يخل بها
 لواجبها لا يفعل البتة ولا يبريد ذلك التاسع انه تعاقد كلف العباد مصالحهم
 بقدر وسعهم العاشر انه تعالى يوجب عليهم الاطاعة الحادية عشر انه تعالى بالامامة
 الوالدية عليه ما يتعلق بكما فيهم الثاني عشر انه تعالى اذ احلهم ليس ^{بغير} خسر
 الاثنتا اليهم وانما خسر انعم عليهم الثالث عشر انه كلفهم بالوجوب لا فضل اليهم
 به الى الثواب الا في قول الرابع عشر انه تعالى اوسل محمد تار سولا معصوما فاما
 بالحق فاني لا بالصد والامام عشر ليرل عليه الكتاب العزيز الذي لا ياتيه الا طلة
 من بين يديه ولا من خلفه تنزل من حكيم حميد فتخرج بشيعة جمع الشرايع و
 بئس الله الذي في رايته الى يوم الدين السادس عشر انه معصوم من الزلل

اعظم

ذلك
 على علم ثبت العلم والحكمة
 افضل له تعالى وجوده واجب وان
 التبع والاضلال بالواجب وان
 تعالى لا يفعل الفرض بل كل افعال
 لا لفرض من الاغراض وكلها
 التبع وانما تعالى يفعل الظالم
 التبع وانما لا يفعل الامار
 اصلح للعباد بل ما هو الصالح
 من الحقيقة لان فعل الماصي يتوابع
 الكفر والنظام وحسب انواع
 النفس الواقعة في العالم ستة
 البشرى اسم ذلك وان المصطفى
 لا يستحق ثوابا والاصحح هو
 عقابا بل قد يعذب المطيع طول
 عمره والبالغ في امتثال اوامر
 تعالى كالنجي ثم وثيقا بالعباد
 صمدا بنوع الماصي والانبيا
 كالمبليس ومنه ومن لا يظلم
 غيره معصومين بل قد يقع منهم الظلم
 والاضلال والصنوف والكذب
 والمهوه وغيره

العتارف عن ضده وانما زعم الفعل بالنظر الى القدرة لا بالنظر الى الداعي كما
 في المعتزلة لا في غيرهم والاشياء لا اكثر الواقع ضد ذلك وفيه بالصور
 ولان الشئ لا يتقدمه وطدا الواجب ان لا يمتنع ولا يمكن ان يلزم افعالهم
 بالواجب ان لم يكن كذلك لم يجد نفعنا في دفعها وهو ظاهر في الواقع بل عليه
 والاشياء ان كان من فعله ثم يجب كل الفعل المكلف بواجب او فعل محرما او
 الله تعالى عليه عقابا ^{او اذ} في بعض الاوقات كافي الجاه وهو باطل وان كان من فعله
 كقتلهم للهدوء ومن فعله في كل ما هو ممتنع هو الممتنع لان ذلك لا يوجب ان يكون
 معصوما مطاعا لانه ذلك فلا يقوم مقام غيره ولا ذنوب وجب وصوله
 كل وقت يحتاج اليه كمنه الجير والاقا ما ان يكون من فعل الله تعالى بغير واسطة
 احد من البشر ان يتبر بعبادنا اذا فعل او ايت عند غيره والتقدير هو ان يخط
 البشر فهو مطلوبنا **الوجه الثالث** ان تحصيل الاحكام الشرعية في جميع الواقع
 من الكتاب والسنة وحفظها لا بد من نفس مديته يكون العلوم الكلي للثبوت
 اليها كقدرته القياس معصومه من الخطا ولا يقوم غيرها مقامها في ذلك اذ
 الواقع بغير غير متناهية والكتاب والسنة متناهية ولا يمكن ان يكون من المقتصر
 لغير الناس مقيس ان يكون لبعضهم وهو الامام فلا يقوم غير مقام **الوجه**
 الرابع للطلوب من الرئيس اشياء اولها جميع الارسل على الامور الاجتماعية التي هي
 مناط تكليف الشارع فيها الاجتماع بالحروب والامارات فان من المستبعد بل
 الخال ان يتجمع اوله الخلق لكي يعل امر واحد وعلى مصلحة واحدة وان يقر بالكل
 تلك المصالح ويتقون عليها وان يجتمعوا من البلاد المتباعدة وان يتفقوا فيهم

في وقت الحرب وفقدته وجهته والملازمة والمشاركة في جميع الاوقات فان الانشا
 لا يكون دائما وكذا كثيرا ولا يقوم غير المتين في ذلك مقام المتين وهو ظاهر
 الثاني التقدم فيما يحتاج فيه الى الاجتماع فان الناس لا يتفقون على مقدمه
 فيؤدي الى الاختلاف وهو نقص العزم فلا بد وان يتميز رائد من القوم ويكون
 تنزهه عن كل عيب يكون معصوما فلا ينشأ الطباع عن الشا المتوسط مثلا النوع
 عن الاختلال لان الانسان مدني الطبع لا يمكن ان يتقلد حله بامور وعاشا لا يحيا
 الى الغذاء والملبوس المسكن وغير ذلك من ضرورياته التي تخصه ويشترك غيره
 من ابناء نوعه معها وهي صناعة لا يمكن ان يعيش الانسان ما تضييعها فلا بد من الاجتماع
 على تلك الافعال بحيث يحصل التعاون والوجبة لتوصل الفصل فيكون كل واحد
 يفعل لهم غلاية فيض منها لآخر كما يمكن النظام الا بذلك وقد يمنع المجتمعون
 من بعض ما فلا بد من قاهر يكون التخصيص منوطا بظهور استعمال الترجيح من غير مرجح
 ولا بد يؤدي الى التنازع السر اربع الطباع البشرية عجزوا على الشهوة والغضب
 والحسد والتنازع والاجتماع مظنة ذلك فيقع بسبب الاجتماع المريج والميج
 ويحتل النظام فلا بد من رئيس يقهر الظالم ويصير المظلوم ويمنع عن التعدي
 والقهر ويستحيل الميل عليه والحيث وانما قصده الانصاف ومن يخاف العقوبة
 انما حله فان اكثر الناس لها الطبع من الاجل لا تانحط على هذا التقدم بحيث يفتاوم
 خوفه شعور وغضبه وحسد وغيره لا ينسب لا يقوم مقامه في ذلك لما تدرى
 ايضا فانه معلوم بالضرورة ان الحاصل الحدود لطيف وهدام السامع بها فلا
 بد لها من قيم وغير المتين يؤدي الى الهيج والمريج والتجيج بالمرج فلا يقوم غيره

ذلك
 وان النجس ان ينجس
 على ما فيهم وانزلت من
 ومقتضى ان الامام بعد رسول الله ابو بكر
 بن ابي طالب لا يوجب من الخطاب له جواز
 اربعة اربعية في الجرح والامانة فيهم
 واسيد بن خضير وشيخ بن مسلم
 من بعد عمر بن الخطاب تبعوا ابن كبر
 عليه عثمان بن عفان بنوع من طائفة
 في التعدي هو احد طائفة الجاهلية
 ثم على بن ابي طالب طبري السليم الجاهلية
 اتفاق ائمة اختلفوا فقال بعضهم ان
 الامام بعد ابي بكر الحسن ومنهم من قال
 انه معاوية بن ابي سفيان ثم اتوا
 الامامة فيهم ابي طالب الامانة اليه
 من جبالهم فاقوا الامانة من ال
 مشاغل الامانة من ال
 اخيرا انصروا فيهم
 الامانة فيهم

العبد المذنب
 من انفسه في انفسه
 الفصل الثالث
 في الامور التي يجب على كل من كان له مال
 تحت اليد ان يحفظها من السرقة
 والنجاسة وان يحفظ الناس من السرقة
 وقد دلت اقسامهم على انهم يجب ان يحفظوا
 اموالهم وبعضهم يطلب انفس طلبا
 بغير حق وبابهم اكثر انفس طلبا
 للدين كما انفسه من السرقة
 الرافق اياها بآية المنع من السرقة
 قتال المسيحيين مع المسلمين في قتال الزور
 ونسبته بينك في نفس حيث
 يقول دعاني عبد الله من دون قور
 انفسه من انفسه
 ما ادرى وادى لسانك اقترانه
 امر على خنجر ام اصبح مائتة قبل
 والذى ينفذ ام ينفذ الله
 حين
 انفسه

بمقامه في ذلك **الشأن** الذي يقع فيه عصوة والمولد غير مضمون في ذلك
 والتبعية كما في الامور المضمونة من قبل الله تعالى معصوم من الزيادة الخطاء بغيرها
 الاحكام وعقوبات الشريعة لثلاثة اشياء احكام اوامر يدرى ما على الامور وما اوامر
 وعقوبات غير المعصوم لا يقوم مقامه في ذلك **الشأن** الذي يقع فيه القضاة الذي
 يجب على حكمه في الدماء والاموال والفرج وسعادة الشريعة والامانة على
 اموال الفقراء وكسر الجيوش الواجبة الطاعة في الحرب وبذل النفس والقول
 والكولة لمرشدة وعظام الفروج ولا يدوان يكون **الشأن** الذي يقع فيه الاستحالة للشيء
 من غير مرجع والواقع اختلاف الاول في تضاد الاموال وغلبة الشهوات وتباعد
 المراتب والتقاضي الخلق من انفسهم ابتداء على واحد في هذه المناصب متعديلا
 متعديدا في كل زمان على شمس بالشرط الذي يستحق معها ذلك ممنع فان
 الاختلاف في تحصيل ان يكون اكثر او اقل من ذلك الواحد الذي ينافي قوله
 هو ولا ينظر له بل ان يكون واجب الطاعة من قبل الله تعالى وتحصيل من الحكيم ليجل
 طاعة غير المعصوم في مثل هذه الامور والكيفية التي بها نظام النوع واختلافها
 ان غيره لا يقوم مقامه في التقدير التي يثبت عنها **الشأن** الذي يقع فيه المعرفة في النور
 عن المنكر لطف لا يقوم غير مقامه لا امتناع اضافته لوجوبه من غير يد الا لامر
 لطف واجبه لا يقوم غير مقامه لا امتناع تحقوا لاضافته في تحقوا لاضافته
 ولا بد ان ينتمى الى معصوم لا يجوز عليه الخطاب بوجوب من الوجوه ولا السهو
 ولا الجواز امره بالمنكر ونحوه عن المعرفة لم يبق وثقوى بقوله لا تقت فاجبه
 التكليف في كونه اما ان يكون كل واحد من الخلق اموالا بالامر والامر وغيره

ان يكون هذا التغيير امر الكل وينعم لهم لومع قيسر الاول باطل والا لوقع المبرج
 والمبرج لا يبقى الا بالمرور فحلت من انكر ان الغالب ان يرى في كماله
 غير ليرتبه اليه لا يجرى على تقديره فليست القوة الشهوية والفتنة على القوة
 العقلية في اكثر الناس الذين يحصل بتخليتهم على وجه الشهوية والفتنة المتقصر
 لعدم الثبات في الماشايخ لاختلاف نظام النوع فحين الثاني فلا يقوم غير الذين
 في ذلك مقام ولا بد ان يكون ذلك الشئ من قبل الله بحيث يجب طاعة غيره
 عاملا لا بد ان يكون الشئ اسرع العلم بالاحكام يقينا لا ظاهرا لا جهلا وكان
 المصباح احدهما ابنا في ثبت الاصولية وعد تناقض لا دلالة وتساوي
 الامارات وليست يحصل المبرج بل المبرج وتساوي احوال العكلاء بالتسليم المتكافئ
 فلا بد من عالم بالاحكام يقينا لا ظاهرا لا امارات ليرجع اليه من طلب العلم و
 وطلب التوثيق **الوجه الخامس** ان نظام النوع لا يحصل الا بغير
 العقل والدين والنسب المال فخرج الاول القصاص وشار اليه بقوله والكم
 في القصاص جوده والثاني تحريم المسكر والمذموم وشيخ الثالث قتل المرتد والنجس
 والمراج تحريم الزنا والمذموم والخامس قطع السارق ومصادرة المال وهذه امور
 مهم يجب حكمها في كل شريعة في كل زمان ولا يتم ذلك الا بما يتولى لذلك يكون
 حازا فابينة ايماءا واكثر الواجب وحله وشرائطه ولا يقوم غيره مقامه في
 ذلك ولا بد ان يتاخر عن نوعه يصح المصالح ويجزها لاستحالة المبرج عن
 مرجع واجتماع جميع الامور على غير ذلك لاختلاف الامور ولا بد ان ذلك لا يفي الى
 المبرج والمبرج **الوجه السادس** ان قيام البدل مقامه لا يتصور الا في

دفعا
 حاشية على ما في
 مسون بن عيسى والموافقة
 ولكن في التوافق من غير
 الا على طلبة وعلى طالب الدين بالمال
 فذلك وبما هو من غير نظر في
 الحق في استحقاق الحق من الله في
 ليعطى الحق لغير مستحق بسبب احوال
 النظر في بعض ما لا يقصود من
 وعلى الجسم الغني في ايدهم وتوهم
 وعلى الجسم الغني في الشوب وقيل من
 اكثر استلزام الشوب وقيل من
 قوله ثم وقيل من عباد الله
 وبعضهم طلب الامر لنفسه في
 وبما هو من غير نظر في
 عن الدنيا ودينها ولم يخلصوا
 في الله لولا انهم لم يخلصوا
 لا يتحقق التخليد و
 في جعلت

ما بين
 هذا وبينه
 فان وجدنا النظر في الحق في ذلك
 الامكانات وان قيل الحق في حق
 مستحق فلهذا قال الله تعالى لا تشركوا
 على الظالمين وانما كان مذموم الامانة
 واجب الاتباع لوجوب الامانة
 المنطوق الى التماسها من شواهد
 واصدقها وانما هي من شواهد
 اليها على ما مضى من السبل الامور
 ولا سيما في ذلك ما في كلامهم
 والذين جبروا على الحق من الامور
 ان الله تعالى هو المخلصون لان الله تعالى
 وكل ما سئل عن ذلك وان لم يكن
 بغيره لوجوبه الى جبره لان
 لان كل كرب يحتاج الى جبره لان
 جبره في جبره ولا عزم ولا في مكان
 الا لكان محذورا بل نشره في الجبر
 الخلق وانتهى على
 فادرك

حال عدمه وقد ذكر حصول العلم الضمني وان التمس عند عدم
 الامام او تركه على عكس ما ينبغي فليس يمكن ان يكون له بدل **الباب الثاني** من في حق
 نصب الامام واجبة النظر في الوجوب وكيفية وطريقه وعلمه وابطال كلام الخصم
النظر الاول في الوجوب لعقلاء كافيه على الوجوب في الجملة خلافا لانا في حق
 والضمير فيهم من الخوارج والتدليل على الوجوب مطمان الامام لطف وكل
 لطف واجبة الصغرى ضرورة قد ذكرناها والكبرى مشتملة على الكلام لا يملك
 انما يجب اللطف بها اذ لا يتم فيه مقامه اذ اقام فلا سئل ان الوجوب لا يكفي
 في وجوب المصلحة بل يعلم انشاء جهات القبح ما هو اقل من ان يكون الامام قد
 اشتملت على نوع معتد لا فعله ولا يصح الحكم بالوجوب وعدم العلم لا يدل
 على عدم وجوب الوجوب علينا كافلا عليه تعالى لان في نصبه انما الفرض في
 الحروب كافي ومن على المصلحة والحق عليه السلام لان مع وجود الامام في كل وقت
 في فعل الطاعة وتبرأ القبح للخوف منه لا لكونه طاعة او تمجدا وذلك من اعظم
 المقاسد لان فعل الطاعة وتبرأ المعصية عند فقد الامام اشدها ما اعتد
 وجوده فيكون الثوب عليها في حال هذه اكثر منه في حال وجوده وذلك لما
 عظيم سئل ان كونها الطاعة لكن لا سلم انها اتما كذلك فانه قد يكون من بعض الافئدة
 من حيث كانت من اتباع غيره فيكون نصب الامام في ذلك الوقت قبيحا سئل ان كربها
 لطف اخر لا يتعين الامانة للوجوب لان الامام معصوم معصوف ان كانت الامام
 لتو تسلسل ان كانت الامام لتو ثبتا المطاع لان امتناع الامام من المعصية وتوكل
 الوجوب لا يتوقف على الامام بل لطف اخر لا يقال انما العلم بالضرورة ان غير المعصوم

احرازه عن فعل القبايح وعمله الطالحات عند عجزه الامام ان لم لا نقول جاز
 ان يكون بغيره بعض الامور القوم باسمهم ومصوبين فيه فلا يكون نصب الامام
 واجبا لقيام العترة وقام الامام في ذلك الوقت بخلافه كل وقت فلا يثبت وقت
 من الاوقات لوجوب نصب الامام على القبيين ولا يجوز ان يكون غير العترة
 في الامتناع عن الاقدام على المعاصي سلكا لكن منها ما يدل على نهائيتها لطفها وليست
 انها اما ان يكون لطفها في افعال الجواحيب او في افعال القلوب والقلوب باطلان
 اما الاول فمصلحة من كان القبايح منها ما يدل العقل عليها ومنها ما يدل السمع
 عليها فان جعلنا الامام لطفها في الشرعيات لم يضر وجوبه بمكان الشئ كبعضه
 كل زمان وجوب اللطف تابع لوجوب المطلوب فيه وان جعلوه لطفها في
 العقلية فنقول القبايح العقلية ان تركت لوجوبه وجب تركها كان ذلك حظه
 دينه فان تركه لا لئلا كان مصلحة دينه لان تركه الظواهر لكنه مصلحة
 دينه بضره كاشتغال عقله بمصلحة نظام لكن معنى ترك القبايح بقصد هو ان لا
 الى ترك الظاهر هو كونه ظاهرا وذلك من صفات القلوب فان جعلنا الامام لطفها
 في ترك القبايح سواء كان لوجوبه بغيره في ذلك الترك لمصلحة دينه فيكون الامام لطفها
 في المصالح الدينية وذلك غير واجب كافتقار على انه تم وان جعلناه لطفها في
 ترك القبايح لوجوبه بغيره فنقد جعلنا الامام في صفات القلوب لا في افعال الجواحيب
 وذلك باطل لان الامام لا اطلاع له على الباطن كما يقال يحصل بسبب الحواشي على
 فعل الواجبات وهو يفتد استعداها المصالح الدينية في ذلك الفعل فيحصل
 لوجوبه وبغيره لوجوبه بغيره وذلك محله ديننا لا نقول هذا بقصد وجوب اللطف

على جميع العترة
 وادخل كل من ينظم احكاما
 ولا يدخل في الجوارح الا ان لم يحصل الجوارح
 من ذلك علو اكبره وشبه الجوارح
 ان لا يكون ظاهرا او ينفرد عن العامة
 او ينفرد به بغيره من غير علمه وان
 انما الحكمة تقتضوا اربعة اقسام
 ومصلحة الامور لا تكون ما ثبتا في الارض
 الله تعالى وما خلقنا الا من الارض
 وما ينطق الا عبدين والارواح لا تدبر
 لا ارشاد العالم وانتهى في غير ذلك
 لا مدرك بشي من احساس القوم
 ان لا يترك ذلك من غير عترة وان
 الاصل في ذلك ان لا يترك من غير عترة وان
 امر وفيه وانسابه ما حدثت
 امر العدل ومجيبه وانسابه
 لا يتكلم العدل ومجيبه وانسابه
 وان لا يترك من غير عترة وان

والغنية
صغيرها وكبيرها
المراد بالنسب والالهي وقوله
يبلغون ما انتت فاقه الميرور
التفسيرهم وان الامتصاص
لا يباينة ذلك الما قدس وان
التفسير احكامهم الفرضية من عدم
المصونين القاطنين من جملهم
الله صل الله عليه والكر لا عندك من
ذلك من الصفات خلقه من
الان تعقل الشواهد بعد المعصومين
ولم يتقوا الا القول بالبرهان والاستدلال
وخرقوا الاخذ بالقياس والاستدلال
وما جازت السليبي فقد ذهبوا الى
كل من ذهب القدر كثير من مع
الاشارة ان القدر كثير من مع
هي المعاني التي يتبينها
موجودة

فان قيل في غير مقامه ان لا يكون له في الدنيا

في المصالح الدينية على الله لا تلك الفدية يكون المصالح الدينية والمواظبة
عليها سببا لرواية المصالح الدينية وذلك في وجب انتقاء لا يتجيب على الاول
بالاخذ بها ان الامام لا يقوم غير مقلمة في كبرها فاقول ان مقام البدن
لا يتصور الا في حال عدمه وقوله في حد هذه المسئلة ان المصالح
والتي بعد عند عدم صلاحها ما من في كبرها في كبرها في كبرها في كبرها
ولقوله تعالى ولا تدفع الله الناس بعضهم ببعض ليجعل صوامع وبيع وصلوات
ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولا يصرف الله من نعمه ان الله لقوى عزيز حكيم
بانهم هذه المفسدة لا يتقوا الا في كبرها في كبرها في كبرها في كبرها
القول الاول لا يترككم جعل المصالح الرسول والمصلحة الاولى لا يترككم
العطف المساواة في العامل في ان طاعة الرسول لا تقوم مقامها كذلك
طاعة اولي الامر لا تقوم غير مقامها وانما طاعة الوجوب عند المقتضى مشروط
بأنها في افضل على مصلحة او صبر تقصير وجوبه فان قام غيره مقامها كان شايها
لذي الامكان والقدن عليه والمصالح والوجوب الموجب للوجوب بحيث لا يتصل
بعد هائل وجوبها للوجوب بخلاف الاخرى استعمال الالهي احدها عيانا
ايها ما يخبر كونه لا شك في وجوب كائناته في الجملة فلو قام غيره مقامها وكان قد
مكنا استعمال وجوبها عيانا بل كان الله تعالى اوجب احدها لا يثبت وهذا الدليل
انما يتبقى على قواعد الشرع القائلين بوجوب الامامة من معا ولا يتبقى على قواعد
الامامية والمقاتلين بوجوبها عقلا ولا قواعد الاشاعرة ولا يتردد ثبت التواتر
احكام المسلمين في الصدر الا في انهم تالوا ويتبع حلو الوقت من خيلهم ولوقام غير

الامام مقام المانع ذلك في نظرنا فانه يدل على ذلك الوقت والمدى في كل وقت
وعن الثاني يوجب احكاما ان غير المكلفين من الطاعة بعدهم عن العبث بها
يطابق فرض الحجب من التكليف وتقرب حصوله وعكسهما بما اقتضى وجوب
فالوكان مما يطابق فرضه وتقرب حصوله فمقتضى ذلك ان يكون راحة
على ما تبينه العدل انما يكون بها القيلح الثاني ان الفسقة يستحيل ان يكون راحة
الحكم اذ هو واجب الوجود لذاته فخرج من غير ذلك فيجب عليه جلب نفعه ولا دفع ضرره
فلو كانت الكانت واجبة العزلة والذي استلحق وجوب نصب الامام غير محتمل
للكلفين ولو كانت غير مفقودة واجبة اليهم لكان عين ما هو مصلحة لهم مفقودة لهم
وهذا خلاف وايضا فان الفسقة محصورة معلومة لا نامكفون باجتنابها
الفساد منقبة عن الامام لا يقال انهم الفاسد للثبوت على افعالها انما افعالها
التي انقد رخص عليها انا لا يجب مرمها او الامانة عند كل مرتبة فعلنا على ما ياتي من
فعل الله تعالى لا يجب العلم بالفسقة التي يشتمل عليها الا نقول لو كانت الامانة
على مفقودة لما اوجبه الله على المكلفين ولما اوجب على الناس طاعة الامام وايضا
لواشتمل على مفقودة فهو الله عن نصب الامام والى اطلاق المقدم مثل الملائكة
ظاهر وعن الثالث انه لو كان الامام على الحسن فوجب في نظره ما انقض ما شئت
ولا في الامام على الحسن والحسين يهون الناس الى ما داهم النبي ويخاص على ما
كان النبي يخاص عليه كذلك فلو كان ذلك مانعا عن نصب الامام لكان مانعا عن
نصب النبي وكان العرب على الواجبات وترك العاصي لو كانت مفقودة غير
جائزة لاستغنى النبي عن الزعم ان ذلك يقتضي جميع الامامة مطبوعا

أَلَا مَا مَكُونُونَ بِهِ كَمَا أَلَا الرَّأْيُ بِشَيْءٍ عَلَيْهِمُ الْفَضْلُ

على التاميم
كالقندوق والعلم
وذلك يجعلوه فقال
حالم الى الموت معنى
كقوله وما الى الموت
العلم وغير ذلك
فاما لما ذكر حالم
لنا انه وما قد كان
فانه يفتقر هذا
عناجا باقتضائه
بغيره تعالى
ولا يكون هذه
واقترن بهم في
عليهم ان قال ان
قالوا ان التمام
افترق ادوات
المشقة ان
حقيقه لم طول
هشور

لعدم وجوبه مع الشك فيه وما كان ينبغي ان يراعى فيه الاستحكام من غير ان يوجب عند
 العدل والامانة وهو ان يوجب العلم بالاسلام لتاكيد التمسك بالذات والرجوع الى جوبه ووجوب
 ان مع الاختصاص الا ان يجوز الخلل ويحتاج الى حفظ الشرح وانما هو رد يجب ان لا يخلو
 نفس العلم والواقع والحكمة في الظاهر يكون حرج **الفصل الثاني** في وجوبه لغيره
 قول القائلين ان الوجوب لا يقال احد شيئا انه واجب اعتقلا لا بالادلة الشرعية ومقتضى
 الامانة لا ان يوجب ثبوتها القول بان الوجوب محرم وهو من بابي شاعرا قال الشافعي
 القول بالوجوب عقلا لا شرعا هو من بابي شاعرا والوجوب ليس له حرج في بابي شاعرا
 اما ان الوجوب هو على الله تعالى فيجب ان يكون الوجوب معناه لا انما هو على الله تعالى
 العقلية في تقدم علمه بالواقع متاخر عنه فان وجب بالشرع وادركه فان وجب بالشرع
 والواقع فيهما كل الواجبات العقلية موقوفة على الشرع ولا توجب بالشرع لكان
 تعيينها من الله تعالى لا من الشرع الاول على هذا التفسير ليعلم ان الشك في العلم بغير
 الله تعالى اياها وثالثها ان اجتهادنا في الشرع لا يخرجنا من تكليفنا الاطلاق وحق الاجماع
 او اجتماع الاصل والعدم وجوبه بالامان والاعتقاد بغيره والكل على ان الله لا يفرق
 لشاؤونهم اما ما هو من نوع تباينها في الاعتقاد فان يكون احدهما بينه هو الامان ولا
 بعضه ولا يكون احدهما او يكون كل واحد منهما اما الاول يستلزم تكليفنا الاطلاق في
 الاجماع وانفاد فائدة والثاني يستلزم اشتراط العلم بالامان لا الاطلاق وحده لا يجب الاثر
 تكليفنا الاطلاق لكن انما هو على واحد من العلم والامان وهو ما بينه وبين العلم والامان
 لا يمكن الثاني يستلزم اجتماع الصديق والخصم في كونه اذا امر كل منهما بالحق والبر
 طاعتهما اجمع الصديق والامان يجب احدهما اثر الوجه والبر فيكون هو الامان واجتماع

ان بعضهم يغيبوا ويضع على سطح
 ملنا يصح كل ليلة في غير شعير وتبلى
 يجوز ان نزل الله تعالى حارس على السطح
 يستعمل الحمار الاكل ويستعمل
 الشرب بالشاء وقال هل من راسب
 صل من مستغفر يتغفر واما التوب
 لروا عن ابي حمزة قال سمعت من بعض
 الشيوخ في حق الله تعالى وذكره من بعض
 القاطنين التاركين للذنوب في بعض
 الاشياء انما كان له في بعض
 الايام علة لا وسر له حسن الضوء
 مطلق الشرح الضل الذي في بعض
 دهم ما دخل الشيخ في انما في بعض
 والنصوير اليه في بعض الاشياء
 في الجبلات قال ايها الشيخ
 في الجبلات قال ايها الشيخ

أكبره فاعلموا أن الحق لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 ومنه ما ليس كذلك إلا ما لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 في العالم لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 وحاصل ما هو عليه من الحق هو ما هو عليه
 ولما لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 امر بعبادة الله لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 كونهما شيئا واحدا وهو كل واحد منهما
 بأنه لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 في قوله لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 للعلوم ما لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 الحديث والتوليى لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 وحجج أهل السنة لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 هو أن يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 ما عندنا من الحق لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 فانه يجوز أن لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 الأكبر لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 في الاصل لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 ما لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 عاقدون بالامانة لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه
 الامانة لا يفرق بين ما هو عليه وبين ما هو عليه

[illegible][illegible]

وقيل في
 القسمة الذي كثر
 وسيدنا موسى بن جعفر الكاظم
 المعجزة لما من العبدان في يوم واحد
 من القضاة وهو العدل في نفسه من علم
 عبيد وبلغه بما اوعى علمه وان كان العبد
 منها فهو عبيد كما كانت العبيد
 عبيد النفس من ان كانت العبيد
 من العبد وهو العبد من ان كانت العبيد
 اليه في نفسه من ان كانت العبيد
 بالانساب والقباب ووجب ان يكون
 اذ انما يقال ابو جعفر في نفسه من ان كانت العبيد
 من جعفر في نفسه من ان كانت العبيد
 ما لا يقال في نفسه من ان كانت العبيد
 في نفسه من ان كانت العبيد
 السبع من ان كانت العبيد
 اذ انما يقال ابو جعفر في نفسه من ان كانت العبيد
 من جعفر في نفسه من ان كانت العبيد
 ما لا يقال في نفسه من ان كانت العبيد
 في نفسه من ان كانت العبيد

هذا الساج الفاتح الامان لا لا تخلفه اقل من زمانه ولا يفسد
 من حاله انما اشتغال الحق له من واهبه والاشغال الى العبد وسكون ما بينه وبين الله
 المصير والبر والعدل والحق والعدل في كل المصير او كل المصير
 غير المكلفين له او استلزم الامتثال لكل منهم من عبيد الله في ذلك
 فلو لم تكن عبيد الله في كل المصير او استلزم الامتثال لكل منهم من عبيد الله في ذلك
 في ذلك المصير او استلزم الامتثال لكل منهم من عبيد الله في ذلك
 من المصير او استلزم الامتثال لكل منهم من عبيد الله في ذلك
 بما لا يمكن ان يكون له في كل المصير او استلزم الامتثال لكل منهم من عبيد الله في ذلك
 عمره في كل المصير او استلزم الامتثال لكل منهم من عبيد الله في ذلك
 بالحق والعدل والحق والعدل في كل المصير او كل المصير
 مستدركه في كل المصير او استلزم الامتثال لكل منهم من عبيد الله في ذلك
 في كل المصير او استلزم الامتثال لكل منهم من عبيد الله في ذلك
 او لا في كل المصير او استلزم الامتثال لكل منهم من عبيد الله في ذلك
 السور والعدل والحق والعدل في كل المصير او كل المصير
 للكف من عبيد الله في كل المصير او استلزم الامتثال لكل منهم من عبيد الله في ذلك
 ذلك من العبد والعدل والحق والعدل في كل المصير او كل المصير
 في كل المصير او استلزم الامتثال لكل منهم من عبيد الله في ذلك
 وهو معلوم بالاطلاق ولا نزاع في ذلك لان كل واحد من عبيد الله في كل المصير او كل المصير
 ابتاعه ولا نزاع في ذلك لان كل واحد من عبيد الله في كل المصير او كل المصير

[illegible]

واما في
 والرضا بقضاء
 الله تعالى فقد روي عن جابر
 كان الرضا عليه السلام اذا روي عنه
 الرضا عليه السلام كان لا يجوز له ان
 الرضا عليه السلام ان يلبس من الثياب
 باليس من الله تعالى في حين فانه
 فاستعد بالله من الشيطان الرجيم
 ثم هو ليس بالرضا عليه السلام على المكلفين
 الى الله تعالى فكون الله تعالى على المكلفين
 ثم من ليس عليه السلام في ذلك
 انما يلبس ان لا يبقى في ثوبه من الثياب
 ومعنى ذلك انهم اذا لبسوا الثياب في
 الاكل في العالم اليوم ان الاكل في
 لغاير الله تعالى فانه في ثوبه
 لا يلبسوا الاكل في ثوبه في ثوبه
 ان يلبس ثوبه في ثوبه في ثوبه
 من الثياب في ثوبه في ثوبه
 الله تعالى في ثوبه في ثوبه
 اذا خلعت

لا الخلق اقر في مواعيد العلم والحق في شدة كمال الامانة الساع عشر
 لوصاواي حيث الامانة بالخير الجاهل في تظلمة ولا في كمالها في جميع الصالح المطلق منها
 والتمالي بطلانها عند التقدم لا يقال انفرقاها التي يلقون من الصالح الا في تظلمة ولا في
 قوة ولا في امان تظلمة بغير عذر من جوار الخصال غير الكتمان والتعجب ولو كان
 الامام لا يدرى لا ساجد له الامور الغضا وغيره من عتابة الدين ولا يمنع ان حيث اصابته
 بالاحتكاك لا تقول الامام ايضا ان التعجب لا يمنع من حفظه حينئذ التعجب والتبديل
 لعنه بخلاف غيره من كونه وحيث طاعة لا تعجز الان مولد فلا يزال حيث اصابته
 بطريق من عت من جوار ^{العلم} **الشامع** الصفا الشجر في الامام خيفة كوكبي لا ملاحق لها
 للشكر الاسلام واحد والاعتقاد الشجرة وغيره من الكيفية لا تعجز ولو كان من غير نظام
 بالاختيار العامة لكان امانا في العلم عجزوا في الاختيار الا في العلم لكان امانا في العلم
 العلم حصوله ان النسب لا يعتد به وهو كنهنا لا يقال او يثبت العلم قد علمنا الشامع من ابناء
 قال الله ان يبعثوا لان الظن وان الظن لا يغني عن الحق شيئا ان ظن الظنوا والحق يتبين
 وقال ايضا ايها الذين امنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم وتظنون به الظنونا
 وغير ذلك من الايات الدالة على ان العلم من اجماع الظن يكون طريقا في ايات شتى على حكم
 علم به بالجو لا يقال الشامع علمه بالعلم لا يجموع العلم انما هو العلم لا يجموع العلم
 العلم انما هو العلم لا يجموع العلم انما هو العلم لا يجموع العلم انما هو العلم لا يجموع العلم
 بالعلم لكان ان يثبتها باعتدال ان علمه ولو لم يكن بالاختيار كافي لا يدرى الغاضي ان العلم
 لا يثبت من العلم لكان العلم لا يثبت من العلم لا يثبت من العلم لا يثبت من العلم لا يثبت من العلم
 انما هو العلم لا يجموع العلم انما هو العلم لا يجموع العلم انما هو العلم لا يجموع العلم

[illegible]

جواز التوبة المعاصي على معصية وحبها الطبع على طاعة ان حال الانبياء انما ارادوا ان لا
 التوبة وهذا انما يقع العقل لا سيما اوصد من ادعى بكفارة صدق من ادعى بكفارة
 عاصي وقول الله تعالى في ربه وجوب الاول ان الامام المقتضى حاله غير مظهر
 امامه فله ووجهه ما عند غيره فلا ترجح الكلف كل طاعة من الامام
 على المعاصي بذلك يكون لاطاعة الاقبال تصرف الامام ان كان شرطاً في كون لاطاعة على
 الله تعالى فعله وتكليفه ولا فلا طاعة الا نقول ان تصرفه لا بد منه كون لاطاعة انما يجب
 عليه ثم يمكن ان الطاعة لا يجب لاطاعة بل ان التكليف على الله الاعول للامام بان التكليف
 وانما الطاعة لاطاعة يحصل بتم ما هو به معلق الامام ويمكن ان يقدد والصلو لم يكن
 عليه ما به من هذا يجب عليه ثم قد فعله منه لعل الامانة وقوله ما هذا يجب
 الامام قد فعله منه التبعة لوالده جنته وتثالثا ولده وقول قوله وهذا يجب
 الرجوع الثاني ان الطاعة للرب على الطاعة والسجد عن الحق في القدر الاجتماعي
 ليس لاطاعة من هذا ذلك التكليف نصب الامام والضرر على امرهم بطاعة من قبل الاول فله
 على طاعة من قبل الثاني لا من اولها فله وجاز الله على ما على اولها فله وجاز الله على
 الامام هو عبارة عن مثال اوله الله والتمه في رواية فله وجاز الله على طاعة من قبل الله
 على الاستئذان الثالث لاطاعة هو الامام لله ثم وانما هو وجاز الله على طاعة من قبل الله
 طاعة من قبل الله على الاستئذان بما اراه الله ثم هو الاستئذان على من غير واسطة الامام
 وانما الثالث وان الامام يجب ان يكون معصوماً ان الامام لو جاز ان يجاز للواجب ان
 يفعل الاجابة لا يمنع ان يكون غير لاطاعة الا ان يكون داخل في له وجاز على
 يكون من المتابعين من نفسه محروما للغير من غير المتابعين اليه لكونه من اجاب الله والحق اليه

من غير التوبة
 وجعل ذلك من غير التوبة
 بقدر هذا ليعتد به على ما يقتضيه
 ذلك لا يثبت له احد من المتابعين
 وكان خفي من هذا المتابعين
 القصور لو ثبت ان صاحب العشرة كان
 مختاراً في اصنافه وقياساً في الامور
 سائر ما فعله في احدى طامه صاحب
 وبعدها لم يطمع في احدى طامه صاحب
 الدار من طامه ورايته بذلك الخبير بذلك
 فلو جاز للمالك وان كان مثل المالك
 وان كان مملوكاً وان كان مثل المالك
 كان صدقاً وان كان مثل المالك
 ما وجبوا الدار على الشرائع انما كان صدقاً
 واستطاعوا ان صدقوا في هذا الزمان
 مع اجتماع الاستدلال والنية وهذا قد
 الى اسقاط حدود الله كما ان كان
 في احدى طامه من غير المتابعين
 التوبة ليعتد به

۲۰ فی حضور انبیاء، فان الغد دخل بالامین وقعه لا عيار شي غيره ذاك لا يتكر انما يتكره

الضام من الحكم وكما نقول فما قلناه على الامكن وقوع المتنوع في ذلك فانقول
ان الحكم لم يجل شيئا واحدا فبعضه معصوم عن غير اختصاص من ذلك لاننا نقول ان الحكم
الاطلاق لا يملكون باسمه واستحقوا بكسبه ثم الملك اطلاقا كانوا اكلهم معصومين
ان الخلق لا يعدم عصمتهم جميعا بل يحل عليهم ولا عليه ثم عن الثاني ان شبهة المعصومين
الى النبي والقرآن فيجرحان فلا يجوز ان يكون النبي الموحى وملك سابق والقرآن متبعا
مع جواز عصمته عن الامام بل في الجرح مثل ذلك لا يجاب بان جميعا الى الامام وقد حق
الادارة يظهر في المزمع الثاني ان ثبت وجوب علم الامام على الله تعالى انما هو في قولنا
نعم هو وان الحكم اذا ثبت عصمته عن غيره من خلقه لا يقوم عصمته ولا يرفع الاجل
احدا جاز ان يتبين ان جميع العقول من ذلك النصف فيكون من بعض المعصومين الله تعالى
داخل في هذا الحكم فلعنا ان يكون غير المعصوم وكل امام بعد الوفاة فهو معصوم كبقا
الاجموز ان يكون محمدا لما ثبت في القرآن سيما في الاشاع انما هو على الخاص السلك ان يتغير
ما ذكرتم من التائب له ان كان في الشريعة والامام في الغرض ان غير معصوم ولا ينفك طوفاً لما كان
الامان عيان عن جميع اميرنا احدهما يوجب هو تنفوذ حكمه على الثاني سابق هو
تنفوذ حكمه في نفسه ولو اتفق الامام الى العتمة لكن ذلك اما الاول والثاني والجميع
الكل اطلاقا التائب المتكوره لا يقدح في حكمه احد عليه في الامام والامام في ذلك لا يفتقد
حكمه ايضا لان ثبت علم الامام بالغيب تنفذ على الاطلاق وهو انما هو على غيره
قد يتحقق في كل واحد من الوصفين مع ان الصغير عصمته في فعله اشبه العتمة والامام
لا يتعجب عن الاول بل من عرف العواكب لم يات في حق الاخر عن عزل احاد الوفاة فكيف
بالرعي المطلق عن التلقا ان لا يوجب في الغرض على مستقبل الوقت وذلك لطفه في خلاف

الخاصة بالمرء الصغير تكسبه فهو يخص بهما انما احل على ان يكون من تلك الاطراف

جميع المذاهب
أصول العقائد
الواجب على ذلك

ان الامام مكيه طبعين
طبع اول ثمانين طبعين
اضد ما في اولها والاول

لا يجوز بيعون بذلك لاطمأن
الاعوان لك اول لا انفق
معتاد به من

فليكون التبليغ
شأن من شخصين من بعد
الطريقين سلك كل واحد

الكلية فوجبا
الكلية فوجبا
الكلية فوجبا

أحد ما بين تذبذب
إذا طوي فترك بوصلة
وهل طريق مثالي
أمن مخزن

طريقك امن مخوف وحل هو امن
الى الكوفة وحل هو امن

فقال لا اعلم شيئا
فقال لا اعلم شيئا
فقال لا اعلم شيئا

صاحبہ
یوم صلی علی الکومر
عن الثانیات
اول

وإنما هو واجب على كل من طرقت عليه الصلاة والسلام إلى الكوفة

هذه المقالة
 سنها وان تابع الثاني
 ينسب الى الاغنياء بالقرن الرابع
 في الرابع من الامامية اخذوا من
 من لا يوافق القوميين المشهورين
 ما انفصلوا العلم والادب والدين
 والوعظ من الاشغال والافعال
 والعبادة والدعاء والنفق
 والادارة على ذلك من رتب الخلق
 الى انهم جعلوا في العلم والادب
 وزلزل في مقامهم كغيره من رتب الخلق
 وادبوا في الوجدان كغيره من رتب الخلق
 وغير ذلك وكان على من يحصل في القرن
 مع شدة انانية لا يجرى به وبالمجاهد
 فاطم على بن ابي طالب عليه السلام
 كان افضل الخلق بعد رسول الله
 - وحيد الله نفس ورسول الله
 حيث قال في

الامام علي عليه السلام من عقاب لانه لم يلق احد من اهل البيت الا لم يتركه في الحق
 فلما لم يكن ذلك من عقاب لانه لم يتركه في الحق وكان رغبته في الناس الدنيا اكثر منه في ما سواها
 الطاهر وركب العصبية لانه وعز الشاك يمنع المحرم ايضا علم الامور ان يكون الفرق
 ان الامام حاكم المسلمين فوجبت عصمة خولان ذلك كما لا يكون العصبية لاجل عدم
 حكمه عليه بخلاف الثاني فان الامام يحكم عليه في ذلك كما لا يكون العصبية لاجل عدم
 الشريعة فيكون معصوما اما الصغرى لان الاظهار ليس هو الكتاب لوتوقع التزعم في عدم
 احكام جميع الاحكام وليس هو انت الوجوه من السابقين لاشغال المسلمين على انهم انما انما
 الشريعة لانها انما هي الحوادث غير متاخر ليس هو الابعاد لكونها انما هي الحوادث
 الامام لان كل واحد يجوز كونه في مجموع كذلك لان الابعاد انما يحصل في قليل من الساعات
 لان الابعاد انما يحصل في قليل من الساعات لان الابعاد انما يحصل في قليل من الساعات
 معصوم من انما يتبعه بالسمع لا بالوعظ بالاعتقاد لانه اجمع الغشاي جزموا في جميع طرق
 الى ما اتفقوا في النص من انهم من غير عدم الشائع والنص في الاطراف في ذلك سوى انه
 لو كان في العقل وانما هم هذا الفاعل ان الاثر لا يخل بتقل الشريعة وانما يكون كذلك لو عرفنا
 كونهم معصومين هذا دون ظاهر ليس هو الغير لانه ليس محقق في نفسه فادعوا في الطوائف
 ولانه لا بد من اصل ظهوره عليه فلا يكون انما هو حافظ وان احكام يتقل بذلك وليس
 هو الرتبة الاستثنائية لانه واجب بغيره الا ما لا يكون في العقل ولا باطل وليس في الجميع
 لان الكتاب المتفرع التتابع فيها وفي معناها لا يجوز ان يكون المجموع حافظا لانها
 من جهة ذلك المجموع فما قلنا لعل بعض الشرح وانه اكل كل واحد من المجموع فان بعض
 الشرح فقل كونه دليلا على ان بعض الذي يقتضيه الاثر من جملة الشرح فقد

صانعه السبع غير موقوفه فلا يكون الجوع محفوظا لان من لا العلم الذي يفسد الامم المحسوس
 كانه لو لم يكن محسوسا لظرو البر اليائسة والمقصود فلا يكون محفوظا **الشرع** انما
 عند الذي يحتاج اليه وهو يتوقف على الامم يكون فنيا وقانونيا ولا عاوضا على
 الامم والعدوان وانما ان لا يقع سلا يكون قوله وقوله فلا يكون غير فائز **الحال** ان
 ان كان نفي الجوع واجبا على الله سبحانه استحالة صدور ذلك من غير كون العلم من
 ذلك العلم بيان الشك في انه لو صدر عن الله سبحانه لوجب في العلم جميع الامم والقوى
 بها وذلك معناه عظيمة والله سبحانه حكيم لا يوجب **الفناء** **السابع** قوله تعالى
 لا يات احدكم منكم العلم الا من الله او من وراءه الامم والقوى **السادس**
 الانسان في الطبع لا يمكن ان يعيش بغير الانفراد فلهذا في اكله ولبس مسكن
 لا يمكن ان يغنيها بغيره بل يتوقف على المساعدة غير شريطة كل منهم الى علاج الي صاحبه
 حتى نظام النوع ولما كان لا يتوقف في عظمه الغالب الشاوش عن كل واحد من الانعام
 قد يحتاج الى ما في بعضه فلهذا هو قوة الشهوة الى الغذاء وقهره على خلافه فلهذا في ذلك
 الى وقوع الحرب والدمج وانما العلم الذي لا يدرك من اهل الجوع محسوسا من العلم والقوى
 ويعتبر من التعاليف التي هي بغيره للظهور من العلم او بوصول الحول الى استعماله لا يجوز
 الحظا ولا الشهوة ولا العيش الا ان العلم **الشافعي** في قوله تعالى على نبي العلم المحسوس
 والمجاهد الى اذعية في ذلك نفسه في ذلك العلم **السابع** قوله تعالى لا يات احدكم
 يوجب احتياج موصوفه الى الكمال وفيها الى غير انما يوجب احتياج الى غير ذلك
 بل لا يتوقف عدم العترة او الى احتياج الى غير موصوفه بها انما هو موصوفه بها انما
 في الاحتياج غير الموصوفه بعدم العترة موصوفه بالصحة **الشافعي** في قوله تعالى

[illegible]

فان اذ لم يحتاج الى العلم هو كذا فاجاب العلم اذ جميع المكاشفة المكنة المكنة في العلم
 الاحتياج الى الخارج والمخرج وكل المكنة لا يكون مكنو ولا يجب عدم العلم المكنو
 الحاكك عشر لو كان الامام معصوما لم يختلف العلول عن علته لانه لو كان في علم
 فاعلم فليدرك الملائكة انهم يجوز العلم الكلف موجبا لا يجب كونه في العلم
 والا لكان امه هو الامام من غير احتياج اليه **الثاني عشر** انه يجب تباين العلم بالحق
 والاجماع والعقل اما التفرقة لان الامام علمه من غير حق في علمه بقدره كافي في العلم
 لما يرد في العلم بالحق والجماع وانما الاجماع فلا ينافي لانه في انه يجب على كل واحد من
 الناس بمول حكم الامام وانما استخراج الحكم من صحيح سياسته ولما العقل فلا يرد
 اتباع الامام قطعا وقول حكمه اما ان يكون مجرد قوله او لدليل على ذلك الا القول
 ولا الدليل بل عليه لا يجب ان يقال للدليل ذلك عليه لو وجب اتباعه على غير الحق ^{انما لا يرد في العلم}
 يقتضيه بل لا يرد في العلم لا يرد في العلم لا يرد في العلم لا يرد في العلم لا يرد في العلم
 الخطأ يقتضيه بل لا يرد في العلم اما ان يقال بوجوب اتباعه لان العلم بالحق لا يرد في العلم
 بل لو يقال ذلك ان كان الاول لزم ان يرد في العلم بالحق وهو صحيح وان كان الثاني فليس
 الامام في ذلك العلم لزم كونه اما ان يرد في العلم بالحق لزم ان يرد في العلم بالحق وهو صحيح
 عشر اعلم ان الفرق بين الحق وتكليف الناس في كل عصر اتباعه لم يرد في العلم بالحق
 موقوف على نقله الى غيره والمقتضى ان يكون معصوما وغير معصوما والثاني اجل
 والامام حصل العلم بقوله في العلم بالحق ولا يقتضيه قوله في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 والمعصوما اما الامام او لا يرد في العلم بالحق ولا يقتضيه قوله في العلم بالحق في العلم بالحق
 خارج عن هذه التسمية قول لا يقتضيه ولا يجوز ان يكون مستند علم من علمه في العلم بالحق في العلم بالحق

ينسحق في
 الخلد عن
 كالشمس يابس من شدة الشمس
 فلتق من رسول الله
 طابت خاصه والنجى
 الله سره من قدامه
 جسد ذات لحيه
 من عشرين مسمي
 كثر من عشرين
 لا يتكلم مع
 ولا يابى
 من العيون
 ولا سدا
 لا يقبل
 سبنا ذلك
 ما قال
 نوع النشم
 يستخرج
 وليس
 وانتم

الحق والباطل فلا هو الامام **الثامن عشر** ان العلم والعمل هو شئ واحد
 الفاظه مشتركه لا يعرف قوله وما يطلق نفسه او يات متعارضه واثبت قضاياه
 قد وقع الاختلاف فيه ان الفقيهين ولا سبيل الى معرفة الحق فيها يقول غير المعصوم
 ليس بمولاه في معصومه لولم ينزل الاخر فلا بد ان يكون للفقيه لان المعصوم ما هو
 الامام **البيع** **عشر** رجل هو صاحب العلم ومن يعلم ان نصبه صحيح عقلا وانما
 لا يقبل القبح فلا بد ان يكون الامام معصوما **الثاني عشر** قوله تعالى اطعوا الله
 واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وكل من امر الله بطاعته فهو معصوم لا سيما لرجاء
 طاعته غير المعصوم لا يتبع عقلا **الثالث عشر** الامام لو لم يكن معصوما لكان
 اتعاطيا واجتهدا والاول حال والامام واجب على اطاعته ولو لم يكن معصوما لكان
 ويستحيل ان يملكه بطاعة العامة ايضا ولم يجبه عليه في اطاعته لعدم الامور **الرابع**
 نحو الامام عليه السلام من غير ما يتصور لعدم الاولوية وتغيير العامة بين قوله وقوله غيره
 من المجتهدين فليؤيد به **نصب العشرة** قوله تعالى هذا الصراط المستقيم صراط
 الذي انعم عليه من غير المغضوب عليهم ولا الضالين غير المعصوم قال لا بد ان يتبع طريقه
 ان يكون من معصومين والهداية تعالى العلم طريقهم لا الظاهر هو نقلوا الناقلة
 ايضا معصوم والاجماع والتواتر في حقها الشوا انما هو اتباعهم جميع لاحكام ولا خلاف
 والتواتر لا يقبل ذلك فلا يفسد الا الامام فانه اذا كان قوله تعالى الذين اتبعوا عليه غير المغضوب
 عليهم ولا الضالين لاشارة الى الانبياء والهداية الى طريقهم صراطه على انما هو من المعصوم
 في كل زمان ولا يفتقر هذا الدعاء بقوم دون كان اشارة الى الانبياء فالطريق
 حاصل **الحاوي** **والعشر** قوله تعالى ان يرضى ليس له عليهم سلطان الا ان يعقل

[illegible][illegible]

نقول هذا يدل على وجود المصنوع كالخاتم من وجهين احدهما ان الشكر فيهم من انشاء
 الربك الشك عن من جميع الوجود وهو عام ولا انشاء ايضا وفي المصنوع لا يعلم
 مدلولات القران في بيان ان الشكر في المصنوع لا يكون ولا في المصنوع لا يكون
 ولا معنى من معانيه ولا شيء مما يمكن ان يتناول له او يحد منه لكن قوله لا على وجه
 من الوجوه في شيء منها ويكون اعتقاده مطابقا لانه ذكر في معرض المانع من كل
 فدل على وجود المصنوع في ما بينهما ان يتركب من غير شك في كل شيء في ما بينهما الا في قوله
 وهو ظاهر ان جعل القهرا لا يقول المصنوع فيكون وجوده في كل شيء في ما بينهما
 غيره **الاشياء العشر** قوله تعالى واذا قيل لهم اتقوا الله قالوا اتقوا الله
 مصطلحوا الا انه هم المفسرون ولكن لا يعرفون وجوب الاستكثار من التوحيات في
 الارض وهو يتقدم على خلاف ذلك في العلم في ان الله تعالى في وجود هذا المصنوع
 يكون منه وما يوجب الاحتياط في كل شيء فيكون وجوده في كل شيء في كل شيء في كل
 للظنون وفي معهما واجبه في المصنوع في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 اذ هو الا في صوابه في غير وجه في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 التوحيات كاد ان يعارض الاستكثار في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 المصنوع ولا شيء من الامور التي لا يتبعها وكان في كل شيء في كل شيء في كل
 فلا شيء من غير المصنوع في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 بل في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۲۰ فان كان جب من غير شقة

فلا شئ من الآلام بفهمه وهو لا يكون منع الضمير لأن نقول ذلك ولا يستلزم
 اتصافه بانعدامه من الغير **الثاني** في المعاديش الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كل زرع منها من ثمرة رزقا أبديا لا يتغير ولا بها
 يتوعد علمه ثمة **الأول** للمؤمنين بث غير الله وهو قال الشاهد الأول
 اللام في الجمع يعنى العموم قد بين ذلك في الأصول **الثاني** لاستحقاقه يعنى الثواب الدائم
 وعدم العقاب انما هو بفعل الطاعات غير المعاصي قد بين ذلك في الكلام وهذه
 الآية تدل على ذلك لا سيما كما نرى في الأصول **الثالث** وجوب العمل وأعماله
 الا عند وجود سبيل **الرابع** الدائم مشروط بالموافقة فلا ينافي مع الموافقة
 عند الوفاء له بل هو لازم وجود الطاعات بسبب المعاصي الا انهم اعدوا من
 الممكن مع عدمه لثبوت العمل مع عدم سببه وعدم وجوده لان الشبهة هي بان العلم بالواجب
 يثبت استحقاق الثواب الدائم وليس ثمة اقله ثابتة اذ الموافقة لان ما ثبتت له العمل
 فلا بد من ثبوته بها الذي يتبعه العمل المعاصي بجميع الطاعات باعتبارها المكلف فثابت
 لا يجب وجود الطاعات منه ويتبع المعاصي لثبوت العمل مع عدمه فهو صحيح والى
 السبب المحذور انظر في ذلك قواعد الأصول تدل على وجود المصنوع وكان مع ذلك ان الاجراء
 يقتضي وجود الغير لاستحالة التبرأة العلم ويكون غير المتبقي للقدرة الاولى والمقترب
 فجميع الطاعات وتتبع جميع المعاصي لان قوله تعالى وعملوا الصالحات للعيون المعدنة
 الثانية ومن جعلها فاعل هذا الفاعل والامتناع منها في الزم عدم صدق شئ من القيل
 منهم ثم ثبت الاستحقاق قبل الوفاء ^{عليه} يثبت به الواجب لا يقرر والعلم غير كاف لانه
 غير موجب لانه زاعم والسبب العاصي موجب ثبوت العمل لان قوله غير الخ والناهي عن

ملین

قائلين منهم من لم يقبل ثبوت المعصوم أصلا ومنهم من قال بثبوته في عصر دون عصر غير يكون
باطلا وقد ثبت في وقت فثبت كقولهم غير محتمل لأن الحكم يجب حاشا غير المعصوم على
المعصوم وغيره مع وجود المعصوم وبثبوت العقل **الحال في الآخرة** في الجبل
فيها من يقصد بها وليسفك الدماء وجبر الاستدلال أن الملائكة تحيل عليه الجبل
المركب قد عكروا بان وجود غير المعصوم ثبت قبل على نفسه فاجابهم الله بقوله اني اعلم ما
لا تعلمون مع ان وجوده من الصالح ما يقتضي ترجيح الوجود على العدم فاذا كان موجودا
غير المعصوم ثبت على نفسه وما يكون محتملا فيكون مع عدم معصومين ويريد الله بغيره
القبول اني لا يحل صدقها وانهم لا يكون اما لا يقال هذا بل على نقيضه مطلوبه
لا يبدل على علم عصر آدم لا يمتثلها فان قال ربك الملائكة اني جاحل في الأرض فليقلوا
ان يعمل بها من يفسد فيها الا انهم لم يفسدوا من قولهم ان الله ولقاهم الذين معصوا لانا
اولا ان يكون ذلك لاننا نقول انهم لم يعملوا معصية لم تكن قولهم انهم لم يعملوا معصية فيها
وبسبب الدماء لغيره ان الله تعالى ادم واما هوانه في ان من يله ادم اذا ادم ابو جند فثبنا
في الارض لا سفك ماء وهذا هو وجبر الانكسارهم من قولهم وجود ادم على غير محصل
من الله والعقل لا يفسد والتكريم على غير محصل من الله والفساد وهذا ما يؤيد كذا
تحكم غير المعصوم **الشك في قوله** قلنا من يفسد هداى الخوف عليهم ولا هم مخفون
وجبر الاستدلال فيوقف على مقداره **الحال في الآخرة** في الجبل ان هذا غير محتمل فليست ابياتنا في قوله
الفرز وهو عام وكل عصر لكل احد اتفاقا **الشك في قوله** قلنا من يفسد هداى الخوف عليهم ولا هم مخفون
الشك ان المراد به جميع اقول الخوف الفرز في كل الاوقات لان التكريم المنفرد والكرامة
انما يحصل في نفس بعض امتثال اوله ونحوه في العلم في ذلك غير قهرا لادله غير متناهية

ما في هذا الجبل
لا يفسد هداى الخوف عليهم ولا هم مخفون
ان يجل في قباب حتى لا يفسد
وانصت اذا لم يفسد
فقطوب ودود موثر في راسه
امضى الى ما عشت من راسه
في صلوة ثم قال يا ربني
فقد ازلت باب واسم وعلم صالحا
ثم اعتدى فقلت هذا من الجبال
فلنكلم على سرى في قوله اني جاحل
اذا اذ كانهم يجلون في راسه
يريد ان يفسد ما سقطت الركون
الذين يرفع طير الى الجبال وقال اني
اذا اظلمت الى ما وقع في الارض
طفا ما يا سيدي على حوله
شوق نوحا فقد دلت النيرة
انفس ما في اربع ركعات
وتوسلا وصل اربع ركعات
ملو الى كيب رسل
هذا الفصل

وشهد هذه القضية بفتح صدقه اليقين في النطق وايضا في الامحور ان يكون قوله تعالى
 هم المتقون في تلك القضية في الصبر على هذا الصبر لا يخرج عن الاول ان
 مثل هذه القضية مع مساوات المحول للوضع واوادة ثبوت الكل للكل كما نقول
 مجموع افراد الانسان مجموع افراد الناطق وعن الثاني ان ما ذكره من مجاز والجل على
 الحقيقة اول **الخامس في الشك** لو كان الامام معطو له العلم الامام والثلث
 باطل كما تقدم شل بيان الملائمة في الامام انما جاء عليه الخطاء في اتباعه لانه علم
 انه صواب لكن هو الناقص المشع وانما يعلم بقوله فيوقف معرفة صوابه على قوله
 وقوله فيوقف معرفة صوابه فيوقف معرفة صوابه على قوله
والسابع في الشك
 حكوه بما علم انهم انهم في العلم والحق وببعد عن الحقيقة واليقين بالضرورة
 ولا شيء من غير المعصية يعلم انهم انهم في العلم والحق وببعد عن الحقيقة واليقين بالضرورة
 من يعلم اما في غير معصوم بالضرورة والسابع للعدول في استلزام الوجه المختار
 مع تحقق الموضوع فيعلم كل من يعلم اما في غير معصوم بالضرورة وهو **السابع**
والشك في المعصية لا يمكن العلم بالامانة قطعا وكل من كان العلم بالامانة لا يكون
 اما بالضرورة اما بالتحقق فلا في الامام هو الذي يقرب من الطاعة وبعد عن العصية
 يخرج ان غير المعصية لا يكون الامام
 مع تمكنه واما كل من لم يعلم ان ذلك العلم بالامانة لم يتجوز خطئه وجملة لا يتكلم بها
 ولا له بها ويجوز عن الامانة والاطاعة العلم بالتحقق في الشك وانما يعلم ذلك بعقله كما
 وهذا ظاهر واما الكيفية فلا انما يمكن العلم بالامانة لو كان اما ان لا يتكلم بها لاطاعة
 ولا انه لا يتكلم بها لعدم العلم بالضرورة ولا انه لا يتكلم بها لعدم العلم بالضرورة ولا انه لا يتكلم بها لعدم العلم بالضرورة
السادس في الشك في المعصية لان كفى في تقريبه من الطاعة وبعد عن المعصية ولا

وفيه كونه
 فقلت لبعضهم من هذا
 فقال ما ذكره من واديات فهو اداء
 الزمان واداء الامانة في الدارين فقال
 موسى ومن بعد هذا الجواب ان الامانة
 ان تكون هذه الجواب ان الامانة
 السيد هذا ما رواه عليه السلام
 في رواية ابى شالح في صحيح الماردي
 اجاز على ان من بعد ان سمع الماردي
 واصوات النساء والعبيد الزمهم في
 من ذلك الذي في حديث جابر بن عبد الله
 فانه انقل في حديثه في الدار
 فقال له ابا جابر جالس في الدار
 حرام عند فقالت بل من قال صلت
 لو كان عندك الخاتم من مكة فلا الغيبة
 الامام وبعثت ودخلت بابا في المسكن
 فقال مكة ما هو على بابا في المسكن
 ما ابا جابر عليا فانت انت حديثي حافيا
 كما رواه في صحيح جابر بن عبد الله
 حتى يكون في الحديث

الكائنات
 واعتقدوا في انهم
 من صلواتهم في انهم
 وانهم على بنوع ما
 وانهم اصل الامانة
 فقاموا ليعلموا انهم
 بما هو عليه من الكمال
 يوم الحادي عشر
 رسول الله اذا سكنت
 السبل وانضحت الملال
 من اجل الكون فقام
 من اجل الحقت فوجها
 فلما نادوا فقاموا
 اذا اكتم على الله
 اسرعة على الله
 الى الافاق يبعثه
 وفرضنا على الله
 السواد ليس المنفعة
 نفاس لا يخرج
 فقال بل

يكون فان كان الاول استغنى عن الامام ثم لم يقم الامام وان كان الثاني فذلك كما في قوله
 تفادى ان كان كما في قوله تفادى ان كان كما في قوله تفادى ان كان كما في قوله تفادى ان كان
 مقر اليهم الكلفة في ذلك العمل بالوجه المثلثا ومبدأ الاشياء من غير المعصوم كان
 لا يصلح لتلقيه في عيدها الا ان من الامام بغير معصوم وهو الله لا يعجز
 الامام بغير معصوم في الضرر ولا في من غير المعصوم بل في غير ذلك من الامام بغير معصوم
 بالشروط اما الضمير في قوله لا ينفك ما يندبه وهو لا ينفك ما يندبه وهو لا ينفك ما يندبه
 اطموح الرسول واولي الامر منكم ووجهه طاهر من كل من اوجبه طاهر من كل من اوجبه طاهر
 تعالى الجهد الذي يخالقون من امر ان تعبدوا الله وحده لا شريك له وما اكبر من ذلك
 غير المعصوم ظالم الصدور التي تفرقها من ظالم تنفذ كل ظالم لا ينفك من ظالم
 الا الذين ظلموا منهم ولا تقوم الا بقول هذا في كل ظالم لا ينفك من ظالم لا ينفك من ظالم
 المعصوم هو الذي يمكن ان يحدد من الذي لا ينفك من الذي لا ينفك من الذي لا ينفك من الذي لا ينفك
 الاول الذي هو اصل الدليل في الشكل الثاني لانهم انهم في ضرورة لا توجب عن الاول انما
 يصدر من ضرورة الاول وهو المعصوم والاول هو في ضرورة لا توجب عن الاول انما
 ان المكنة الصفرية في الاول في ضرورة لا توجب عن الاول انما في ضرورة لا توجب عن الاول انما
 المنفعة في النجاة الضرورية في اللازم غير هاتين ولا مكان ودعا الى الضرر في ضرورة لا توجب
 الكبر في ضرورة لا توجب عن الاول انما في ضرورة لا توجب عن الاول انما في ضرورة لا توجب
 من غير المعصوم كان لا شيء من الامام بغير معصوم اما الصفر فله قوله ثم وكذلك جعلناكم
 اعتدوا على ان تكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا فقد ذكرهم الله تعالى
 يوم القيمة فيقبل شهداءهم وذلك انما هو لان الله تعالى وفيه الطاعات ولا مال الله

هو من لهم الى الطاعة ومبدا لهم من المعية هو لطف التكليف به فقلوا لا اله الا الله
 بذلك بل ينبغي ان يكون هو المراد بذلك لا في افعال الكبري فقلوا نعم ان الذين يكفون
 ما اتوا الله ما اتوا الله من الكتاب يشنونهم ثمنا قليلا او انك ما باكلون في بطونكم
 الا التلويح بكم يوم القيمة ولا يذكركم وهم عذاب اليم وغير المعصوم يمكن ان يكفون
 ما اتوا الله ويشنونهم ثمنا قليلا لظهور مقتولوا تكبير الله يوم القيمة **الاستئناف**
الاستئناف الامام مقطوع بانهم يذرون يوم القيمة بالضرورة وهذا لا لله ثم يوم لا
 يخففوا الله النبي الذين امنوا معه بها تقوم مقطوع بانهم غير مخيرين وكان النبي اول من
 كلفه ان يذبح ذلك الامام يكون اول من كلفه التلويح بالضرورة ما فيه لا يخرج
 كونه مقتولا لعل ما في زيادة تعذيبه بعد وكونه لطفا كما ان التوبة لطف بكونه اول
 هذه الآية لئلا يظن عدم اهم وغريمهم ولم يزل لنا الكبري فلان غير المعصوم يمكن ان
 يخففوا لانه يمكن ان يدخل النار لقولهم والذين لا يدعون مع الله الها التروا يقولون لا نقول
 التروا الله لا اله الا الله ولا يذرون ومن يفعل ذلك بلقائنا ايضا لعن الله العباد يوم القيمة
 وفيه لا يفرحوا المجعل ذلك جزاء لكل احد وقولهم ان الذين اشتروا فضلا لا اله الا الله
 والعذاب بالمعصية فالله على النار وكان يمكن ان يدخل النار يمكن ان يخففوا لقولهم
 ربي انك من تدخل النار فقد استرته به قال هذا الدليل لا يجوز لان القياس الكبري مع مكافئته
 او يمكنه خفي في ضيقه لا ينفذ في الاول ما بينه في النطق لا نقول بل هذا الدليل لم لا يكون
 الضمير في قوله في كل الاصل لما بينه في النطق لا نقول بل هذا الدليل لم لا يكون
 لا هم وجدوا في زمان النبي لانفاق قوله في الاية فلا ينفذ فيهم لانهم لم يكونوا في زمانه لا نقول
 ليس المراد من آية من آمنوا في زمانه غير الذين آمنوا في زمانه بل الذين آمنوا في زمانه

فذلك
 ان افضل الناس
 في العاقبة وفي الكلام
 فلاذا ذكرت صلاح من
 والنضال التي تجس
 فلت لا يستطيع صلاح
 كان جبريل عادما لا يجهل
 وكان ذلك على الجواد طهرا
 على من حاج ابيه في العلم التي لم يجر
 ولما مات ابو الرضا شفيقت
 الما معون اكثر علمه ودينه ووفور
 عظم مع صفته وسوار له ان في جبر
 انتم العلم الفضل وكان زيج اياه
 الروحانيات له حبيب خلق ذلك
 على العباسية وان بايعه كالمع
 ان يخرج الامم وان بايعه كالمع
 اياها فجميع الامم دون منه وسقوا
 من ذلك وقالوا انهم من علم
 فقال لا اعرف سكم من ان شتم
 فالحق ومنه ابلان
 وجعلوا

[illegible]

القاضى بوجاهة
 ما لا يباحل على غايتى
 يعجز فيما توعد الى يوم
 الامم من حضر القاضى
 من السباب بنى فقال القاضى
 من بنى فقال له سلم بلدا قال
 ما تقول ومن قال صيدا قال
 انا وما عليه السلام من قال
 من جالس كان اوجا ولا متديا
 قبله وما يكمن عند العرج
 كان ام كان صيدا كان الطير
 صيدا كان وكبر من غير
 كان الصيدا ومن غير
 بنى ام بنى العجزة وطلب الفرس
 بجاهز اهل الطير ومن الجاهز
 من من بنى السابن من الجاهز
 من عوادك دفع راسه الى
 وبعد ذلك دفع راسه الى
 والجاهز فقال له
 لا حول

ما لا يشاء التافه والعاقل من غير الدين ولا سبيل الاذلة لا يقول المعصوم بل هو
 شوقنا **الشيء** في قوله واقيد من الالهي الجبر القدر بل قد ويبي ان الله ليس له علم
 يتذكر من الاستكثار من احد الخلق من عذابه على غيره ولقد اعجابوا ذلك
 لدخول المصروع خلق القوي الشفي والاموية الخلق في الشيطان والخطيئة في الخضر
 والوفاء في الجبل معصوم كل من اعرض عن ربنا الله من ذلك **المثلث** دعا
 الالهي في الجنة انما هو على القدر جعل الالهي في الجنة على العلم والعدل
 واعلم الالهي في الكافي امام المعصوم لا في القدر الطامع للمعصوم ان
 العلم ان الكافي احكام الشريعة لا يحصل الا من المعصوم انما للمعصوم لا يوتي
 فلا بد العلم به **الثالث** في قوله ان الله ليس له علم يتذكر من البيان الذي
 يحصل معه الذكر والفن من الله انما يحصل الا من المعصوم الا ان الله لا
 وعلم حصل التخييل في علم المعصوم الا من الله العلم للفقير والارهاق اول
 فلا بد من معرفة بل قد علم من الالهي المعصوم ان الله **الشيء** في قوله ان الله
 يجب التوكل على المعصوم في ذلك وتوقف على معرفة الذنوب هو موقوف على العلم با
 لاحكام الشريعة والطلبات الالهية والسنن النبوية وذلك توقف على معرفة العلم ان
 وان الله احكامها ونوافذها في العلم اوليها وكيفية ما لا يحصل ذلك الا
 من المعصوم على ان الله وعلمه في كل زمان في العلم موقوف على ان الله ان يكون
 غير المعصوم **الشيء** في قوله ان الله ليس له علم يتذكر من البيان الذي
 سبب العلم وحسب الاستكثار من احد الخلق من عذابه على غيره ولقد اعجابوا ذلك
 على معرفة الاحكام الشريعة والملازم من انواع الخطايا الالهية على غيره ولا يجوز
 ان ياتي المعصوم الفناء بل ان الله لا يعلم ذلك الا من المعصوم على ان الله

[illegible]

[illegible][illegible]

الثاني قوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات اقسموا بالصلاة واؤا الزكاة لهم
 لهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون **والاستدلال** بما كان تقدم **السبع**
والثاني قوله تعالى انما سبنا النمل ليرى ربهم ان لا يعلم المصطفى كرامة من اعظم النعم
 واتهموا به اتصال النمل اخرتهم ولا تافح الذين به فكان من ذاقه وجعل الحكم بها على من
 نجس بغيره فهو جنة النمل التي تحصل بها نعم الدنيا ونعم الآخرة فكل النمل اقل منها لا يستحق
 جنة **الثالث** قوله تعالى **والثاني** قوله تعالى **والثاني** قوله تعالى **والثاني** قوله تعالى
 موقوف على من في الدنيا لا يحصل الا بالمشقة كما تقدم **الثاني** قوله تعالى
 قوله تعالى انتم تعلمون انكم لو لم تعلمون ان الله هو الله لكانوا يقولون وجب الاستدلال
 بهما في وجوب الاول انتهى حكم بانهم الموقوفان به في الدنيا لا الامام المصطفى كرامة من اعظم النعم
 جنة النمل فلو لم يكن قد خفي على اهل الكتاب انهم انما هم النمل لكانوا يقولون وجب الاستدلال
 الاجابة بمسوقهم من انهم كرامة من اعظم النعم انما هو الله تعالى واما ما علم من
 الله تعالى من انهم كرامة من اعظم النعم انما هو الله تعالى واما ما علم من
 وشا ولا عجزا في ذلك كما هو معلوم من انهم كرامة من اعظم النعم انما هو الله تعالى واما ما علم من
 الامام والفقهاء موجودا في العلم والوجود انما هو الله تعالى واما ما علم من
 وجود الامام المصطفى كرامة من اعظم النعم انما هو الله تعالى واما ما علم من
 من عن كرامة النعم وهو علم ان كرامة من اعظم النعم انما هو الله تعالى واما ما علم من
 معرفة الطوائف الاطرية ولا يحصل الا من قول المصطفى كرامة من اعظم النعم انما هو الله تعالى واما ما علم من
 الشك على كل تخويل المصطفى كرامة من اعظم النعم انما هو الله تعالى واما ما علم من
 في الجليل المصطفى كرامة من اعظم النعم انما هو الله تعالى واما ما علم من

كرامة
 ودونها جميعا انتم
 قال فاعلموا انهم كرامة من اعظم النعم
 فكل من هذا النمل كرامة من اعظم النعم
 ولو كان هذا النمل كرامة من اعظم النعم
 انما هو الله تعالى واما ما علم من
 عند الله من انهم كرامة من اعظم النعم
 عباس وكان اهل البيت من اهل البيت
 في كتابه من النمل كرامة من اعظم النعم
 لان الله تعالى هو الله تعالى واما ما علم من
 جده اليه اهل البيت من اهل البيت
 عبد الله كرامة من اعظم النعم
 قال انما هو الله تعالى واما ما علم من
 من جود الله تعالى واما ما علم من
 وعلم جود الله تعالى واما ما علم من
 المسلمين من غيرهم كرامة من اعظم النعم
 وقد روي في هذا ما روي في
 فان هذا هو الله تعالى واما ما علم من
 ولا في كتابات المستشرقين

[illegible]

واما بعض
 صلوا على رسول الله
 مع اوليائه مثل ذلك فغير
 رسول الله مع ان رسول الله
 في جميع هؤلاء بصفته
 انبياء الى الان من بين خلقه
 مع انهم خلقه فمع اوليائه
 اولئك خلقه من الذين
 وقال ان المصيبة لا تصلح الا بالادب
 بل كما ترى ان تكون في قبة
 في موسى الا انك ترى بعد ذلك
 على الذين الذين لم يولدوا
 على انهم لم يولدوا خلقه
 هو كبره فليس اسما من
 الله انك ملك في خلقه
 على خلقه من غيرهم
 كما انهم من غيرهم
 من الخلق ولم يخلقوا
 والجميع ان
 ربي

ذلك لا يكون الا ارتقا ونحولا المكن باليسر وهذا ما تجزى القطر من الماء وهو
الثالث الممكن المتلذذ بادراكه في جملة اللذة الممكنة للشمس ولذته به اعظم اللذات كانت
الذات متباعدة في القوة والضعف عما به ذلك الموتر من حيث هو مؤثر في القوة انما
هو مجبوت كانه فاكرا له الكمال الذي لا يشك في كونه في مثل اصل جميع ما سواه فاذا كان في القوة
به انهم كانت الذات بعد وطاعة اقوى اللذات فيكون متغافل عن المعصية غاية الشرف ويكون
ذلك معصيا قاطبة الثالث المربوب بينه وبين الله تعالى به القرب من راحته والجملة
والحتاج الى الامام اجابها هو الاول والثالث لا للقطر في المعاون الخارج عن طاعة
الوجود عن محبة وقرب من الثاني ولا يكون الامام فيها الا في شرف غير ممكن
من الثاني وهو الماء فمثل من حال على **السلوك المحسوس** الامام الذي هو المراد بالبيان
وحكم العالم به لا بد وان يتبع غير رتبة شيئا الاول ان يكون غير كامل وان كانت في حكم
مطلقة على ان يكون في ذلك من القوة في ذلك من غير رتبة من الشك في ذلك في العالم
الثاني ان يكون له امر في نفسه من احوال الامام في كل من شأنه الا ان
واشباعها لهم بما لا عين رأت ولا قد سمعت كما في غرض تامل في قوله تعالى انهم من قوم
الثالث امور مقامات من هم في ذلك لا وكان في كل من احوالهم واقسام الاربع اهل عيسى هم
علمها ما يعرف بالجزات والكرامات كتلوع في غير جملة من الايات على يد اهل المؤمنين
ولغايرها في الدنيا وكذا انبعاث صاحب الزمان في ذلك الجليل اجمالى وتفصيل اما الاصل فلا بد
للقوم من رتبة الى هذه المراتب ولا بد وان يكون منها رتبة التفصيل اما الاول فلا بد ان
باللذات الجانية والقوى الشهوية والتعبدية لا بد لها في جوارحها من اعتقاد المعدل المطلق

كل الاشخاص ولذا كل كنه كل القول والحواله فهو معصية كماله في الحركة الاختيارية
تابعة للشوق والارادة فاذا لم يتوهم له عدم اشتق فعال من الاحوال المادية لانه لما
ورنه انه لم يصدر عنه فربما كان معصيا في الفعل **والشوق** هو الحركة الاختيارية
موتوفة على ما يادى او غير مرتبه الا ذلك ثم الشوق المسبب بالتموه والغضب ثم الغم
المسبب بالارادة الجاذبة ثم القوى المتفرقة للشيء في اعضائه فتقول الامام له ان الشوق
المعصى اليه الاول لا يمكنه اختياره فلا بد من ادراكه الا في ما يضا والامام لا
يقى الشوق والمالك فتقول لا بد من العلم بان الشوق لا يربح وانه عليه بازاء
فلا هو شوق في الشوق الطاهر والبعيد عن المعصية والابتعاد على قوله فبشره فبشره وانما العلم
بانتهاء الشوق مع العلم بمعصية الشوق فتعنه لانه لا يعرف واستحق عليه من
العقاب في شوقه يحصل بها القوى البديهة في الله ما تقر عن انه لا الغلبة الا في
البديهة والقوى الشهوانية بل يتفكرها مستمرة فان حصلها كان على سبيل الخلد في
وانما شوقه ولم يعلم الناس بالجهاد وعدم كراهية الخير في الشوق من الشوق ولذا
تعذر اليه ان انتفى الحركة الاختيارية فاعني وجميع الكائنات وكان معصيا **والعلم**
والحسن انما كل العلم شيئا على منه الله تعالى فهو في الله بمعنى الجبر عند كل
وحيث يتردد كماله واداته لم يتردد في كل الجاذبة والامام يعلم في كل حال
لدا على الناس الى العلم يحفظ الصلح المطلق فيجب ان لا يخلو ولا يوجب فعله
لاستلزامه كراهية **والعلم** فهو معصيا **والعلم** هو الخير كماله وغوره من افلا
يجب ان يكون في الغاية بحيث يحصل كماله في العلم او يكون راجع على كل لانه او مطلوب او
شهوة او غرض في شوقه جميع الاوقات الاحوال التي يحسن من الجبر في الامور المعنوية

ملات
تستغفر من ان لا يحسن
يعود القيد وعن ان لا يحسن
من احب عليا قبل الله عن حلقه وصيا
استجاب له دعاءه الا من احب عليا
يكون من شوقه بنه صديقه في الجنة الا من
ال محمد من احب عليا بالصلوة والصلوة
الا من لم يزل على حب ال محمد فافا كماله في
الخير مع الاخير الا من لم يزل على حب ال محمد
التي هي مكتوبة بين عليا بن ابي طالب
عن علي بن الله بن سعد قال سمعت رسول الله
يقول من دعا من دعيه وديار حيث يروى
يبيض عليا فهو كذا في ليس يؤمن وعن
البيروني قال قال رسول الله في كل دار
ذات يوم والذين في بيته كذا في الله
العبد يوم الغيرة حتى يبال الله في
كل من اراد من عروضا
من حبها في الاله وعن ماله كماله
في الله في الجنة

عليه ذلك ولا يجوز بقوله لا ينبغي على المرء ولا خيال من أن يفهم ما لا يفهم من معنى الخبر لا أن لا
 فيكون قد بدت ولا تكون من المعصية بل من الله تعالى إلى الله والصحة الواجبة لمعنى مستقيمة
 فيكون ذلك ممكنه **هذا** انما الكلام في الجزء الاول من كتاب الاثني العاشر في الفارق بين
 والذين وقع من تنبيه الحسن بن يوسف من المعصية الى عاقر السرين من شريعة الاول
 من تنبيه وسبانه سبيله فيجوز وفتح من تنبيه

ولله محمد بن الحسن بن المطهر
 وحسين وسبانه

المائة الثالثة من كتابنا **في علم** **عليه السلام**

الاول في قولنا لا يجوز ان يكون احدنا كما يجب الاستعداد ان يكون من هادين ولا غير
 معصوم بمقتضى ان يكون هذا فلا يجوز ان يكون هاديا او ليا وكل ما يجوز ان يكون
 عدو بل بما اتهموا وانزلوا من غير المعصية بل هو **الثاني** في قولنا لا يجوز
 وكما نذكره على غلبة الشك وساخا لتمام الاطراف المقتضية الى اطاعات والعبادة من كل
 وتجب الى المعصية وكيفية تحقق من الحكم انه يصح طاعة الولي والمولى هو التصديق والاعتراف
 ويجوز من اللطف العظيم الذي هو المعصوم الذي يحصل به السعادة الاخرى والنجاة
 من العقاب النعدي ويريد من الصواب من الخطاء **الثالث** قولوا كونه اجنبيا
 ولها المرافقة او ولدانيا وحدها الهادى السابق لثمة لومها وانما تحقق باطلا جميع
 ما يتوقف عليه الاضلال الواجب تركه لحرمان من الاطاعات والقرابة خصوصا التي هي
 من ضلوا وانما هذا من المعصوم فانه لا يقوم غيره من كل صفة محقرة في جانيه

من حاشية
 بنسب قد علم انفسه
 واضطرب في معصية بنسب قالوا الله
 لا قال فانشد كما قاله هل فيكم احد يولد
 من صدد العاصي حيث دعا الى الله
 غيبه قالوا اللهم كان فينا من الضالين
 هل فيكم احد تزل فينا من الضالين
 يقول انما يريد الله ليذهب عنكم
 اهل البيت ويظهر لكم من بعدكم
 اهل البيت فانشد كما قاله هل فيكم احد قالوا
 لا قال فانشد كما قاله هل فيكم احد قالوا
 الله انت سبنا الى من غيبه قالوا الله
 كان فانشدكم من احد قال لرسول الله
 ما سب الله شيئا الا سبنا له
 فغيبه قالوا اللهم اوف عبادك ما
 عمن انزل من عن ابن عباس فان
 فقال ليس مني من اناس غيبه مولد
 من حاشية وعجب من سب من رسول الله
 وهو الذي كان معصوما في كل ذنب
 الذي كان معصوما في كل ذنب
 من وهو

لنا العلم ذلك ليرى العظمير عند الامام **الثاني عشر** قوله تعالى الصابرون والصائون
 القانتين للفتن المستبدين بالانحطاط والاستقلال ان هؤلاء ثبتوا بهن من المعطوف
 وانما كماله اما الصابرين والصادقين الى ان يروى البعض انه جميع الاحوال جميع الصالحين
 وعلم جميع الطائفة الاول باطلا والا ثبت لهم المعطوف والاصل المطلق وانما لا يوجب
 في المعطوف والاصل هو المعطوف ثبت ان يكون الامام حرم وهذه الآية كقوله لا تشع
 ولا تحضر **الرسالة** **الثالث عشر** قوله تعالى وما اخلف تركوه وقد مضى من الفرق قبله
 جازها العلم بنبيائهم وبعبر الاستقلال اذا خلف تركوه وقد مضى من الفرق قبله
 ان كل اختلاف بعد العلم بنبيائهم وانما يتحقق لنا وانما كان العلم طريقا قد بينا وجوب
 المعصية ذلك الطريق فلم يثبت له ولم يلقاها من العلم **الرابع عشر** قوله تعالى
 ووقيت كل نفس اكلت ثم لا يظنون وجب الاستقلال في المعصية من ذلك الحذر من
 الشر والترجيح على فعل الطاعة والبر من ذلك الامم المعصية لا تقدم من كونه لطفنا في
 حصول الامر من التكليف عليه فيجب ولا لا ليرتفع الامر **الخامس عشر** قوله تعالى
 جاننا ما فعلنا القبح بشاغل جميع الشغل طاعة الله عز وجل والكن التمس واعظم الشغل
 المعصوم فبذلك لا يبرأ **السادس عشر** قوله تعالى هو القريب اليه استجدد في ذلك
 وقام بهما الترتول ما لا يكسر التكليف كونه وشدة ولكن الفصل والسر من استاوين
 بالظلمة القدون وتبرع لفعل القبح الامام ان تليها كان فعل القبح مجرد قبح وكشف الشرح
 لغيره من المتعظ فيهم الى القبح التمس والامر والامر الامام به مقتضى الحكمة خلفه والاعقل
 لا يبعد ترجيح حرم مقتضاهما انما حاجته اكرام الامر طاعة كبريا لتاسر القوة الوهية كبر
 من طاعتهم بالقوة العقلية ولو لا وجود شئ يتوجب في جميع كون مقتضاهما الكائن **السادس عشر**

ذلك
 اللطيف فكانها طاعة
 عليه ومن بن عباس قال ان لا يفتن
 قال ذات يوم وهو يتسبط الملقط
 ابن القتيبي في الفتق قال فتق لانا
 الفتق يعني هو في العرس الجاهل
 اي سيدها قال قوله ابن القتيبي
 ليهيب الطيب من قوله في قوله
 معناه في قوله في قوله في قوله
 الخالق يعني عليه طاعة في قوله
 قوله ليهيب طاعة في قوله في قوله
 الى السامية افتتح وهو من قوله
 سيف الاذواق في قوله في قوله
 وعن ابن عباس قال في قوله في قوله
 متعلق بالسائر الكعبون وهو يقول في قوله
 عند عن في قوله في قوله في قوله
 ان من يكون في قوله في قوله في قوله
 ذلك في قوله في قوله في قوله
 ما عليه طاعة في قوله في قوله
 الفوق

هذا القدر وما كانا
 شدة الجأزة فخذ قتل اباهم
 ومنها اشياء كثيرة حتى خفف
 الكل كما كان في شالبا العاين
 ولم يذكر فيه مفسر ولا مع ولا مال
 وقد ذكر فيهم اسماء كثيرة من كل
 شياهم اصبها ما روى عن ابي
 انزل على الشياطين التي كان
 بالوصي وان لم يشاها فيهم
 استوت فاصبوني وان في نفسي
 وكيف بينا ما من بيننا فيهم
 على نفوذ مع ان التهم فيهم
 وقال اهلون قلت فيهم
 اما استحقاقات استحقاقات
 وان كانت لم الطعن فيهم
 كانت بذكر كبره فيهم
 ما لم يكن شرا من حال الشيا
 فانقلعوا لو كانت
 اما فيهم

قوله تعالى ومن ذكركم الله فنفذنا اليه الامر الجبر انما هي في كل خلق جميع الاطراف الخبيثة
المعدة واما في المصطفى **العشرون** قوله تعالى ومن ذكركم الله فنفذنا اليه الامر الجبر انما هي في كل خلق جميع الاطراف الخبيثة
والمعدة من سوء تولى ان ينفذوا به امر الله سبحانه وتعالى ومن ذكركم الله فنفذنا اليه الامر الجبر انما هي في كل خلق جميع الاطراف الخبيثة
وانما هي في ذلك بجملة التعبد والسيوف بضع طريق يتقرب بها القوم في العصور كما تقدم في كل
زمان جرت بها فالتاريخ الايام على الطاعة والمعبود على المعصية وذلك هو المصطفى
الحادي عشر حكم الله جل جلاله ان ينفذ امره في عباده في من ذلك فعل الاطراف
الموتورة عليها اغفل الخلف وكل الخلف كل من هو في النجاسة من المصطفى من غير تقصير
اعمال التوراة والاعمال المصونة كل من يرب من القرب وصف نفسه بالحق والحق والحق
نصف الثاني والعشرون قوله تعالى انكم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم
ذنوبكم ابدا فانه لما امر الله من الامام الحكم الشيعي بطريق يقبض عليه في غير ما امر به
ينزل عليه من طريق العلم بانها بالمعصية من افعال المعبود في المعصية وكلامها لا يفسد
الا بالامام المصطفى في كل زمان **الثالث والعشرون** قوله تعالى فاعفوا ربي عنفوا
فعلوا المباحة مع عدم نصب طريق منها العلم اليقيني في المعصية وحسنه من غير الخلف
المعصية المعبودة لا يفسد هذا في المعصية **الرابع والعشرون** قوله تعالى اطعوا الله اطعوا
فان قولوا كان الله لا يفرح بالكاثر في قول المراهقة والفرح في الامور والتمسوا في ذلك
طاعة المصطفى كما تقدم في فعل التوراة من الطاعة كالفرح في الامور المصونة كما تقدم
تقرره في **الخامس والعشرون** ان الله اصطفى ادم ونوحا واهل بيته على العالمين هذا
يدل على عصاة الدنيا وان علموا انهم الاصل من الاله وبيتهم يكون قد اصطفاهم
ثم يكونوا معصومين افعالهم لا يفسد لانهم لا يتناولون هذا بل على الخلق العفو

[illegible]

مجتهد الشافعي
 قال عليا القائل عليه السلام
 الطعن وان كانت ابوكم عند مؤلف
 عليه ايمان قال ابو بكر بن مؤلف
 سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن رجل سرق وهذا يدعي ان السارق
 اثم سرق وام تضرع صواب قال غدا
 ليت اثمك تلعنوا عن النبي كانت تلعن
 تلعن مع انهم تلعنوا عن النبي كانت تلعن
 محضه تجتهد ابو بكر بن مؤلف في ظاهري
 او التامه قال ابو بكر بن مؤلف في ظاهري
 منيت يدعي على يد بعد المرحوم زكيا
 هو الامير كانت الوندية وهو يدعي
 انهم كان حلالا حتى نفس الامير تلعنوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد اخيه
 مكره انك تغدو بعض اساتذتنا
 يختلف من بعض اساتذتنا كانت
 معه وضع ابو بكر بن مؤلف في ظاهري
 ابو بكر بن مؤلف في ظاهري
 علا ان

بجها **الثاني** قوله فيل ذلك الحق وانما يمكن لا يجوز ان يقع من غير ذلك
فلا يصح كون غير المعصوم اما **الحكم الثاني** انه انما يحصل ذلك على كمال
الواقع العلم فلا بد من جعل الله على طريقها الذي هو **المعصوم** **الثالث** قوله
وتكتمون الحق وانتم تعلمون فانه مع العلم لا يحصل الا بالمعصوم ولا يترفع من يتقصر عنه
العلم من يجوز فيه ذلك كل ذلك غير معصوم يجوز فيه ذلك فلا ينشأ من غير المعصوم يتبع
وكل انما يتبع والاشارة الى العلم بغيره لا من غير المعصوم اما **الحكم الثالث**
قوله **لما قال** لا يطلع على احد منكم الا ان هذا يدل على ان هذا معصوم
من هذا على هذا ولا يصح على طريقها فلا ينفك العلم بالعلم المطلق الثابت وليس يحرم بغير
دون لتروى وهو موجودا في الاشياء الجاهلية بوجه وقوع والتبطل في المعدوم متبع ولا ينفك
ذلك الا المعصوم لا الكذب حقيقة كثر عموما فالتسليم لليقين لا يشمل أكثر الواقع
والشكوك وان الاعتناء لا ينفك من هذا الغلط انما هو ان الله يهدي من يشاء من جملة المعصوم
الرباع الثاني قوله **لما ان** يروي العبد على الموقوم وطريق الاجتهاد في
بين الكل ثم غيى بهذا اليقين وليس الا المعصوم لا بالمعصوم على منه حكم مثله
لما كانا قول البطل على طريق بهذا اليقين من غير الاجتهاد وهو المعصوم والتفصيل
بتعصبل على المعصوم من المتقدم من ادب الملل **الخامس الثاني**
قوله **لما ان** الفضل سابقا لغيره من شأنا واسم علم لكمال الحقيقة في قوله العلم والعلم
يكون العلوم المكتسبة بالثبات الحيز من قبل نظري الفيلسوف يكون ذلك من غير الفضل السابق
حيث يكون اليقين شأنا واحدة كالصورة في الزمان على علمه كذا انما لا بد من ثبوتها
ويكون المعنى انما هو العلم بالعلم الذي هو العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

[illegible]

عنده على كل حال
 قد واصلنا على كل حال
 رده بعد ذلك
 وكيف يتضح من ذلك
 من حيث ذلك
 ان القطع ليس باليقين
 السليق التار في حق اليقين من الاثر
 باننا قد قال لا يبعد بـ باننا الاربع
 التار في حق اليقين
 ولم يرض حكم الحكماء ان قال ان
 باننا في حق كان صوابا اننا انما كان
 خطا في حق ومن الشيطان في حق
 قسامين قضيتهم هو يدل على مصوره
 في العلم كما في نسبة له الى من قال
 قبل ان نقدر في سلفه من طرف
 الى اننا في اعرف بها من طرف
 الى اننا في اعرف بها من طرف

بهذا **الثلاثون** قوله عز وجل **وَكَيْفَ تَقُولُ** لا يجوز ان يجمع من يجوز ذلك
 فلا يجمع كوز غير المعصوم اما **الحكم الثلاثون** انما نحن في العلم كمان
 الحق مع العلم فلا بد ان يعلم الحكماء ان العلم هو المعصوم **والثلاثون**
 وتكتمون الحق وانهم يعلمون انما مع العلم لا يحصل الا بالمعصوم ولا يصح في حق علم
 التبع من يجوز في ذلك كل ذلك غير معصوم يجوز في ذلك فلا يجوز من غير المعصوم يتبع
 وكل امام يتبع والافاق ثلاثة العلم فيجوز ان يكون من غير المعصوم اما **الحكم الثلاثون**
 قوله تعالى **قُلْ اِنَّمَا أُحْذَرُ عَذَابُ اللَّهِ وَكُلُّكُمْ لَازِلٌ إِلَيْهِ** لا بد ان هذا يدل على ان العلم
 من مذهب الحكماء لا يحسن حاله في العلم الا في العلم الجاهل للعلماء التاب وليس يحسن قوله
 دون التورع هو موجود في الاشياء الجاهل ويوجد في العلم الجاهل للمعصوم ومع ذلك لا يبعد
 ذلك الا المعصوم ان الحكماء يحسن عوامات العلم اليقين لا يشمل اكثر الواقع
 واليتم ذلك وكان الاتهام لا يفر من هذا العلم انما هو العلم اليقين في حق المعصوم
الاربعة الثلاثون قوله تعالى **قُلْ اِنَّمَا اُنذِرُكُمْ لَكُمْ** لا بد ان هذا يدل على ان العلم
 بين الحكماء في حق اليقين وليس الا المعصوم انما هو المعصوم على مذهب الحكماء
 ايضا لا انما نقول ان هذا يدل على طريق يبين اليقين في حق المعصوم وهو المعصوم والمعلم
 يتبع العلم مع المعصوم من المنقذ من مراد بل العلم الجاهل **الثلاثون**
 قوله تعالى **قُلْ اِنَّمَا اُنذِرُكُمْ لَكُمْ** لا بد ان هذا يدل على ان العلم اليقين في حق المعصوم
 يكون الصواب اليقين في حق المعصوم في حق المعصوم في حق المعصوم في حق المعصوم
 حيث يكون اليقين في حق المعصوم في حق المعصوم في حق المعصوم في حق المعصوم
 ويكون المعصوم في حق المعصوم في حق المعصوم في حق المعصوم في حق المعصوم

بنحوه وهو للمقدسة اعلم ان هذا **البعض** لا **يعني** الاسم وحده بل المعظم انما هو
 ذاته وانما اوجب له طاعة احدانية ولا يخرج من فيه المعصية بهدبه لانه انما هو كل
 ظالم لا يهدى للهدى بل هو له والله لا يجدى القوم الظالمين فيجوز ان لا يكون الاسم بغير معصية
 لا يقال هذا قول اراكم انما هذا المعصية بغير الكل عند احدانية لا كبرية باطلا ولا في هذا
 قياس من الشكل الثامن وشروط الثامن ودل احد على القدمين او يكونا كبرية في الثمانية
 المنكسر بل بالاولى القدمتان مطلقان فاما انما نقول لما الاول فاما لانضيق الحداد
 من الا احدانية العامة طلق هذا التكليف لا يشترك الكل في اهل حق الطلث فلهذا
 وهو من بل لا يصلح ولا يوجب شرط او لما الثاني فنقول الصغرى ضرورة في غير ذلك
الخامس في الاخر قوله يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاتر قول وجبر
 الاستكمال من وجوه من الاول انه لم ير انما الحق الثمانية لا يمكن فلما لا العلم ان الغيبة
 بالانكار لا يصح بل انما المعصية بغير لا يتايم الا بالالطف المقرب البعد وهو المعصية
 يجب وثابتها لان المعصية بغير حق اتفق فقلنا هذا الكلام من عاقل الا لا يثبت
 لا من اجل الخطا ولا من وجوب المعصية وهو لفظ **السناسين** لا **يعني** الاسم بغير
 اقتال اوله للشك في نواهي جبره من جهة الانقاس في التنازع لا بد من ان يكون هو
 متحقق المقدس **البعض** لا **يعني** الاسم وحده بل المعصية في الانقاس في التنازع فلا
 يكون من غير ذلك بل ان يكون في غير هذا **السناسين** لا **يعني** قوله تعالى
 وكان منكم من يدعون الى الخيرون ولم ين بالمرضى به منكم من المنكر او ان كان
 المفسدون هذا يقتضون ان يكون البعض يهتدون الى كل خير وطرفه ولا يكون من يهتدون
 من المنكر لا لاجل على القوم بل للمعصية فقام هو خطا بل كل من لم يكن المعصية

سلون
 من شئت في هذا الاصل
 فاستله الاكابر او كبر وعرش
 حتى انقطع الشواث قول عبد هذا
 بن زبادي فيها العليها العيون
 ثم جلدوا رجل جدد الله ما يقص
 من خالد بن الوليد وكان مسار
 قتال خالد بن نوفر وكان صاحب
 فرج اسرات من الجبل ثم راجع
 وانا اراهم يقتلهم قبله فاعلم
 امر الله كما في حديث نبي النبي
 منهم اعدك وليتي غلبه رسول الله
 من غير ان يستجلبوه من اعداء
 فرج صودعوا يومهم بالتي كانت
 الاولياء انزل الله تعالى بالتي كانت
 كتاب القوت من عند ما ياله ثم
 جازهم لست يومهم اليوم فاذبحوا فقلوا
 ضعى شجواء وضعى تدابة كل
 بما كون عدوك لا اكون لبارك
 هذا الامسا ولقول
 ثم ويؤكل

مستند
مستند
مستند

منها ذكرها كان بعد الضد فيلزم من ذلك ان **الثاني** ليس العنصر
الحركة والعنصر والجملة والعدد الاول انما يحصل اذا كانت حركة النفس البهيمية مستندة
مستندة من النفس الناطقة والثاني انما يحصل اذا كانت حركة النفس البهيمية مستندة
للنفس الناطقة والثالث انما يحصل من اعتدال العنصر بالملك ونفسه بعضها البعض والاعتدال
لتفصيل هذه التفصيلات المكنت في كل وقت فلا بد ان يكون لقوى البهيمية مغايرة لقوى
الناطقية البهيمية في كل وقت يفر من ذلك يستلزم العنصر **الحادي عشر**
بطلان الرتبة الاولى والثانية والثالثة والجملة والعدد الاول انما يحصل اذا كانت حركة النفس البهيمية مستندة
بفرق في القوى والكتابة والاعتماد على القوى انما يتأتى من احدى هذا مع اشتراط الشيء
للسين في من ذلك العنصر هو **الثاني** فانه حصول الحركة من
الموجودة على امر عليه من القوى العقلية بحيث ان يفعل ولا يفعل وانما
ذلك الحركة الاحكام الايجابية او انما يحصل بتبين المعصوم كالتقدم والتأخر والفرق
الغاية بفعل ذلك لا يحصل الا بالمعصوم كما تقدم في **الثالث**
انواع الحكم الكلاسيكية هو سرقة فساد التلويح وسهولتها على النفس الذكورية هو شيات
صون ما يحصل لتقليل اليوم من الامور والتقليل وهو موافق لمبدأ النفس في الاشياء
بقدر ما هو عليه وانما يحصل ذلك بكثرة التناقضات العقلية بحيث تلوى القوى
الناطقية وتلوى التناقضات الى القوى البهيمية انما يحصل ذلك بان لا يلبس
الاطمئنان في تلك على الامور المعصوم كالتقدم والتأخر والفرق
التقدم والتأخر من القوى البهيمية في تلك كالتقدم والتأخر من القوى الناطقة في
سببها في غايتها وهو ان كانت ان صفتها في حجب الرأى عن ان تولى القوى

الثاني

قول ابن تيمية عند قوله
الحق كذا سئل رسول الله
صل الله عليه واله وسلم
من هذا الامر الحق وهو يدل
على سكر في حقه من الانصار
مع الله الذي هو العاقل امير
يوم القيمة والعاقل امير
ومعكم امير ما وراء القدر
الله صل الله عليه واله وسلم
من قوله **الثامن** قوله
في معنى التبيين كذا تركت
بيت كذا كذا كذا كذا
منه فالتبيين كذا كذا
صوت يدي على يد احد
الرجلين فكان هو الاخر
وكانت الوزيرة وهذا
يدل على ان
منه



حل بطلبها او حبسها لان ذلك انما يثبت بخلافها اذ لا اتصال من فعله على نفسه ولا على غيرها
 ولا اتصال من فعله ولا على الاصل او على غيره لان ذلك يكون في جميع الاوقات وعلى جميع
 الاحوال وجميع العباد على الاطلاق ان يكون وذلك هو المعنى **الثاني** في بيان ان المعنى
 سطره وصورته هي الاصل فلو لم يكن سطره وصورته بل جعل تحتها منافع اخرى غير اصل
 ومعناها لم يكن اصله بل جعله في تلك النيات التي هي سائر الاشياء
 ومن هذا الوجه انما ظهر ان اصله هو الاصل في ذاته لا في غيره بل في طلب النيات التي هي
 الساتر وغيره **الثالث** في بيان ان الاشياء الخارجة عن طلب النيات هي الساتر في جميع
 ان تصنف حاكم الكمال في الصف على الاطلاق وذلك هو المعنى **الثاني** في بيان ان المعنى
 من انواع العباد العباد ومنه يتبين ان اصله هو الساتر في جميع الاشياء ولا بد ان يكون
 ولا يتبين ان الساتر والاصل هما وجهان لشيء واحد والاصل هو الساتر ولا بد ان يكون
 ذلك في جميع الاشياء على الاطلاق وذلك هو المعنى **الثاني** في بيان ان المعنى
 اصله هو الساتر في جميع الاشياء على الاطلاق وذلك هو المعنى **الثاني** في بيان ان المعنى
 يتبين ان الساتر والاصل هما وجهان لشيء واحد والاصل هو الساتر ولا بد ان يكون
 كانه يتبين ان الساتر والاصل هما وجهان لشيء واحد والاصل هو الساتر ولا بد ان يكون
 فلا بد ان يكون معصوماً في جميع الاشياء على الاطلاق وذلك هو المعنى **الثاني** في بيان ان المعنى
 وهو في جميع الاشياء على الاطلاق وذلك هو المعنى **الثاني** في بيان ان المعنى
 في تمامها ولا بد ان يكون في جميع الاشياء على الاطلاق وذلك هو المعنى **الثاني** في بيان ان المعنى
 القابل لطلب صلوه وبيان ان الساتر في جميع الاشياء على الاطلاق وذلك هو المعنى **الثاني** في بيان ان المعنى
 عن المعاصي وحصولها في جميع الاشياء على الاطلاق وذلك هو المعنى **الثاني** في بيان ان المعنى

الموت

[illegible]

المعاتب هو لا يشترطه واستحقاق واحد ولا وقع المرجح فلو جاز على ذلك لوجب ان يكون
 معاتب اخر غير اقوى منه وايطيل بنا في بيان يكون للعلم بالامر وهو **المرج**
المتشعق وهو موقوف على مقدمتها المقدمة الاولى كل فعل له غاية مما دلتها او غيره و
 الثاني اما ان يكون له يحد حصول الغاية او يتوقف على شيء هو الثاني لا بد ان يفعل الفعل
 فلما الفعل الموقوف عليه يحصل الغاية من الفعل الاخر والاول لم يحصل والعكس كما
 انهم لا يتوقفوا الا ان يكون له العمل او لا وليست له البتة الفعل لانها اذا كانت غاية
 ولا يتم حصولها الا بفعل الاخر كما لا يفعل انهم البتة الفعل المقدمة الثانية من البتة
 وتعرف من الغاية من وما هم اما ان يكون لا لغرض وهو شرط عليه شيء او امر
 يستحيل عوده الى تحقيق عود الى الحيا كما لا تقع والاضرب الثاني باطل بالضرورة
 فحين الاول وهو ان يدافع المكلف عن الناس وحمل على الطاعة المقدمة الثانية
 لا يتم هذه الغاية الا بما ذكره من جعل عليه المماطلة المراقبة ويتحمل عليه وجوب الهدى
 والا لكان هو الداعي المكلف اليه وذلك هو المصوم فليتم من نصب الحد وقدر
 الشرايع نصب الامام معصوم كل زمان وهو **المرج** **المتشعق** **المرج** **المتشعق** **المرج** **المتشعق**
 معصوما انهم اما التبرع بالمرج او كون الامام غير مكلف التالي بغير اطل
 فالقد تم شل بين الملائمة انما يجب طاعة الامام ونصب انما هو لخط المكلف
 المعصوم زمان يكون الامام مكلفا غير معصوم ولا الاول ليست له التبرع
 مرجح انه جعل الامام بغير بعض المكلفين اصلتهم دون البعض مع مساو على الكل
 بالنسبة اليه كما يجب من غير مرجح والثاني انما الجمع اما باثقله التكليف بغير
 الامر الثاني وانما تقدم العلم المعصوم هو انما التقدم وهو **المرج** **المتشعق**

قال
 يدقروا وعنده
 البديهة فاعتزف بانها
 يدقروا الشرايع
 ان عثمان فعل انكر
 لا يجوز فعلها حتى انكر
 عليه المسلمون كانه جرم
 على مثل اكثر من اجسامهم
 على امامته واما قوله عليه
 في دفع
 يجب ان يمتد الى سكر
 اجتماع ويوجب
 الاجتماع فان
 منع الاجتماع فان
 حيا على شيء ما شمر
 لربوا ففعل على ذلك و
 ان حيا على

موافقهم بما في المعاصر والواجب اطلاق خوف المكلف من المعصية المنع من المعاصي التي هي
 اوسع من غيرها اكثر فكان الداعي الى اطلاقها على المعصية والاطلاق على الاكراه اجابوا
 امر السامع بالتسوي لو كان اتمام غير معصية لم يكن يكونا له انما القصد في
 السامع اطلاق هذا المقدم بان الملازمة ترانا الله سالنا عما يطلبه الامام دفع المكلفين
 وتوقع الطاعات فاذا كان الامام غير معصوم لم يكن امام الخواص من نفس الفروع لا يدفع
 المعاصي وتوقع الطاعات لا يتصور الامن المعصوم فلو لم يكن الامام معصوما لم يكن
 الله تعالى انما القصد وجلا لثالثا **السابع التسوي** لو لم يكن الامام
 معصوما لشر الشيخ من غير مرجع والتم والسائل في بيان اطلاقه على مقدمه في الملازمة
 ان نص الامام انما هو دفع المكلف غير المعصوم فلو لم يكن له امام لم يتم تخصيصه في الاما
 بالتمنع دون الامام وهو تهم بالمرجع وان كان الامام لم يترقنا الكلام اليه والتم
 الترابية **الاول** ان لا يخلو في بغير نصيب طاعة عن عظمته
الدليل الاول ان القوة للمدركة والقوة الشهوية والمدركة والقوة العقلية
 حصولها لذات وبقاء النوع وذلك مع احتياج البعض الى ما في بالآخر اعلم
 وبالعكس الوجه يحسن شرع للمعاوضات على نظام النوع لكن يلزم هذه الانبعاث
 التعالي في الفناء كان ولية الناضج وان استلوا لوق ما لا يتصلحوا فيها والقوة
 العقلية القوية لحسن التكليف مع التكليف نصفين معصوم وكل من فانها من
 هذه الشهوة او على زوال هذا الالزام الذي هو الفسدة لاجل وجه النقص مع
 التكليف هو مقدور الله تعالى لا يحسن اشفاء هذه الفسدة على الوجه المذكور الا
 بهذه الانبعاثات فلو لا خلقها والاكاذيب لكان الله تعالى افعال البنية مع قدرته على

انشده
 وزعمه وسباجه
 اكبر من علم وردد السالكين
 اياهم خلافتهم واجبا لا يجامع
 ليس له ان لا القائل ليس له
 وان يستند المحبسون له
 دليل على الحكم حتى يجمعوا على
 ولا كان خلاف ذلك الدليل
 اما عقل ولا يتبع العقل على
 اما عقل ولا يتبع اما عقل
 اما عقل ولا يتبع اما عقل
 فيستدغم ان النبي مات من
 غير وصية ولا فضل على امانته
 والقول ان حال منة ولو كان
 الاجماع فيحقا كان خطا
 فتدق دلائلنا واصلا لا يجامع
 اما ان يعتبر به قول كل واحد
 ومعلوم انهم لا يجامع
 بل لا

فعل استثنائي على وجه لا ينافي التكاليف عند اقتبح عملا لا يجوز من الحكم ان يكون هو
المفسد بما لا اضر من ذلك ولو اكره **الثاني** القوة الشهوية والوهية منشاء المفسد
والقوة العقلية منشاء المعصية وهي المانعة لها والامام انما جعل معاضدا للشيخ فيما
لفعله لا في كل وقت فغلبت الاوليين في كثير من الناس لا يمت ذلك لامع كونه معصيا فغير
المعصية بل بقوة الشهوة والعصية جليوه يكون العقل مغلوبا معزولا يحصل المنع من
الثالث على الخاصة الا انما من القوة العقلية ما غلبت القوة الشهوية والفقير او الفضل
والثاني اما في الموالاة والبلوى وهذا ما تنفذوه وهو مراد ان لو كانت القوة الشهوية مغلوبة
للعقلية لما ايقن كل الناس ان يجب فعل الطاعات الا انها من المعاصي مع العلم بها الى الامام
لتحقق بطلانها الذي من جبرك القادة والداي وانتفاء الصانع فوجب انتفاء الجائز
ويستحيل وجوده في البعد بدونه وان فرضت بحيث لا تنفذ فتقول لا يستلزم وجوب
عصية الامام كنفية عن المكاتب والضرورة وثبوت ذلك في الامام غير المعصومين
الى الامام ان يوجبهم ويهدو وانما في تسليم الاستثناء عن الامام وانما الوقت في كل مكان
في الكراهية ولا يكون الحاجة اليه الا اذا داهى والاثبات هو المطلق فغير المعصوم
تتحقق فيه هذا فيحتاج الى العلم ان يوجب بطلان يكون معصوما هو العقل الثالث هو
القوة الرابع لو كان الامام غير المعصوم لوجب جبره الى النص لكن الثاني باطل لا يقدم مثله
بيان الملائمة انما مررت ان في هذا الحق في جميع احدها اللهم جميع من غير جبر
عالم ولو جبره على وجوب المتابعة والائتداء لا يزيل انطباع المكلف له لوجوب قلة
الاحتياج فيه فلا ينفذ المكلفون الى الامام من النبي ولما بطلان الثاني عللا انتفاء
يستقبل ان النبي الاربعة من يجوز عليه الخطاء في جميع ما يامر به وينهى عنه ولا يملك

اجتمع احد
السلطنة او بعضهم وقد
اجتمع اكثرنا على ذلك
عنان وايضا كل واحد من الاع
يجوز عليه الخطا في طاهر لم
من الكذب بينا بوب النص
ايضا قد بينا بوب النص
القال على اما من اقره التوثيق
فلو اجتمعوا على ذلك كان
خطا الثاني ما
رواه الجمهور من النبي صلى
الله عليه واله انه قال اقتلوا
عمر وابي طالب والنفوس
من دله انها على الاطلاق
لا تقتلوا النفساء لا ينعلم
كذلكهم اشتهر ولينجا
معا من عمار ووه من

ان الناس بين ما يلقون منهم من شرط العصاة وسيل الصالح منهم من ان يسترطوا لهم في
 النهر الخاضع الى الامكان وهو شرط طريقه الوجود والعدم والتسليم الماشية
 او ملتزمه وهو شرط الحاجة الى العلة المتكافئة للتسليم الطريق بل الواجبة وعلته بتعويض
 الى الامام وممكن العاصم والطاعات عليهم فلا بد ان يجب العلة في الطاعات وعدم التسا
 ان لا يكون ذلك مكافئاً وهو معنى العصاة الشان فيمكن علاج الغير من حيث الامكان
 والمعتبر من جهة الامكان وهو الواجب فيمكن من حيث هو محتاج الى الواجب فيمكن التسا في
 الواجب هو العاصم فيمكن ان يكون الامام معصوماً ولكن محتاج الى العلة في وجوده
 ولا شيء من غير الواجب من حيث هو غير واجب بعينه الواجب فكل علة يمكن فرضها
 واجبة في ذاته كالا امام علة في فعل الطاعات يجب وجودها لا امام وهو معنى العصاة
 وهو لا لا يقابل هذا غايته في العلة لانه الواجب على ما منع هو من ان لا يكون مقتضى
 من هذا لكن مقتضى هذا التام فيكون والامام ليس من العلة الموجبة والامام مع معصيته
 مكلف بالتسليم لانه المطلوب من الامام تعقيب الكلفة واجبة في نوع الطاعة والا
 لا ترفع الكلفة الى الاما لان وهو باطل قطع كما لا بد من ان لا يكون الخاطا واجب وهو
 بالاجمال وايضا ان العلة في الامام ترجع الطاعة من المكلف مع امكان التعرض والامر
 الجبر في ترجع الطاعة مع امكان التعرض فالامر العصاة ولا يجوز لها ولو كانت غير
 وجود الطاعة مع امكان الامام لزم العجز حقيقة فلا يكون مكلفاً ويلزم نفق في العلة
 كما تقول كما لا بد من ان كانت تامة واقضية في تعيين يكون واجبة في الجدة في المكلب
 لا يصلح للعلة ان لا تدعى الا ان واجب المكلب والتم وكلاهما لا يتحقق في نفس كذا يتبين
 ولا شيء مما لا يتبين له لا يتحقق بل لا يتساع حيل الامكان في وجوده فيكون يدعي وما لا يتبين

ان الناس بين ما يلقون منهم من شرط العصاة وسيل الصالح منهم من ان يسترطوا لهم في

وايضا
 فانهم ما وصل اليه عبادون
 من قوله صلى الله عليه واله
 احسبوا كالحقوب يا ايها
 استدبرتم مع احسبوا
 الثالث
 استثناء اما مقتضى
 ما ورد في العفاهة
 الفاروق قوله تعالى وسببها
 الاثنى وعشر قوله تعالى يستول
 الخلفون من الاعراب يستولون
 ان يوم اول باس من يدور
 الفاي هو ابو بكر وكان
 اقبس رسول الله صلى الله
 عليه واله العديش
 يوم مددوا انفق على النبي
 صلى الله عليه واله وسلم
 ونقدته

وقد تقدم
في المصنف والجبور
انه لا يقسم له من القار
مجهول ان يستعجه حذرا
منه لئلا يظلم امر وايضا
فان الآية تدل على نقصه
لقول تعالى لا اعتز الله
بذيل على نفسه ونقصه وقلة
صبره وعدم يقينه بالله تعالى و
عدم رضاء بمواساة النبي
صلى الله عليه واله وسلم
وبعضار الله تعالى وقده
ولان المؤمن ان كان طاعة لست حال
ان ينهي النبي صلى الله عليه
واله وسلم عنه وان كان
معصية كان

وايضاً ان العلة للتعريف لا يخرج لادب وجب ما خرج له او لا يعقل ان العلة تقتضي عمل الكاشف
بالفعل لا بالمتعدي مع ما خرج به او وان دفع وجوب التعريف الى ما لا يتصلح ولا ينفي العلة
الا ذلك والامام ستم التبرع من العمل المجتهد بل من الرجوع قديمه وعلمه واما المكلف
وهذا كما في الاول وجب الاجتهاد في المكلف في التكليفات والامام المكلف في التعريف
فمنه في المكلف عتياً لم يبق جزمه بل هو يربطه بالمعبر ولا يكون مقرباً بل
يتم من كونه مقرباً لا مع وجوب الطاعة من واجبه مع العمل والاعتناء بالان في
كونه مقرباً كونه علة في نفسه قد في الكل ما هو علة لادب وجوب وهو الجواب عن الثاني
ولما اخرج في العمل لا يتناول وجوب الطاعة في التسليم لما جوب في الفيتا الداعي
الذي له الامام واعتبار الطاعة الزائدة والوجوب الكلي الداعي لبيان الامكان من الفيتا
لاختلاف الاماير وما لم يرد السابح لكل مكلف ملو بجميع الطاعات مع اجتماعها
الوجوب منه في المعنى كذلك وهذا هو العتية والمعتبر مطلوب من الكل وعامة
الامام التعريف منها فكل واحد لا يمكن العتية وغاية الامام التعريف منها على ان
ظلمه في كل ما في ثبوتها يمكن ما تنزه العقول من وجوبه وجوب العلة الشاهن
لو كان الامام فيه محصور من احد الامور المانعة من اجتماع او كون الامام علة فانه
وبما عتية الوجود للمعنى والبال بقبيل طال فالمقدم شلر بان الملائمة بينه وبين
مقدمته احداهما ان بقا نظام النوع ودفع الحجج والمج علة فانه مقصود ونحن
الامام في ثبوتها ان ساوت الامام لم يرد من العتية وعدم النص عليه مع اختلاف الامور
وتبين الادب وجب التانع والمجج والمجج هو اعظم الاساليب لانها في القس واقامة
المراد في قوله في العتية والتميز في مثل هذا الامر العتية في ثبوتها

نقول اولاً ان الامام معصوماً لان خبره ان يكون خبر النبي اولا والا فلا يلزم
 الإجماع واللاتم من من وجوب المعصية والنسب من من لا يكون لانك هناك خالفوا في الجمع
 واما الثاني وهو ان لا يكون من من يلزم منه اختلاف نظام النوع والمهجر والمهجر وهو
 لكن اختلاف النوع والهندا ما فكرنا في جملة الوجود للامام فيكون نقيض الالاف
 على خلافه مما عني الوجود للامام واما بطلان الثاني فبغير نظام **التاسع**
 اقتداء بالعدل على النظام جازي لموضع واستحالة التعبد مستحالة لا تلزم عدم عدم
 التكليف انما هو بوجوب الظاهر فوجب على التكليف بتركه والا لكان غير البقيع
 والتكليف غير كائنه التقييد من تركه والامام يجب التمسك بالثابتة فلو وجب على
 على التكليف من عدم معصيته والواجب له قتال حاصير الى ان يقتل ويرد الى القصر مع عدم
 لطيف وانما يتبع معصيته والكلف للظالم ان كان قد داهى عليه حيث لا يقع التكليف
 لكان غير البقيع وزيادة يمكن من عدم الصلوة اذ هو التكليف لا يكون مع البقيع
 قطعا فلا بد من جواز ارتكابه بلا عقوبة ومعصيته ولم يقتل حاصير الى ان يقتل ويرد
 الى طاعة من لطيف ولابد من معصيته والظالم قد داهى المعصية وهو لظالم **العاشر**
 على الاحتياج الى الامام هو القصد على المعصية والقوة الشهيرة وعدم المعصية يمكن
 التكليف من عدم فلا بد من اجابة يكون الامام على التكليف في اجاب طاعة لم يجب على
 الكل فيكون ما دونه عليه من غير محسوس لا انظره لك فنقول بحكم غير المعصوم كما ذكرنا
 زيادة في اقتداره على انواع الظلم والمعاصي وحيث انما هو وجوب الامام المقيد للبعد
 مع وجود القصد على المعاصي وعدم المعصية في كفاية التكليف مع زيادة القصد في
 التمكن لولا ان لا يكون التكليف من وجوب الامام فكان يجب ان يكون موقوفاً ونسباً لكن

كان ما ادعوا من قبله
 رد عليه وايشان فان القرآن
 حيث ذكر انزل السكت على
 رسول الله صلى الله عليه واله
 اشرك معه المؤمنين الا
 في هذا الموضع ولا تقض
 اعظم منه واما قوله تعالى
 وبسببها الاثقال التي كان
 المراد به ابواب الدخول حيث
 اشترى بخلافه من محسن جيل
 حارة وقد عرض النبي
 صلى الله عليه واله وسلم
 ان لا يظلموا في
 الدين

في الجبهه
 قال فسمع ابو العباس
 كانت امارا بستان لرويهما
 الجان يجعل لرويهما
 طبعها لربنا الموصوفان في
 واما قوله فيقول لك القاصون
 فان اراد الذين غفلوا عن
 الحد يثبت والتوا هو كاي
 ان يحسن جوا الى غيبته
 ففهم الله تعالى بقوله
 لن يتحقق الا مدعى الجدي بيبش
 خبير لمن شهد الحد لا عراب
 قال قل للظلمين من الاعراب
 سلعون
 بيا

اول الامام في النسخ من نسخ

اول بالاطلاق الكل متولا كيف من زعمنا ان العلم بالحق لا يختص بغيره
 وجوب الامام بنحو من الكلف بل الوجوب هو مقدرة الكلف عدم العجز والكيفية
 فلو لم يكن الامام معصوما لزم تحقق الوجوب في كل ما يكون الا في الامام انما هو
 اليه الدود والحق كما لا يفتقر الى ان يكون الامام معصوما **الشيخ** الامام اما ان
 الجمع للكف في مع عدم العجز ولا يعضهم او الواحد منهم هو الثاني باطل ايضا ما يبينه
 الامام فحين الاول فيكون الامام اما انما هو الثاني **الشيخ** شرع في المناقبة وهو
 ظاهره الامامة هي على التقدير من الطاعة والمجدد من المعصية ولا بد ان يكون متفترقا
 للقبين من المعصية والسبب من الطاعة وتعلق احد المتأخرين بغيره من غير ان يكون
 على الامام المقربين من المعصية والمجدد من الطاعة فثبت ما تعلق الامامة من جميع
 الاوقات فثبت على المعصية من الطاعة وهذا هو وجوب المعصية والامام وان لم
 يكون عليه من غير في حكم الجبر الا خبر من العلوة هو **الشيخ** شرع في مناقبة الطاعة
 التوجيه الكلف هو الجبر والجدد هو نفسه مكلف لمعصية له وهو غير قديم
 ان تكون فيه المعصية زيادة اثناء على المعاصي التكليفية من عدم هذه الزيادة
 في الامانة كلف نعمه او لعدم الكفاية فلو لم يكن الامام لنفسه لكان الحسنة
 ان يحصل من نفسه الكلف له انما هو هذا لا يجوز **الشيخ** لو كان الجبر
 في المطلق لكن اما ان يكون له في نفسه او لغيره خاصة او لغيره خاصة او لغيره خاصة
 الاول باطل لوجوه احدها انه لو كان له اعتبار التكليف واعتباره واجبا له ما
 فكم لهما ان لا يفتقر الاول باطل والاصح ان الامام الثاني باطل لاننا نعلم ان
 الصلة وهو ان لا يفتقر المعصية في افعاله ولا يكون له امر اخر له في القوة

جميع ما ليس به وان كان
معينه وتصير طاعة او لا
يجب الا ما يكون طاعة
والاول يستلزم الاول
هو ظاهر في الثاني يستلزم
الثاني ان يعرف المكلف ان لا
يكون ما امر به واجبا عليه
في نفس الامر

الثامعشر

انما يجب طاعة الا ما امر
لوحظ انه مضروب الى العتمة
مجرد من المعصية واتما
يحصل ذلك لو لم يكن
عليه المكلف المعصية

ولا الامره

ذلك هو

العتمة

٤٤

المكلف نفسا في ذلك الا ان يظن ان الشك فيه وتقصير الشك فيكون له طاعة في ذلك
ظهر ان الاول هو عينه بل ان الشك فيه وتقصير الشك فيكون له طاعة في ذلك
مضروب عن طاعة في ذلك كذا في النسخة **الثامعشر** يمكن فيه المصروف على طاعته
في جميع الامور من غير ان يكون له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه
وبما ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر **الثامعشر** لو لم يكن له طاعة
في جميع الامور من غير ان يكون له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه
يرجع **الثامعشر** لا في غير المصروف طاعة في جميع الامور سواء كان له طاعة في ذلك
نفس الامر او لا وكل ما يجب طاعة في جميع الامور سواء كان له طاعة في ذلك في عين الامر او لا في نفسه
غير المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر
او في غيره من الامور وبذلك ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر
وبما ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر
في العتمة انما يقع في غير طاعة في جميع الامور وبذلك ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر
طاعة في ذلك في عين الامر وبذلك ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر
بل في العتمة في طاعة في جميع الامور وبذلك ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر
التي في ذلك في عين الامر وبذلك ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر
التي في ذلك في عين الامر وبذلك ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر
وجوهر المكلف المعلوم عدم الاعتقاد ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر
بالرجوع الى الشك في ذلك في عين الامر وبذلك ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر
بذلك في عين الامر وبذلك ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر
بذلك في عين الامر وبذلك ان الشك فيه في المصروف المصدق له طاعة في ذلك في عين الامر او على طاعة في ذلك في نفسه في طاعة في ذلك في عين الامر

منه يرجع الغاية في تحقيقه عليهم وجوبه ونسب على المكلفين الباقين ويزيل شغلهم
وهو ايضا احاديث الامام وان كل الشك في هذا القدر طار من غير علمهم ولا علمهم عليه وهو
تناقض. اما الرابع فانه لا يمكن معصية في التكليف خطئ وجوبها لعلها لا يجرها فلا
يبدل نفسه لعدم تقيدها بالصلب ولما التزم في الحقيقة بالانذار عليه لئلا لا يتكلم
فقد علم ان معصية الامام لا يحصل شي من هذا القصد فقد علم ان معصية الامام
الفرع ويقوى كانه نصيب **السادس** في الامور التي لا تنبغي للمعصية ولا العلم
بغيره لا تنبغي للمعصية امام الله الصغرى بخلاف الاول شرط عدم احتمال الكفر في احتمال
الخطا من مظاهر وجود القدر والذات هو التيقن والاضمار في كثير من المعصية اذا
صار من الاتبع العلم بقبولها غير المعصية والادامة ولهذا في التمكن من الصارون
في القصد الذي هو حجة لولي الحق من الكبر والاعتراف فلا يتم مقام التيقن وقرينة
السابع في العلم ان عدم فعل القصد امام الله القدر عليه العلم بجمع انشاء الامور
او شيئا من الضار في عدم يكون عدم العلم بغير القصد على الاختيار اذا فضل الاختيار في
العلم القصد السابع العلم اذ مع شيئا القدر والجهل بالقصد وشيئا الداعي واشتد الخطا
والعلم بالتعلم بغير الضل كما عدم انشاء الامور بالجمع امام الله القدر عليه وهو باطل او
القدر او العلم بقبول انشاء الداعي وهذا العلم اذا لم يكن لادام معصية او شيء من
الخير دين ولو زاد عليهم لكان تلك الزيادة لا لجمع عليها الا انشاء النادر والى الخ
موجوده متفق على ما في غيره وعدمه من غير العلم على احد من الاطراف لما الضار في
الا التكليف والقوة العقلية لا بد من العلم على الاشارة ولا تنافي بين القوة العقلية
ان لو علم الصارون في التميز دائما كان معصية او صار في التكليف لا يكون في البحث والامر

فولم يخرج
حديث من جيل
وصي رسول الله صلى الله عليه
عليه واكرهوا انما كونه انفسه
الصديق يوم بدر ولا يقتل فيه
لان النبي صلى الله عليه وآله
كان انما يقسمنا لرحمة النبي
لكي لا يهرب النبي صلى الله عليه
عليه والرسول ان امره لا يركب
بالقتال يؤذي ان ما دام
حيث حرب على مراد من الغنائم
وايا افضل القاصدين القتال
او الجاهل ينسب والفرق بين
الله تعالى واما انما قوله صلى الله عليه
الله صلى الله عليه
والجليل

للكلف على غيره التي يجب قبلها سائر الاتبع **الفصل الثاني** في حكم الكلف على غيره
 انما مشيئته يكون مضمونا **الفصل الثالث** في كون الامام معقولا انما يتحقق الاذنه
 بطريق الملازم من علمها الملازم من الكلف مع الطاعة لا يقرب البعد في الطاعة والاعتبار
 من الكلف المشيئته في عدم العترة اذا لم يكن ذلك لا لظن ما لكلف الغير للاحكام اقرح
 الطاعة وابعده عن العترة من الكلف المساوي في عدم العترة لا يمكن للاحكام ما هو عليه
 فلو لم يكن الامام معصوما كان للمعوم اقرب منزلة الى الطاعة وابعده عن المعية لا توجب ان لا
 والقدر في ان في العترة لا يقتضي مع ما توجب القوة الشهوية والضعف الاقرب الى اللطف اول
 بالاتباع ولا يقال في اوله ولا في اخره ليس كذلك لا يحيط به ان قال اوله امام اصلا
 ولا يقال في حجب الطاعة في الامام ذلك فلا يكون من غير انما هو من غير واجب الطاعة ولا
 الطاعة وهو يتحقق في اطلاق التل نظاما **الفصل الرابع** في كون الامام له كلامه واوله
 القدر من حيث ان كلامه ولا شيء من غير المعصية ولا دليل عليه من حيث ان كلامه ولا شيء من غير المعصية
 بالامام انما يصح ان يخالف كلام الامام على قسط واحد بل انما لا يفي الى كلامه وكلامه لا يفي
 قطعي لا يقطع خطا ولا يفي الى كلامه واما الكبرى فخطا ولا يفي الى كلامه ولا يفي الى كلامه
 كلام غير المعصوم مع عدم العترة من حيث ان كلامه مع عدم العلم بغيره من جهة اخرى اعطى
 مراشدة ان يكون امامه ولا شيء من الامام كل ما يقع لاشي من غير المعصية ولا يفي الى كلامه
 فلا يقال في خطا ولا يفي الى كلامه ولا يفي الى كلامه ولا يفي الى كلامه ولا يفي الى كلامه
 الجوز لا يقال في الخط من هذا ولما الكبرى لان يخالف كلام الامام من حيث ان كلامه لا يفي الى كلامه
 صدر من جهة اخرى في قطع خطا ولا يفي الى كلامه ولا يفي الى كلامه ولا يفي الى كلامه
 فكلام الامام له ما له وهو دليل على عدم العلم **الفصل الخامس** في كون الامام له كلامه

من بيت
 المال والنبى صلى
 الله عليه واله وسلم كان قبل
 الجحش غيبا ما لم يخلو بينه وبين
 عنده ما يخرج الى الحرب ويخبر
 الجحش ويخبر النبي ثم لو افترق
 لو حجب ان يبين

فيه
فان كان في ذلك
على طلبة السلام هل ان
ومن المعلوم ان النسخ مطلق
عليه كان اشترط من الذين نقصت
عليهم امير المؤمنين عليه السلام
والان الذي يعمون
الفتاوى

٢
فان الكلف لا بد له من طريق الى الامور والاعمال
والطائفة ولا شيء من غير المعصوم كذا ما افهم

على انفسهم من الطاعة والتبعية من المعصية كما شيء من غير المعصوم كان ينبغي ان يكون
بنفسه معصوم في كل الامام معصوم لما الصنفه فان لم يكن كذلك لانتفت فانما نصير اولو
جوز المكلف كون اوله ومقتضى الاعتقاد وواهي حجة من الطاعة يحصل الى الوثوق
فان يوفق الداعي الى اتباعه وتفرغوا له من غير ان يضع خطاه الفروع يعتمد على قوله
فالمعاد وغيره واما الكبري فلان الدليل هو الجسد العلم ونسبها للمفسد للعلم به
احتمال النقيض ومع احتمال ان يكون اما في **الاشكال الثاني** لو كان العلم مسموعا
لزم تكليفه بالاطاعة لان العلم لما الملازمة فلان المكلف ما مورا العلم
تعملوا ولا يحصل التقييد الطاعة والتبعية من المعصية ولا يحصل الاضطرار وانما اناس
على انفسهم ما زعموا ولم يكن قوله من هذا العلم كان الله عز وجل تكلفه العلم من غير
لا ينفذ من تكليفه ما لا يطاق وفي المعصوم يمنع التكليف العلم به بقوله لا تسأل
النقيض وهو محتمل ان يفيد الاطن واما بطلان السال فظاهر من كتبنا لك
الاربعون اشكال اولها الامام ونواهي وورشاده دليل على الطاعة
ولا شيء من غير المعصوم كذلك اما الصنفه فظاهره والاكبر شعيرة ولم يبق
المكلف به يتفق بانه وهو ظاهره واما الكبري فلان الدليل ما يفيد العلم واما
غير المعصوم وواهي محتمل النقيض فلا يكون دليلا **الحاصيل لثلاثون**
مع اقتتال اولها الامام ونواهي به من المكلف يحصل الجزم بالحق والاطاعة و
الشيء والقرآن لا يحصل به ذلك خصوصاً القول بان الادلة الشرعية لا تتبدل
التيقن وانما هي حومات وظواهر النص الدال على الاحكام دليل فيها والوجه
بعد التوجه يستعظم عليه الا امام واما ان لا بد من طريق الى ذلك فظاهر وكذا قد

فمن عتباع العلم وما الكبري ظاهرة لاحتمال الخلط **الكتاب الثاني** في الترتيب على اقسام
مكلفين بالحق والصواب في جميع الاحكام على اقسام مسووما لكن المقدم حق التما
شلهما للملازمة فلان الصواب في جميع الاحكام لا بد من طريقه الى العلم به ولا يقع
التكليف بغير استتار كيفية الاطلاق والتبوا الكتاب في بيان ذلك الجهد في ظاهرا
فحينئذ ان يكون هو الامام واما حقه التقديم فلهو من احدهما اما ان يكون مكلفين
بالحق والصواب في جميع الاحكام او لا تكون من المكلفين بالصواب شي من الاحكام
او في البعض وفي البعض الثاني ابل والثالث لا يخرج من غير مرجح وان البعض
الاخر ان يكون من المكلفين في ذلك البعض شي فهو محال والا لم يكن ظاهرا لاننا لا نعني
لصواب الاما كلف الله عليهم وان الظاهر في التكليف في بعض القسم الاول مشوبا
قلنا واما بانها ان احكام الله عز وجل ليست معتبرة في التناول التماز او غير مكلفون شيئا
الوهاب فيقضي ان احكام الصواب في جميع الاحكام **الكتاب الثالث** في الامام هل يملك فعل
الوجبات الطاعات وتحت المجتات وارتفاع الشكوا واطعام امر الحق وهو لطيف في
الشرع بل يستر عليها ويستر بمثلها ويوضع من الغم لغير الملتبس بها ويكون الفسخ
في الخلاف الواقع في ذلك الشبهة عليه كما تكلفه فيكون من قوله الناطق في
وقع منهم ما هو جازع عليهم من الغم لغير من الظاهر في ذلك وكان الحجر لاعتراضه في
الضلع عبد الجار في حال المكلفون اهلون كذا الامام جبر اضطراره لو استكال في ظلم
باضطراره فنهضهم لا يؤثر في ذلك ظنا ليجوز في ذلك توسيل امور الدين من اجل اخطار
ولا يقدر الضرر في يقع الاستفهام من اقسامه ولن قلنا في الاستكال خلاف فقههم في منع
من قيامهم بما كلفوا من الاستكال اهل كونهم فان قلنا نعم ثبوت الحاشية الى العلم به وتبين لان

ويعتبر
 انقامه كان اكثر
 محبب لم ينزل شيء دل على
 كدب النمل وامان قد بمر
 في الصلوة فظاه لان
 بل لا اذن بالصلوة امرت
 ما ينزل ان يندم ابو حازم
 انا ابن جابر بن ابي
 ادب الخطاء وهو علم
 اذا لم ينزل فامر
 فاعلم انه لما لم ينزل
 بد السلام يعني في الصلاة
 فحسب ذلك من الكتاب النسخ

عليه السلام
 مع الكيفية فقال من
 يحصل اليقين فقالوا ابو بكر
 فقال انما هو من غير وجه
 عليه السلام والعياض فيها من
 القليل وغيره من الصلوات
 وتكون صلواتها
 فكذا

الكلام في الكلام في الامام الاول ومع ذلك لا يثبت الاثر في الاثر الواحد
 فلا يثبت القول بانهم من غير وجه فقالوا ابو بكر
 في سائر ما كانوا وان كان الغرض انما اجاب سيد المرتضى ان ابو بكر
 من غير وجه فقد بين احد بان هذا لا يثبت الاثر في الامام من سائر ما
 ثابتهما ان ما كان لطفاني بعض الكافي في جوابي يكون في جميعها وانما
 باطلان في الاثر في اهل ما بطلان المقدس الاول فيقول انما ثبت الحجة في الامام
 لا بغير دليل ما يتجلى في قوله بالاختيار في اثنى عشر من العلم ومنها كون
 لطفاني في جانب القبح وبهذه الواجب لا يقع اشتقاقه ولو علم الكل واضطر لان
 الاحلال بالعلم اضطر لا يتوقع ساعد فقد الامام ولا يمنع العلم بوجوب الفعل
 من الاختلال بوجه العلم بجهنم من الاقدام عليه بان اكثر من تقدم على فعل الصالح والظالم
 حاله بقوله في المقدس الثاني فلان اللطف لا يوجب هو من هذا الاطلاق العموم في
 المطلقين ومن غير ذلك فيكون الامام لطفاني ان فلع الظلم والنجس والفساد
 الانسان ان يكون لطفاني كل كمال في حق من غير نفس التلذذ انهم صاروا بالتواجب
 ومعرفته لطفها عنها لطفه الولي لئلا ولا امتناع عن القليل فان كانت لطفها
 نفسها لا يثبت التواجب لطفها ومعرفته لطفها او لا يكون كذلك في الاول فظاهر
 الفناء والثاني فيقول انما يثبت في بعض الكافي عن هذه المعرفة وكونها لطفاني
 فهذا لا يثبت لطفها في سائر الكافي لا يقال للمعرفة التواجب العقاب وانما يكن
 لطفاني نفسه من حيث هو لطفها فانما هو مقامها وهو التواجب لطفها
 المكلف من لطفه بكنية المعرفة وانما يكن لطفها في سائر الكافي لا نقول فانما

بما اقتضاه كما نقول ان معرفة كل الشيء لا يستلزم ان يكون اللطف فيه اسعثر الامام لا سيما
 في اول الامر فلو كان يكون معرفة الامام غير ذلك لاستحال ذلك لانه يقوم مقام المعرفة بالامام
 وهذا التكليف غير الذي لا يبراهيم هذا الوجه سائر التكليف كما لا يبراهيم من اللطف بالامام التكليف
 في استكمال معرفة الله تعالى ومعرفة نبيه وعلمه **الفاصل الثالث** على الوجه
 يخرج المعلوم من الامكان الى الوجوب وعلمه العلم محذور من الامكان الى التمام
 والنجح الى الوجوب الاستماع لا يجوز ان يكون في هذا الاستكمال لا بد ان يكون واسيا
 متساويا لتمام علمه الطامع وعدم المعاصي موجب جوبا لاول واستماع الثاني وهو
الفصل الرابع التام بعد الشيء لانه شأنه ان يكون مقربا الى العلم
 وبعد عن العترة ولا يكون مقربا لغيره ولا بعدا وهو الطرف الاخر ولما ان
 يكون مقربا لغيره في هذا الزمان ولا بعدته هو طرف المبدأ ولما ان يكون مقربا و
 بعدا وهو الوسط وكلهم المعصومين في حكم الوسط والطرف الاخر ان علمه
 لا يحتاج الى المقرب والمبعد هو عدم العترة ولو لم يكن للمبدء وجودا ثم ان يكون
 الوسط او لا خبر به وهو **الاجتهاد** الامام يحتاج الى العلم الكفون من جهة
 عدم العترة والحاج الى العلم من جهة الاحتياج فالامام مفاد التغير من جهة
 العترة كما هو سبب في عدم العترة فهو معصوم وهو المكلف الى العلم لا يكون
 كل محتاج فهو ناقص من جهة الاحتياج كما لا حصول ما نقول به الحاجة لا تكلف
 غير المعصوم محتاج الى الامام من جهة عدم العترة كما ذكر في ذوال هذا الوصف
 امر الامام بحصول العترة المكلفين غير المعصومين بل حسب ما يمكن فهم ان لا يكون محتاجا
 لان الامام المكمل كامل في ذاته وان لم يحصل العترة لا يتصور من غير العترة وانما

فمما
 حال احاطة عقولنا
 فانظر المائل يبين الاصل
 ويخلص طلب الحق دون
 ان يلبس الحجب
 واجتهد وان لم
 بقدم للكلف معرفة
 وبمساعدة غير المتبحر

الحكم
وشرائطه نقلية لا
ما لا جاد نقد من اقله
في كتاب الفقه
كتاب

لم يقف الحكم ان كان حادثة الحجة والبعض للوجوب
يقف في الجواب عند التصويب وجب ان يقال
في عصية الامام ان يقف على الحجة //

يلزم بالحال على العاصي والفتوى الحقة بحفظ الشريعة فما ثبت هو التقوى والعبد
الطالح **فيما لا يري** وجوب نصب الامام في الجملة اما عقلا او شرعا
مع كون غير المعصوم ما لا يقف على الاول فثبت في الثاني اما الثاني فلا يعدم
عصية الكلفين اما ان يقف وجوب نصب الامام او الاول يستلزم اما عصية
الامام او ثبوت علو الحجة وعده فيلزم وجوب نصب امام آخر وبطلان
حصلت عصية ثالث حادثة الحجة وعصية الامام والافتت الحجة فيحتاج الى امام
اخر خارج عن الثلاثة القبلية اية والكل باطل فاصل الاستحالة الثاني يقف على
وجوب نصب الامام لان ملزم وجوب نصبه هو التكليف مع العصية **فيما لا يري**
فيما لا يري التقوى لوجوب نصب الامام اما عدم عصية مجموع الاثر من
حيث هو مجموع او عدم عصية البعض الاول باطل لعصية كل الامم والثاني ياتى
نصا على ان الامام مع عدم عصية ثبوت حادثة الاحتياج ويستلزم ان يقال ان القوة
من عدم العصية نصب الامام فحصلت الايجاب اثر لا نقول كلاما يفتى على الحجة
التي لا عصية وهو عدم عصية باقي الكلفين فيلزم الحجة ولا نقول منع طاهر
للكلف لروايتهم لا رة وفيه يقف على الحجة ولا يجوز ان المكلف هناك لا يلزم
الحدود اما مع عدم عصية الامام فلا يفتى مع انصاف المكلف وطائفة لا يمكن
للكلف مع من يري هذا القصر لا يحصل العطف بل طلب العصية من الكلف مع علم
عصية الامام يكون تكليف الامام **فيما لا يري** الفاعل في شغفه ومن حيث
هو القوة وانما يحتاج في جبره من القوة الى الفعل والحاجة الى حال الحجة البينة
لا يمكن ان يكون له ذلك بالقوة بل يكون وليا الزنا ثم ذلك فلهذا في الامام

ولا تأكلوا مما الذي
من إصايب المقل من خلدو
ولا يبيع المقل من خلدو
ولا يبيع المقل من خلدو

مع وجود الشك في ذلك فافهم
الشرع في ذلك ثم يرجع الحق
ما هو في الجرم

وَقَدْ بَيَّنَّتْ زُجُوجُهَا الْمَعْنَى

[illegible]

التنظيم

جميع ما يتوقف عليه الفصل المكلف به التكليف ^{منه} والالتزام ^{بذلك} والالتزام ^{بذلك} والالتزام ^{بذلك}
 المكلف ولو لم يرد فيه نص ما يتلزم الشرط العاقل ^{منه} التكليف ^{بذلك} وتوقفه على ما يقع
 الى الامام ولو لم يرد فيه نص ما يتلزم الشرط العاقل ^{منه} التكليف ^{بذلك} وتوقفه على ما يقع
 فعل من الله تعالى يتوقف عليه فعل التكليف ويكون شرطاً في فعله عليه كرم خصه
 الحكم والتكليف فيكون الله تعالى داخل في الشرط الذي هو من علمه وهو لا يجوز
 لا يتحصل التكليف المتأخر ولما من جهة التكليف وقد قلنا انما يتلزم الشرط
 ولما من جهة الامام فلا يكون ما فرضه من الموقوف عليه وهو علان القدير
 متعين في حجب الفعل مع اجتماع الشرط العاقل الى التكليف مع توقف الفصل على
 ما يرجع الى الامام واعتقدوا لو لم يكن الامام معصوماً لم يجب ان لا يعلم التكليف
 لانها او يامر بالمعصية فخرجنا من المطلق ومع اعتقاد المعصية لم يحصل تمام بانواعه
 الفعل ومع وجوده يحصل فوجب ان يكون الامام معصوماً **والله المستحق**
 الاسباب اما التفاتة او اكثرية او اذنية وعليه الامام لقيام التكليف بالتكليف ودفع المخرج
 والمخرج ودفع المفاسد مع انتفاء التكليف لمرأى الاول فيحتاج معصوم الشرط العاقل
 الى التكليف الى الحذف لمرأى الانبياء الاتفاقية لاصح التبرج ولا يجوز ان يكون ثباتها
 والامام يكن علم اللطف متعين ان يكون من انكالات ولا يكون من انكالات معصوماً ولا
 لكان معصوماً لكونه **في كتاب الحاشي** الذي يخرج بالقول
 الفصل لا يجوز ان يكون بالقول بل يجب ان يكون بالفعل والشيء ما لا وجود متوقف على الفعل
 الى تحقيقه فجد الامام هو المخرج المكلفين تحت القوة العاقل والمادة التي بالقوة الى الفعل في
 كل حال يفرض في الفعل كل واحد من مرتبة معصية يفرض احتياطاً منها اليقظة فلكل حال الحكم

اعمد
 قدفع اليه حاشي
 قد شتم ذلك فاعلم
 حدث من القديسين الا انه ما احفظ
 وكان يؤخر اصله بالاسماء الكاذبة
 من حيث حال المسلمين حتى انهم دفع
 الى الدية من طريق زعمهم بان
 ارجاها لثالث دياره وقد دفع الى
 مروان الف دينار وكان يجرى
 مسعود بطن عليه وكيف حاله
 فمضى حتى مات ومضى بها حتى
 فمضى حتى مات فانه الذي جاز
 ماله في ذلك فاعلم القدر الزائد
 حوله به حتى تقطع القدر الزائد
 لا انا لم اعدنا حتى وصل رسول
 كان جار يطمح عليه وطلد رسول
 احتجهم من العاصم عن شغل في القبر
 ومصر لم يزل في طريقه من
 لينة فاذن البقرة وايت كروعر
 فلو انهم اذوا ونددوا الى الدنيا
 فمضى مروان كاتبة
 وصاحب

بولس قوتز العلي علو اعلا يقول يجب ان يكون ذلك في الامام بالفضل لا بالقوة ولا بالقوة
 فنفذت متحقا في كل حال بالطبر كل واجبة وتوثر كل معصية وهذا هو الوجه
الثاني في الاستشوا ان لم يمنع الخطا او ما يجره الاول فاما يمكن من جهة الامام
 يخرج الى الامام الثاني وهو الحاج الى الامام فان ما ان يبقى له ان لا يجوز ولا يمنع هو
 الاول باطلا والآخر تحصيل المصلحة والثاني هو الحكم وانما يتبع من غير علم
 ان مع عدم المعصية يبقى الامكان ثم هو لا يخرج الى جهة الاستشوا **الثالث**
 الامانة لمن استأثر بالفضل الواجب حيث هو واجب ترك المعصية من حيث هو ترك المعصية
 او تركه لولا امانته لولا ولا يمتنع في الاول حال معطى بالقوة وجب ولا يمتنع
 عليه في حال العلي في ان لا يخرج الى الشاطل والامانة في طوق الامانة العدا الزول بكونه
 في واجب ترك معصية من حيث هو واجب ترك معصية وان لا يكون مقربة وعن فخر قضا
 كان مقتضى الثاني وهو لا خلاف ان مقتضى الامانة وكانت اذا كانت مستقرة لفضل الوالي
 من حيث هو فعل الواجب ترك المعاصي من حيث هو ترك المعاصي يجب ان يكون ملتزم
 لذلك لا يمنع خلاف العلو في مقتضى اجتماع مع تركه وطبعا او بعد معصية في كل الم
 منع اجتماع مع معصية لا زوجه في المعصية وهو المانع **الرابع** في الاستشوا ان الامام مقتربه
 مبعده لا معنى للطف لا يؤول الى ما لا يتحقق في مقتضى الامام يمكن من جهة الملائقات
 عن المعاصي والفضل حال الثاني من غير ان لا المحبة او لا يمنع تحقق ترك الواجب فعل
 مع عدمه فهو المانع **الخامس** في الاستشوا ان كان الكلف طيعا للامام كانت
 الامانة مقربة الى الطاعة مبعده عن المعصية كان الامام معصوما او اهل قضا غير علم
 اختيار الامام للطاعة واجبا المعصية فهو عليها بكون الامانة مقربة في الامكان الامانة

[illegible]

يتحقق ان حصل لما هذا الوجه اخر فثبت ان الاصل لم يستل الى ان قال
 فان كانتا كالاثنين والثلث وغيرهما لا يصلح معاملة واحد لغير واحد منها
 حاشا الى اكثر لان احدهما لا يوجب الاكثر من كونهما معا
 لو استلبت الى اخرى فثاخر وجودها مع وجود الحاجة اليها فلا يكون لها
 وهو خلف لتعاقبا فان فرض الكلام في اقسام من متاخرين كالاخوة والامهات
 لما تاملت الواجب احدهما الى اخرى لاحتياج الاخرى الى الاولى ولتحتاج كل واحد
 الى قسمها وهو ما لا يقال لهذا النوع من التلازم لا يصلح الاضافات فانقول لما
 وايضا لهذا النوع من التلازم لان الواجبات المتقدمة على المتأخرات في الاضافات
 الى البهتان اما بعد فنقول المحققون في جواب زميل الذين الطعن بان المقصود من كون
 الشرفية غير لغيره لا يستوجب مع الغير كونها لغيره هو الداعي بمنزلة ان
 الدعوى واضحة بنفسه فيحتاج الى بهتان وانما العيد ذكره ببيان اخرى فيجوز
 انما لتبسط الفاعل لما للتعاين كل واحد منها عينها كمن كانا كل واحد لغيره لا يحتاج
 منها فاذركا انما هو انما قد ثبت ان كل واحد منها يحتاج الى ذاته بل في صفة ذلك وهذا
 هو ما لا يوجب الحاجة الى كل واحد منها يحتاج الى ذاته بل في صفة ذلك وهذا
 يكون دورا في هذا المقصود والموصوف معاملة واحد من الاضافات المتقدمة على
 كل واحد منها يحتاج الى كل واحد من بعضها الى الاخرى الى الكمال الى بعضها الى
 الحاجة الى الجهة الاولى فلو ان الاحتياج بينهما ولا يكون في الحقيقة كمن قال ليس لك
 بينهما على وجه الاحتياج لاحدهما الاخر كما لا يسلط الدور فظهر من ذلك ان
 الغير يكون من المتأخرين ليس من خبر المتقدمين بل لا يربط به غيرهما او جاز

[illegible]

وقد ثبت ان فعل التبع والخلال لا يكون الا من امر معصوم فقد ثبت ان جبر الجبر في رافع
 المعصية وجواز فعل التبع واقترب العلم بالجبر والعلم بمعصية او ما رت الجبر الى المعصية
 الا ما ما ثبت من كونهما الطفا وجبر الجبر الى كونهما الطفا ارتفاع المعصية وجواز
 التبع لا الباقي بجبر الجبر وفي بعضها كالباقى لنفس الجبر فلو لم يكن الامام معصوما
 لم يخرج عن العلم المحو جبر العلم وان يدفع الجبر ويصوره فليترك الاستدلال الى
 الجبر الى الجبر طلال الى الى مطلقا نعم انما اقتصر على ان خلاصكم كلكم هو ان
 المعصية لا جبر الى الامام وهذا مقتضى قوله لا بد ان لا يراد التبع في معصية
 حيوة التبع وهو مع ذلك كان مقتضاها اليه ونوتم به وكذلك المولى في الميراث
 في جوة امير المؤمنين فان زعمتم ان امير المؤمنين لم يكن مقتضاها الى التبع كان ذلك
 عن الذين ولن زعمتم انم يكون معصوما كان في وجع من تواعدكم لان الامام معصوم
 اوله امر الى اخره الجبر السيد الميراث في جوة ما مقتضاها جبر المعصوم الى ان يكون لطفه
 في جبر التبع وفعل الجبر لم يمنع حاجته اليه من غير هذا الوجه لان كل ما انما كان
 في تعليل الجبر الى الامام يكون لطفه انما اقتنع من التعليل ولم يكن في تعليل غير
 هذه الجبر واذا ثبتت هذه الجبر لم يتبع استثناء امير المؤمنين من المعصية محو التبع
 بما ذكرنا وان لم يكن متغيرا في غير ذلك من تعليل وتوقيف ما ثبت وما كذلك القول
 في السنن والحق مع انهم لا ينفقوا معصية من امر ان يكون لطفه انما اقتنع من التعليل
 وان جازت حاجتها الى الامام الذي ذكرناه **والثاني** ان يكون كونه
 معصوما اثره التبع الثاني لطل العلم بالقدم شليا ان الملائكة انما ترفع
 جواز انفسا فاذ لم ترفع ذلك لم يحصل التبع ويكون الجبر **الثالث** ان يكون

عالم
 انما وليكم الله وحده
 والذين امنوا الذين يدينون
 ويوتون الزكاة وهم
 ليعلموا انهم انما
 باسناد الى ابن
 رسول الله صلى الله
 وراثة بها بين
 طان ما بينه وبين
 من يصور فذلك
 مع رسول الله صلى
 سلطان فليكون
 السابغ الى السابغ
 اشهد انك
 اقدم على
 واكماه والى
 بقتل جادة
 لكان من خسر
 في النبي فذلك
 صلوات
 ربي

يكون شئ منها جازما لا يتصور في العلم المذكور ولما ان المصنف جازما ان لا يكون في العلم
 ايضا ليجوز ان يكون من تلك المصنف الاصل من ان الجزم لا يتصلح كبرى في الشكل الاول
 قوله هذه طرقها بل في وقت من تلك وان على الدعوى ولم يذكر وجهه
 يقتضي ذلك فلا دلالة على ان العلم او الذي هو شئ ما خلف قيام الدلالة على ان العلم
 على ان الامام يجب ان يكون معصوما بحيث لا يخطئ في جميع الدين قوله الواسع لا يعلم
 فهو وان كان له ان يقع لكن ما علمه مقامه على حسن من حيث يقبل الامل الواسع الغرض
 يقع قلنا ان يقع العلم في حال وجب من بعض الماهيات ويقع على ذلك الوجه هو
 اخر فلا يكون فيها لان هذه النوع الموجود لا يختص بالماهيات وانما هي الامام اليها
 وفصلها او كانت قهر من ارجح من ان العلم بقصدها بل انه ممكن من العلم بذلك لان التمكن
 في هذا الباب يقوم مقام العلم وقوله الامام اذا كانوا متمكنين في العلم بغير الحادية
 وما يعود بها النفس في الدين يجب منه وان يعلموا وجهها في الحال المتكتم من العلم بغيرها
 فلا بد وان يكونوا متمكنين فكيف يكون عارية العلم بقصدها في قهر من غيرهم ولو
 سلمنا جواز عدم تمكنهم في العلم حال الحادية في الواقع لو الحسن لم يقتضيه ايضا لان الكلام
 فيما سكون في العلم حال من علمين وعام الامام الى محله ولو استقام له ما اذ ان من
 الحادية لم يستقم له شئ في غير ما من امور الدين لان الامام لا بد وان يكون اما في آراء
 الدين مقتدا بغيرها كان معلوما وجهه الحجة وعلى ان يكون على ما دللنا عليه من قبل
 فيلزم على هذا ان لو دعاهم الى غير الحادية في علم يمكن المتابع ان يجرى كونه حسنة انهم لو لم
 طاعة ولا اعتقاد لآمر من حيث وجب لا يقتله لغيره فانما العبد علم يكلف طاعة مولاهما
 لا يعلم بغيرها يمكن العلم بغير حكم ما يعلم بغيرها واسبل الى العلم حاله يجوز ان لا يفتقر

رجا الله
 بغيره تسقط حاشا
 وترجع من دونها فتساروا
 قدم مثل سائل يغلب واقع الحكم
 ليدل واقع من ماضيه ودعوى محله
 الرواد انما هي من علمه الجهور
 شدة غضبه **الباب الثاني**
 في بيان العلم بالماهيات
 قوله انما العلم بالماهيات
 عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام
 وباركوا في يومكم بالعلم بالماهيات
 سعيد الخدري قال ان النبي دعا
 الناس الى آفة فخلدوا ولم يخلدوا
 التوبة من التوبة فخلدوا فخلدوا
 فاضبعية فخره من اجل الناس
 الى ليس هذه الاية اليوم
 حتى تزلت هذه الاية اليوم
 واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام
 وباركوا في يومكم بالعلم بالماهيات
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والذين آمنوا

لوجوبه في كل حال ما العاشرون ان في الصوم لا يحصل الجزم فيحظر الشئ فلا يحصل
 الوثوق بقوله في نفسه فانه لو امكن العلم على الانسان ان يصل بمقتضى قوله لا يتوكلون
 دون يقين عليه وان قيل من غير الشئ فيحقق فلا لا بالصوم وما التناقض في
 مقيد الحد فلا بد ان يحصل دليل على الجليل واليمين المرافقة له وجعل دليله برب الحد
 والا كان غير مقبلا ليعضاض الفهم غير واما الثاني فبشأن المقبول الى الطاعة
 لا بد ان يكون اقرب دائما اليها والمبعد عن المعاصي لا بد ان يكون دائما مابدا لها
 وهذا هو المعنى **الثاني** في وجوب عصية النبي مع عدم وجوب
 عصية الامام فما لا يستعملان والاول ثابت بمنفرد ثالث واما الثاني فثان الثاني
 غير من الاستحالة فيقتضي بفسله وقوله وجب له الحزم وطاعة فاما ان يقتضي ذلك وجوب
 العصية لو كان كان الا لا وجب عصية الامام لخصوا المصلحة في كل شيء مما يوجب عصية
 النبي ولما ثبتنا الاول فلا بد ان يكون من غير ما يوجب عصية النبي لا يجوز عليه ما يقتضي
 كون من غير ذلك لطلوع السهو وغيره ذلك ولعدم الوثوق به بقوله ونفذ السبع
والثاني كلما وجب عصية النبي وجب عصية الامام فاستدلوا بان ذلك اما
 حقيقة القدم فلفظه تعالى يكون للناس على الله بهذا السبع ليس بدليل لاحتمال
 التفحص مع انتفاء الدليل وان ثبت الامانة فيقولون واما الملازمة فلا بد مع عدم
 امام معصوم فيوجد في ذلك الكلف الذي علم به الرسول والاهل موجود في القرآن
 والسنن والتساوي والاضمار وما يتعلق بالثقة وعدم الفرق بينه وقوله غير
 المعصولين بدليل فلو لم يكن الامام معصوما لوجب الجزم بالثقة **الثالث** في ان
 كلما كان الامام افضل من غيره يجب ان يكون معصوما اكل القدم حق قالوا في الملازمة

[illegible]

من لا شيء معد ما لا يمكن ان يكون مقترنا بالشيء الذي هو اما الامكان
 ايضا فوجودها كعدمها يكون محالا واما ما ترجع الصدم لكون الزمان غير
 للشيء من الوجود فيجوز ان لا يماز فيشعر بوجوده مع حلة الزمان في وقت واحد
 في اخر فيخرج احد الوقتين بالوجود والآخر بالعدم لما ان يكون محتاجا الى مرجع
 لو اذ كان في محال الوجود بالمرجع الاول لا يتصور عدم كون ما فرض رجوعا اما
 هناك انما الاستيعاب وهو لا **الشيء المشعشع** معلول انما لا ترجع عدم
 الخطا لو استلزم الخطا وانما كل يلزم له ما قبله فلا يكون الاول فلان احداهما يمكن
 مع الثاني فيستلزم وقوع المرجعية الاولى ولذا استحالة وجود الثاني الى الاستيعاب
 الثاني لما ظهر ان المطلق محقق يستحق العلول كما انصف اما ما فرض نفع الخطا
 وهذا ما اعتبره **الشيء المشعشع** كل فرض في وقت على استبعاد مسبقا
 المحال والاستعداد الثالث الذي يوجد فيه ولا يفضل للتعديل انما لا يخلو في الاستيعاب
 والمعد من الشيء من غير ان يترجى بل ان الاستعداد للتوقف عليه في ذلك
 فالامور متناهية في الخطا وتحقق احداثها بين يستلزم استيعاب الاخر كالامور متناهية
 الاستيعاب وهو مطلوبنا **الشيء المشعشع** كل تقدير ان الشيء الفعلي اما ان يكون
 شرا او كما قال لما ان يكون مانعا من احتمال الرجوع الى الرجوع مسرورا وهذا فيه حاشية
 مرده بين القول واليات فالامور تارة الشيء الفعلي اما ان يكون بالاول وهو محقق
 والاما بطل الاستعداد لم يكن لخطا مطلق الخطا والاما من حيث هي في حاشية
 وجودها وهو ما لا يمكن احد الشايلين ان يكون عدمه اما بين المطلق تكيف خطا بين
 عدمه اما ان يكون من الثالث مجموع **الشيء المشعشع** كل تقدير ان الشيء الفعلي اما ان يكون
 بالاول وهو محقق

فلما انتقلت منه وانتقلت من ضرورة وما اجلت في السائل فقلوا ان الامام غير معصوم
لصدقه في الامام لا يجب طاعته لا يمكن حين هو امام لان الامام اذا لم يكن معصوما
ما يمكن ان يدعى المعصوم وفيه حيل المعصية والكونها معصية في حق الله
بما لا يخلو في حق الله الصلة مع صدق الاول لا يمنع العجائب ان العجائب في الكلام
بما تقتضيه المشقة نعم ان الاول صادق فيما بيننا في السنة كما في قوله نعم فلو كان
اولا في غير معصوم كالمعصية في مقدمات الاول كما الوجيز في الله تعالى في الكلف
فهو ولي في نفس الامر بالضرورة لا في الشران بوجوه الله تعالى في الكلف لم يرد ولا
يكون قد اوجب في حق من لا لا ان كان معصيا بالجهل والواجب لان الامام بالانسان
فيجب في ذلك ان كان طاعة الامام في جميع الاقوال والافعال التي لا يوجبها
بنو الله ولا يوجبها الله تعالى في الكلف يكون لما لا يوجب من جهة الامام واجبا في نفس
الامر ان الشريعة كلها ومعصية لا يجب على طاعة الامام او فخر في الامان بالله طاعة
ان بوجوه الله ولا في الكلفة في الصدق في الرتبة الامام هو الولي في الاحكام والشرع
بعد النبي ومنه ويستفاد في كلام الشريعة المستتر في الكلف في الجمع بين ذلك
علم الحكم في طاعة الامام واجبة في جميع امور ونواهي لانه لما ان يوجبها
وجوب الامور والنواهي في بعض الامور والنواهي في بعض او لا يوجب شيئا والكل
عالم سوى الاول لما لا في والثالث لان ذلك البعض لما ان يكون معينا او لا في
يستلزم الكسب في الجمع وقد قروا في السجدة والاولا لما ان يكون معينا كما يقال في
تعمل القلابة او في الوقت القلابة او في ذلك كما في نظر الكلف هو الباقي في نظرية
على حال المستقيم وهو باطل او هو من احد ما في شرع الامام والكسب في ذلك لا يوجب

[illegible][illegible]

بالامام يحكم حصول الوثوق المكلف بقرينة المميزين خسرانها انما لا تسد ان يقول
لا يتم للمانع حتى علمنا ذلك من التقدمة ان المانع لا يخرج كل مؤثر من شرطه ولا يخرج
شرطه من المانع والافلاقي والوثوق بكثرة المميزين في كون الامام هو المانع لا يخرج
ولا ينفى المانع الا الذي يحصل الوثوق بقوله انجزه به فيكون المانع هو المجموع
الامام وحده وهو خلاف التقدير السابع انا مقدمات اولي الامام حجة وقوله
لا يتجمع ان على السادة ولا لا الاجماع الثانية كل اوجب الله تعالى الامانة والاجماع
عليه وقوله حر المراجع فيه ثانية يكون هذا الثاني اوجب الله تعالى الامانة فامره
او امر الامام كلها ونواصب وجهه اقول انما الترتيب طاعة لا يختص المضى على اتفاده
مراد فيكون جميع اعضائه افعالهم حجة على غيره منها بخلاف وهذا هو الصبر الثاني
كلما كان نزاع الامام حراما بالضرورة مع وجوب انكار كل منكر كان الامام مضمونا
المقدم حق لا ياتي مسلم اما الملازمة فلا نزاع بل كل الامام مضموم لا يمكن ان ياتي
بالمنكر فان جيبا نكاره او لا والشك في اقتض وجوب انكار كل منكر في الاول يستلزم
وجوب تنازعه وبقية القصة الاولى السابعة كل امام تابع لكل مكلف في الوثوق
العليه بالضرورة فلو كان الامام غير مضموم لصدق بقص الامام بكونه تابعاً
لا تترك ان يدعو المكلف الى معية كونه الى الطاعة والى ترك المعصية لا يكون
تابعاً لكن الثانية تنقض الاولى رده في الاولى يستلزم كذب الثانية فيكون له وجه
كانها اعم اشترى من الامام بضاربا الضرر وكل غير مضموم ضار بالامام
العام ينتج الاشياء من الامام بغير مضموم بالضرر اما الضرر طاعة الامام وجب ان يقع
للمكلف في ضرر من غير ان يكون ضاراً او انما لا يكره فلا تغير للمضموم يمكن ان يجعل على

[illegible]

جلد
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 المريد واليه من كل باب
 لو قد رقت حلى والديك فندى صور
 ملكه اياما وكذا قدوت امة فاعلمه
 جاد بهم فضوت قد الحسن الكون
 فبالا ليس عندك علة تطلبوا كآية
 مستقر على تلك احوال مع من
 قلتم فاعلمه فليعلمه فليعلمه
 حنة انتم اكل واحد من فروع العلم
 مع الحق الغريب الى الشرف والاب
 بيني وبينه فامسك من فوضت اليا
 فقال السلام عليكم يا اهل بيتي
 من ساكني اسلامي اهل بيتي
 موايد التبرير فمسلحكم اهل بيتي
 العلم وكنوا بوجه وليهم اهل بيتي
 الامام الفاضل اهل البيت الثالث
 علمه فاعلمه فاعلمه فاعلمه
 البقية فاعلمه فاعلمه فاعلمه

فصل في معرفة الامام الثاني عشر عليه السلام

المعاني لتاسع على ايمان في الحق انما كان احد المقتضى في معرفة في الشكل الثاني
 يكون التيقن في ثبوت الصورة باحدى الامور وفيها من اخرى فيكون
 قياسا والقياس في التيقن في معرفة اولها لا ماله ونولها في اولها واما في التيقن
 لوجوب التيقن في كل من التيقن في كل من التيقن في كل من التيقن في كل من التيقن
 وعندا هو العشرة **الحادية عشر** لا يتقيد العلم مع عاقلة الامام كونه كونه في سبيل
 وتوليد بعد جلاله في علمه لا يتقيد العلم مع عاقلة الامام كونه كونه في سبيل
 الامام كونه في علمه لا يتقيد العلم مع عاقلة الامام كونه كونه في سبيل
 احبنا في العلم او مع العلم والقياس في كل من التيقن في كل من التيقن في كل من التيقن
 يكون مع اسوء كلف الا انه اذا التيقن في علمه لا يتقيد العلم مع عاقلة الامام كونه كونه في سبيل
 في علمه لا يتقيد العلم مع عاقلة الامام كونه كونه في سبيل
 مع عدم العينة لا يتقيد العلم مع عاقلة الامام كونه كونه في سبيل
 في علمه لا يتقيد العلم مع عاقلة الامام كونه كونه في سبيل
 الكل لا يتقيد العلم مع عاقلة الامام كونه كونه في سبيل
 عندا من وعلمه لا يتقيد العلم مع عاقلة الامام كونه كونه في سبيل
 معصوما اما ان يجامع العلم في الاول يستلزم العلم او الدود وبقية العلم
 يكون هو العلم لا يتقيد العلم مع عاقلة الامام كونه كونه في سبيل
 قبول قولهم وجوب قبول قول غير المعصوم يكون عاقله في الثاني يستلزم العلم
 اما اخلال الله تعالى بالولي مع امتناع وهو ان لا يتحقق في الوجود في الامام مع عدم العلم
 او التيقن في كل من التيقن في كل من التيقن في كل من التيقن في كل من التيقن

حق المقدم فقد بينا انما مضى وهو قية لاضابط ما يتصل بنفسه من غير اشتراط
 الوقيتة واطاقت هذه القية لما نزلوا فنقول لكز عدم وجوب نصب كلام
 باطل للمبين ووجوب نصبه ليس بان يكون معصوما **السادس عشر** ان كان
 الامام معصوما دائما او ليس بمعصوم دائما او يكون معصوما وقت دون آخر وكما
 كان ليس بمعصوم دائما المستثنى ان يكون الله سبحانه ناقضا لعرضه وكما كان معصوما
 نهوقه دون وقت لمكان ان يكون الله سبحانه ناقضا للنفس ولغيرها من غير ذلك كما
 لا يطلق فيجوز ان يكون الامام معصوما دائما او يكون الله عز وجل ناقضا للعرض في غير
 علوه ويخرج ايضا ان يكون الامام معصوما او يمكن ان يكون الله سبحانه ناقضا للعرض
 او في الامام او يكون تكليفه ما لا يطلق واقعا ولما اخصى قصده صلا منتهى لعل
 ظاهره لو اصابته اللدنة الاولى لم يمكن ان لا يقرب الى الطائفة من قبل الله
 فيكون اهتماما لمعالي الامام لا يحصل منه الفرض البتة وهذا هو نفس الفرض ولما
 خدعت اللدنة الثانية فلا يمكن ان لا يترجى وقت عدم عصمة من ان الفرض يكون
 متعبا في كل وقت اما من غير ان يمكن نفس الفرض بتم ولما لللدنة الثالثة ان
 التكليف ان لا يفرق بين وقت عصمة وعدم عصمة بقوله وقوله ليس في الاخر وقت عصمة
 وهو لا يعلم الامتنع من قطع التبرع وكذلك ان كان باعته التكليف ان لم يكن التكليف
 يكون تكليفا بالاطلاق ولما لا يتصل بقتله في الخلوة ان استماع الطائفة من غير
 المزموم يستلزم استماع الطائفة من اللدنة فاما صفتها ان لا يتوقف اقوال
 في الاول لكي يكون الله سبحانه ناقضا للعرض فيكون عصمة الامام ثابتة في الثانية و
 الثالثة نقول كل واحد من الذين لا يفرق بين وقت عصمة وعدم عصمة الامام **السبع والاربعون**

[illegible]

فلا ينفرد فعل الكلام المشكوك فيه ما دام ان يكون الامام معصوماً او يمكن ان يكون
تكليفه بالاطلاق وانما لا لا يغرد بالجهل من الله تعالى لو يكون الثبوت جازعاً على الله
ثم لا ينفرد فعل الكل وسواء اذ لم يطل عقبت ثبوت الاول للمعاصى صدق المنفصل
قاله ما ان يكون الامام معصوماً او لا والثلث ان يكون الامام جازعاً لفظاً فان
يدعوى للمعية ولا يقرب الى الطاعة فيكون كلفاً ووجوباً للمعية اليه وانما في
امتناعه يكون جازعاً على الثبوت على الله تعالى وانما يتقوا ما منه وما ان يكون المكلف
مكلفاً بغيره فذلك في طاعة الله فيكون تكليفاً بالاطلاق وهو يتلوه في كل
ما لا يطاق وان لم يكن مكلفاً بغيره فذلك يكون الله عز وجل لا يامر بانواعه
مع عدم وجوبه في فعله لا وكانت يكون اخيراً بالجهل واما سبلان الكل فذلك الاول
تقرره الكلام المشكوك فيه المشكوك فيه الواجب عليه العلم كان واجباً فرض
الامر بالشر وكون الوجوه على الله تعالى او على كل الامر وحل كل واحد على تقدير
فقد نزع وكل كان الامام غير معصوم وكل امكن ان شاء وجوباً دائماً امكن ان
وجوبه الواجب دائماً وكل واجب عليه العلم بهذا الامر بكونه معصوماً
بأنه لو امكان صدق قولنا لا يجب الامام حين وجوبه عليه على تقديره
وجوبه عليه الامام ما ان يكون معصوماً او لا والثلث ان يكون امكان ان شاء الوجوه
المستلزم امكان ان شاء الوجوه عدم الظاهر في التزم والملزوم المستلزم امكان ان شاء
الوجوه غير مستلزم الا لازم لكن صدق الثالث على تقدير صدق وجوبه عليه العلم
لان الوجوه في الطاعة والوقر البكرتة ان شاء ولا ينفرد وجوبه عليه في كل
يصدق امكان عدمه نصير فيمن على هذا التقدير صدق الاول ويكون معصوماً بالظهور

المجلد

[illegible]

المطلوب **الكتاب الثاني** في معرفة الامام واجبة لكل من اعتلجها اليه حتى وكل
وقت وكلما اتفقوا في شأنه **الوجوب** لا يتخلل وجوب العمل مع إمكان العمل فيه كما يمكن
عصمة الامام بطريقين ولكن انتقاله وجوب نصب الامام قد علم ان وجوبه لا ينافي
عدم وجوب العصمة بل ان الاول ملزم لوجوب النصيب الثاني بل ان إمكان عدمه ينافي
الاولين فيستلزم تناقض المفارقات والاول ثابت بمقتضى الثاني **الثالث القتل**
لو لم يكن الامام معصوماً لمكانه يكون قتيلاً للعصمة ومبغضاً من الطاعة وكان معصية
حين وجوب نصيبه كما كان نصيبه لم يلزم طاعة من قبله الى الطاعة ومبغضاً من النصيب
مادام واجبا وانما انتفاء غاية الوجوب فيكون الواجب مما لم يكن من ملابسات العقوبة
مع استيلاء عين مقدمه للجماع **الفرق بين الفرقين** لو لم يكن الامام معصوماً
لم يكن الفرق بين الصادق والكاذب لكن الثاني ما قبله مقدم مثل بيان الملازمة والامام
اذا لم يكن معصوماً لم يكن يقرب الى العصية بل هو يهتدي عن الطاعة عما ينبغي لما على
عند التقدم فيجب طاعته ولو كان ذلك لان الامام اصل ذلك والاول انما يتبعه ودعواه
وحكمه لا طريق للكلام في العلم بل يتبع الفرق بين الصادق والكاذب ودعوى الامانة
لكن ذلك لا يخدم عصية الامام **الفرق بين الفرقين** لو لم يكن الامام معصوماً لم يعلم
هل طاعة مقررة الى الطاعة ومبغضاً من العصية او طاعة مقررة الى العصية ومبغضاً من الطاعة
اذا ما استلزم اجتماع ذلك في غير معصوم ولا طريق الى معرفة ذلك عند العلم بالفرق
عن اتباعه فيكون محذوراً للصوم تقضاه للفرق **الفرق بين الفرقين** لو لم يكن الامام
معصوماً لم يعلم المكلف ان اتباعه محله له او مفقود ولا طريق الى العلم اذا لم يكن
الى الامام ومعها يجوز كونه مفقوداً مع هذا التحصيل اتباع المكلف له وبكيفية

وقت وكذا ان كان انتقاله الى جيب العلوي مع لمكان العادي فيجوز ان يكون
 انتقاله الى الجيب
 عصير الامام طبريز لمكان انتقاله وجوب شيب الامام قدس سره وان وجوب الامام (عليه السلام)
 عدم وجوب العصير ان كان المازع وجوب النصيب ان كان متزوا مكان عدم شيب

الاولىم يستلزم تناقض المفردات والاولى ثابت بمقتضى الثالث

لَوْ لَمْ يَكُنْ أَمَامَ مَعْصُومٍ أَمَا كَانَ يَكُونُ مَقْبُولًا لِّلْعَبْرَةِ وَمَجْدَاهِ الطَّائِفَةُ وَكَانَ مُقْبِلًا

مادام واجبلوا الا انفسنا في الذنوب فيكون الوجوب على كل واحد من هاتين المراتب

مع استبصار مقدمه الجمع التوفيقى الشرائع فى الشريعة لم يكن الامم صوا

لم يكن الفرق بين الصادق والكاتب لكن الثاني جاء في المقام مشدداً على الملائمة في العلم
والكتابة معصية الكائنات في الملائمة بل هو من الملائمة في العلم

منذ انقضت فخرى لا تلاقى لان كمال اصل ذلك والاول ان يقرطه وعواء

وحكم لا طريق للكلف الى العلم بفتح الفرق بين الصادق والكاذب ودعى الامانة

لكن ذلك مع عدم اعتباره الامام في الحاشية التي ذكرها

هل طاعة مقرئ إلى الحافظ يجعل العبد أو طاعة مقرئ إلى العبد يجعله من الحافظ
إذا ما سئل عنه من ذلك لا يغيب عنه ولا طاعة مقرئ إلى الحافظ ولا طاعة مقرئ إلى الحافظ

عزائم يكون فيها المصوم تقضا للغير الشائش الشائش او اياها

معصوما لم يعلم المكلف ان ابتاعه محله له او مفسده ولا طريقا له الى العلم اذا طرأ

الى امام ومعايجه ورويه مسله ومع هذا يسجل اتباع الحلفاء وتكليف

هذا يدل على ان
 فكون هو الامام
 الثاني والثلاثون
 قوله تعالى يوم
 انما نؤمنه روى ابو بصير
 ابن عباس قال اول من
 الجليل من حيث كانت
 لا يصدقوا الله ثم لم
 الى الجنان ثم قرأ ابن
 يقول الله النبي والذين
 قال موسى ثم اصابه
 على انه انزل منزله
 هو الامام
 قوله تعالى ان الذين
 اولئك هم نبي الهمزة
 ابراهيم اسناد الى ابن
 لما ترك هذه الاشارة
 لعل من سمع ذلك
 ان الله واحد من
 وبالله

مصنوعه
بومالو

فكونوا له
عبدان و
النبى والذين

بسم الله الرحمن الرحيم

فوق العادة
أحمد ربيعاً
ومن كينسي

امروزه

شیراز

ابن جابر بن جابر

الجنان ثم قتلوا
الدين اخوان

بسم الله الرحمن الرحيم

موضوعی اور موضوعی

مجلس الشورى

الامام ابن مسعود رضي الله عنه

مجلس علماء اهل السنة والجماعة
مجلس علماء اهل السنة والجماعة

اوتشك هم
استاده الى ابن
سول الله

ابو نعیم
هذه المذنبات

کائنات کے تمام اشیاء و کائنات کے تمام اشیاء

مكتبة دار الفقه

المقصود لما كان قد جعل الامكان ملازم للوجود لكن الامكان لا يصلح للعلية لما في
الكلام من غير المصنوعين ان جعل ما ليس بعلة علوه وما ضاللا وما للمصدر انما
الحال الاول لا ينفرد **الثاني** لو كان امكان الشيء كافيا لكان الشيء مستلزما كفايا
لنفاذ الامكان والاختيارين وفيه انما لا محالة الكذب في الغيب ولو كان كفايا لكان كافيا
واجاب طاعته والياض لطف فيكون محال لان ما يوجب كونه الحلقا **الثالث**
لو كان الامام غير المصنوع دائما لما نشأ في الوجود عدم في الوجود للمقتضى للوجود
لواجب لا فائده فيه اصلا لكن الثاني محال لما تقدم شذبه من الملازمة ان امكان
التعريف لو كان كافيا لكان امكان المعرفة فيجب ان يصلح العلم وعدم في وجه الوجود
واما ان يكون واجبا لا يحل في التعريف في غيره لاجاؤه لزم واجاب ثم لا فائدة وما اجالا
الثاني فظهر من علم الكلام **الثالث** لا ينفرد **الرابع** ان كان الامام غير
قد دائما انما يكون النجس بالبرج ان يكون كل واحد اما امرسه لعل سبيل البذل
لجميع ما نشره لانه لا يكون محصورا كان ثبت التعريف اليه لا امكان لاحتمال التعريف
فلا يكون لا امكان محض في كل واحد ثبت لامتنع دون كل الناس مع ثباتهم في
الوجود لزم النجس في غيره وان كان كل واحد له اصل البذل والنجس في البذل
الثاني ظاهرا الاول مخصوص لما الثاني الثالث ففرض على انهم لا محالة الامام
من قبل الله سبحانه عندكم واقعة في كل مقدور والقدر عندكم يجوز ان يرجع
احد عند ذلك لا يرجع فكيف يمكن لكم استحضار النجس بالبرج من انتم هو في اوله
كل تقدير اذ كل من اختاره من ائمة الاثني عشر وهذا السؤال عليه فيكون محال لا فائدة
من واما ما تقولوا ان الله تعالى من احد غير الاسماء المحترمة لا يجوز غير النجس بلا

[illegible][illegible]

مالم يثبت
 مولى بنو العاتق
 فيقولون مولى بنو العاتق
 فاليات الذوق في هذا الخبر
 اقتضوا عمل ما ذكره الشيخ
 في الاول لا يستلزم الال
 من النعم وعرفوا
 ما نقله التارك ان الذي
 في عين الآدمي مع رسول الله
 صلي الله عليه وآله في حال
 صلبه الملقح في داره طالب
 من البر وعليل
 من البر وعليل
 وشيخه في ذلك العالم
 الجاهل بكون ذلك
 علمه بكونه في
 ان الله يثبت الحق
 كانه في

لا يثبت في عينه

ما يثبت في عينه

موصوفات يكون ثابتة في عينه لا يثبت في عينه
 وهو المطلوب لا يثبت في عينه لا يثبت في عينه
 اوي يكون حلة العاتق لا يمكن ان يثبت في عينه
 فيقول اول الحار في النجس
 لا يمكن ان يثبت في عينه لا يثبت في عينه
 الثاني نف في عينه لا يمكن ان يثبت في عينه
 لطيف حاصلة لربها لا يمكن ان يثبت في عينه
 لكانت لطيفة بالفضل لا يمكن ان يثبت في عينه
 يكون كذلك ان كان موصوفات لا يمكن ان يثبت في عينه
 اولا لا يمكن ان يثبت في عينه لا يثبت في عينه
 علمه وصيرونه لا يمكن ان يثبت في عينه
 غير الموصوفات لا يمكن ان يثبت في عينه
 اولها انما هو علمه لا يمكن ان يثبت في عينه
 يستحيل نقله مع العلم ان الله تعالى قد علمه
 اذا تقرر ذلك فقولنا ان الله تعالى قد علمه
 وان الله تعالى قد علمه لا يمكن ان يثبت في عينه
 مع كماله علمه لا يمكن ان يثبت في عينه
 فالله تعالى قد علمه لا يمكن ان يثبت في عينه
 الامام موصوفات انما ان يكون البرهان لا يمكن ان يثبت في عينه

[illegible]

حصلت في هذا العصب و إذا لم من غيري

[illegible]

حق بغير المكلف الفضل المكلف به فان لم يكن الامام معصوما لم يكن له ان يعقود ذلك لا لطلب
 يتكبر ان يعبد من الطاعة على ما ان يعقد هذا الغرض لا لفضل ولا لجمع فان وقع بغير المكلف المنة
 ليس بها غير ان لا يميل المكلف الى ذلك اللطف فان لم يفعل ذلك اللطف لم يحجب المكلف
 فعل ما كلف به ولا لكان الله يحكمه بكمال اللطف مع ماله من ذلك علوا كبر لو ان لم يخفوا كل الامور
 متحققة فلم يخف المكلف ويجمع شرا المكلف ولا يفر من التكليف كما لم يفر من الايمان وهذا الاكتساب
 ولا يتحقق الا بصحة الامام فان لم يتحقق ان يفتقر ايضا الى الامام اذا جاز ان يدعو الى المعصية وان
 يكون عند ذلك اللطف مثل اتباعه وان يرضى عنه ولا يرضى عنه الصلة والخطون فيكون
 تركه باصا عند ذلك ان لا يحل قطعا لعدم سلبه **الشيء** ولو كان الامام
 غير المعصوم فلو كان المقدم حق ان لا يترك الاما للامام فانما هو ان لا يترك الاما للامام فانما هو ان لا يترك الاما للامام
 وما انتفاء الامام فلان امامية غير المعصوم يستلزم التكليف باو قلع الشبهة وارفع الشبهة
 محال بان تستلزم ذلك ان لا يجمع في المعصوم والاعتقاد بكتابة الحق والخطون كليا وترا
 الشعار وتراد طاعته كذلك واختراجه من الخطون واجب في ذلك **الشيء**
والشيء انما هو ان يكون امامه في المعصية متفقا او يكون ثابتا مع انتفاء الامام فانما هو
 علوه ولا يترك في ذلك الا لبيان صدق المتصل ان امامية غير المعصوم فحقه كونه
 يشمل على ضرر مخطون وفعل ما يشمل على ضرر مخطون حرام ترك اتباعه حرام كذلك
 لو لم يتركه بامام وهذا الامام منفرد لكن جميع من اتبعه من المتقين فانما ان يكون امامه
 غير المعصوم ثابتا او لا في الحال منه كان ثابتا ولا زما منفرد على كل قيد
 فيلزم الامر الثاني وان كانت متفردة في الاول ولما استأثر الله فاعلمه اذ هو في
 الملتزم مع انتفاء الامام قال **الشيء** الامام شرط التكليف في فعله

في الامام
 في الامام
 في الامام

خلاصة
 آيات رآي في كتابي
 انما لا يعبد من الطاعة على ما ان يعقد هذا الغرض لا لفضل ولا لجمع فان وقع بغير المكلف المنة
 ليس بها غير ان لا يميل المكلف الى ذلك اللطف فان لم يفعل ذلك اللطف لم يحجب المكلف
 فعل ما كلف به ولا لكان الله يحكمه بكمال اللطف مع ماله من ذلك علوا كبر لو ان لم يخفوا كل الامور
 متحققة فلم يخف المكلف ويجمع شرا المكلف ولا يفر من التكليف كما لم يفر من الايمان وهذا الاكتساب
 ولا يتحقق الا بصحة الامام فان لم يتحقق ان يفتقر ايضا الى الامام اذا جاز ان يدعو الى المعصية وان
 يكون عند ذلك اللطف مثل اتباعه وان يرضى عنه ولا يرضى عنه الصلة والخطون فيكون
 تركه باصا عند ذلك ان لا يحل قطعا لعدم سلبه **الشيء** ولو كان الامام
 غير المعصوم فلو كان المقدم حق ان لا يترك الاما للامام فانما هو ان لا يترك الاما للامام فانما هو ان لا يترك الاما للامام
 وما انتفاء الامام فلان امامية غير المعصوم يستلزم التكليف باو قلع الشبهة وارفع الشبهة
 محال بان تستلزم ذلك ان لا يجمع في المعصوم والاعتقاد بكتابة الحق والخطون كليا وترا
 الشعار وتراد طاعته كذلك واختراجه من الخطون واجب في ذلك **الشيء**
والشيء انما هو ان يكون امامه في المعصية متفقا او يكون ثابتا مع انتفاء الامام فانما هو
 علوه ولا يترك في ذلك الا لبيان صدق المتصل ان امامية غير المعصوم فحقه كونه
 يشمل على ضرر مخطون وفعل ما يشمل على ضرر مخطون حرام ترك اتباعه حرام كذلك
 لو لم يتركه بامام وهذا الامام منفرد لكن جميع من اتبعه من المتقين فانما ان يكون امامه
 غير المعصوم ثابتا او لا في الحال منه كان ثابتا ولا زما منفرد على كل قيد
 فيلزم الامر الثاني وان كانت متفردة في الاول ولما استأثر الله فاعلمه اذ هو في
 الملتزم مع انتفاء الامام قال **الشيء** الامام شرط التكليف في فعله

من انهم ليسوا
بأن يسلطوا على كل ما يملكون
وقال ارسطو المسلمون وامام
المفسرين قالوا ان الجاهل كان ضالا
ولكل من ضل وقوته بعدد
قال في حصر ان عليا من واثقه
وهو من كل من وقوته يكون
على مدينه كان من مضمون
باب العاشرة في بيان ان
من قول النبي اني اريد ان
ما ان عتقتم من بني قيس
الله وقدره على كل شيء
اصلي بجمع كسبه ينج من كبره
مجي ومن تخلف فها هو في
يدل على وجوب التمسك به
لعل يتقنه ويسلم على
يكون واجب

من انهم ليسوا
بأن يسلطوا على كل ما يملكون
وقال ارسطو المسلمون وامام
المفسرين قالوا ان الجاهل كان ضالا
ولكل من ضل وقوته بعدد
قال في حصر ان عليا من واثقه
وهو من كل من وقوته يكون
على مدينه كان من مضمون
باب العاشرة في بيان ان
من قول النبي اني اريد ان
ما ان عتقتم من بني قيس
الله وقدره على كل شيء
اصلي بجمع كسبه ينج من كبره
مجي ومن تخلف فها هو في
يدل على وجوب التمسك به
لعل يتقنه ويسلم على
يكون واجب

للكلف والامام فيجب ان يكون ما هو فيه المصوب كما ان يكون ما هو فيه المانع ان يكون
الامام فيرمي **الثالث المشغول** الامام مشغول الى الطاعة ومجد من المعصية وعلم
الاستعداد للثبوت وجب ان لا يرد عدم المعصية في حصيل المعاصي ^{الطاعة}
مع الشهادة والتفويض اليه مع الامانة لعلها لا تكون مع طاعة المكلف فلا يمكن ان
غير المصوب **الرابع المشغول** الامام مشغول مع عدم المعصية مع قبول المكلف او امره ونهيه
هذا الوجه لا يكون شرطاً في الامام فيقبل ان لا يكون له امر او ما هو فيه المانع او لا
نواحيه لا يتحقق ان لا يكون له امر او ما هو فيه المانع او لا يكون له امر او ما هو فيه المانع
يقال ان الشرع لا يمانر الامام في اختياره لاطاعته ولا لكونه خالفاً في اللفظ فيكون
ما هو فيه المانع مع عدم المعصية مع عدم الامانة مع عدم المعصية مع عدم الامانة مع عدم المعصية
باعتبار عدم المعصية مع عدم الامانة مع عدم المعصية مع عدم الامانة مع عدم المعصية
من عدم المعصية فان يكون الامام معصوماً او لا وكلما لم يكن الامام معصوماً لم يجمع
مع ما هو فيه المانع ولا مع الامانة مع عدم المعصية مع عدم الامانة مع عدم المعصية
لان الامام ليس له امر او ما هو فيه المانع او لا يكون له امر او ما هو فيه المانع
لما هو فيه المانع او لا يكون له امر او ما هو فيه المانع او لا يكون له امر او ما هو فيه المانع
الحاشي المشغول اما ان يكون الامام ليس بمصوب او محيل اجتماع الشيء
مع المانع من وجوده، ومنه عدم ما هو فيه المانع او الامانة مع عدم المعصية مع عدم الامانة
الصلوة في عدم المعصية او يكون محيل عليه فيكون الامام غير مصوب مع عدم المعصية مع عدم الامانة
الثاني ثابت حكمه في **الاول السائل المشغول** كل ما فيه المعصية او ما هو فيه المانع
والله اعلم ان لا يتحمل ان يكون غيباً فيجب عليه المعصية اما ان يتحمل ان يكون الله

اهل البيت
 كانت من اولئك
 نبيك وعن شقيق بن
 قال ربي رسول الله وهو يقول
 يبطل بشاري بالاتب وهو يقول
 هذا ليس واكوليه ما ديت
 من حادي وسالت من سالم
 ورجع اعطى بنو اردم من جبر
 فان قال رسول الله يا بنو جبر
 من هذا فقولوا بنو جبر
 مكتوب في كتابي بنو جبر
 على بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب
 عن ابي عبد الله بن علي بن ابي طالب
 من اهل البيت ومن اهل البيت
 وانما بنو الامير الشاهنشاه
 ودعا سليمان بن داود بن داود
 البذر الغفاري قال قال النبي من جبر
 علي بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب
 علي بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب

انسان غيره كانه لا يندفع به على كونه لا يندفع بالبعد احتمال اتيان الا ان المعتبر
 المعتبر لغيره **الفصل التاسع** في انما هو من الكلف وجب فرض لا بد الكلف
 من طريق الى النفس من عدم ورود داخل عليه من هذا الوجه ولا يمكن ان يكون
 بان جلبت هذه النفس من سواها فيكون في الداعي للقبض او ورود الظاهر عدم
 ساد للظاهر في الاشياء وعدم طريق الى حسن هذا النفس فيجب هذا معلوم بالضرورة
المادة السادسة في انما هو من الكلف وجب فرض لا بد الكلف
 كما كان الامام غيره معصوما دائما فان يكون الله لها مكلفا للبعد عقلا كسب من
 غيره فحكا كسبا او يكون مكلفا للبعد بالاعتقاد او بان لا طريق الى كسبه وانما في
 ما لم يشر اليه في قوله لا يندفع بها ان يكون الكلف مكلفا باقتضاء حصول الفعل او
 ونواصبه ولا اول ملزم للاول انما هو المعصوم في فعله الخطا ولا امر بالمعصية
 ولا نهي عن المنكر الذي لا يتوقف بعد علمه على ان يكون معلوم حصول الامام عند
 اول اول يستلزم معصية لوجوب الطريق عند وجود المجمع انما وان لم يكن معلوما كان
 بذلك تكليفه بقصدى في غير حصول سبيل السبل ان يكون حصول الكلف فيكون
 التكليف تكليفيا بالحصول او بعدم لزومه في وجوب طاعة الامام او ما لا يجوز ان يقتصر الاول
 على ان لا الاول في الامام ولما اتفق على ان طاعة الامام وتطاعته من الكلف انما هي بذلك انما
 يستلزم اليه والماتى من التفصيل المذكور لا يتحقق كلفه بطاعة غيره جميعا او امره ونواهيها فانما
 خطا بغيره المتكفلان يكون الله تعالى كلفا للبعد للخطا والقيح واما بيان انما يتبعهم
 ظاهر ان الاول تكليفيا لا يطاق في تكليفه ليجعل وهو على حاله في طاعة الله تعالى في طاعة
 امكان النفس عليه وهو لا يطاق هذا الامر على من يندفع به لان عندكم ان الله تعالى على حاله

وقد دخل الأمر بالحق واليقين والتمسح من الطاعة والأمر بالإيمان من حيث العترة قاله شيخنا
 من حيث الحكم خلا للظاهر وكل مقدور على فلا يخفى استثناءه فيقول الله تعالى لا تقبل
 منكم ما كانا نأمنه من حال ما كانوا لله مع فرض الحكم لأن وجود الحكم مع حله من هذه
 الجهة حال لذاته كونه النفس من حال ما كانا نأمنه من حال ما كانوا لله مع فرض وجود
 حكم الله لها بالانتماء إلى الله تعالى المأمور على تقدير الكلية الثانية على تقديره وكل اجتماع
 مع المقدم يستلزم قبول اللزوم على ذلك المقدم ولم يتصور الصوم مع فرضه وجود الحكم
 في كل حال وجهه من كل وجه لو ثبت على تقديره حكم الله تعالى مع استثناءه من الحكم
 للأنظمة العلوية بما لا يتصور من أقدمه الأولى كل ذي ولاية لم يقب عليه بغير وجه
 الشائنة وكان يجب كونه لطفاً واجبا يمكن أن يحصل له الولاء بالأمر والألزام والولاية
 كما يجب من كونها لطفاً واجبا لا يغيره إلا في غير مقامه في الطاعة في ذلك الوقت
 والألم يضمن الرتبة الأم وأوجب علينا كونه لطفاً في تقريب المكلف في العصور من
 الطاعة وتبعية من العترة لأن مقتضى ذلك نقول عند قدوة الأم على حال الحكم على
 الطاعة وسببه من العترة ومقتضى أن يفرض التسليم للرجوع للفعل للتعقيب على شيء آخر
 أو لا الثاني واللام يمكن مقابلة توقفه على شيء آخر فكان يجب وعدم وجوده على
 عدمه والأول يستلزم الوجوب عند الاعتناء أن توقف على شيء آخر فيكون وجوب
 ليس لم يثبت لم يثبت وكلما كان الأمر في وجوده وإيجاب التسليم عند اجتماع هذه الأشياء
 وبطلان الثاني يستلزم بطلان الحكم فنقول عند وجود الأم والكلف في علم
 المكلف قدوة الأم على حال المكلف على الطاعة وقدوة من العترة وعلم الأم في
 المأمور لما تارة في غير زمان وجوده وتعلل وعلم في الثاني وعدمه ما علمت نفس

وقد دخل الأمر بالحق واليقين والتمسح من الطاعة والأمر بالإيمان من حيث العترة قاله شيخنا
 من حيث الحكم خلا للظاهر وكل مقدور على فلا يخفى استثناءه فيقول الله تعالى لا تقبل
 منكم ما كانا نأمنه من حال ما كانوا لله مع فرض الحكم لأن وجود الحكم مع حله من هذه
 الجهة حال لذاته كونه النفس من حال ما كانا نأمنه من حال ما كانوا لله مع فرض وجود
 حكم الله لها بالانتماء إلى الله تعالى المأمور على تقدير الكلية الثانية على تقديره وكل اجتماع
 مع المقدم يستلزم قبول اللزوم على ذلك المقدم ولم يتصور الصوم مع فرضه وجود الحكم
 في كل حال وجهه من كل وجه لو ثبت على تقديره حكم الله تعالى مع استثناءه من الحكم
 للأنظمة العلوية بما لا يتصور من أقدمه الأولى كل ذي ولاية لم يقب عليه بغير وجه
 الشائنة وكان يجب كونه لطفاً واجبا يمكن أن يحصل له الولاء بالأمر والألزام والولاية
 كما يجب من كونها لطفاً واجبا لا يغيره إلا في غير مقامه في الطاعة في ذلك الوقت
 والألم يضمن الرتبة الأم وأوجب علينا كونه لطفاً في تقريب المكلف في العصور من
 الطاعة وتبعية من العترة لأن مقتضى ذلك نقول عند قدوة الأم على حال الحكم على
 الطاعة وسببه من العترة ومقتضى أن يفرض التسليم للرجوع للفعل للتعقيب على شيء آخر
 أو لا الثاني واللام يمكن مقابلة توقفه على شيء آخر فكان يجب وعدم وجوده على
 عدمه والأول يستلزم الوجوب عند الاعتناء أن توقف على شيء آخر فيكون وجوب
 ليس لم يثبت لم يثبت وكلما كان الأمر في وجوده وإيجاب التسليم عند اجتماع هذه الأشياء
 وبطلان الثاني يستلزم بطلان الحكم فنقول عند وجود الأم والكلف في علم
 المكلف قدوة الأم على حال المكلف على الطاعة وقدوة من العترة وعلم الأم في
 المأمور لما تارة في غير زمان وجوده وتعلل وعلم في الثاني وعدمه ما علمت نفس

إيجاب أحد المتعديين فهو غير الوجود في الخارج والآن إن اتفق في بعضه فليس هو
 والاول يستلزم عدم محبة اللطف الذي توقف على الواجب وان كانا ان يكون
 سببا لما يقرب الكلف مع ما يمتثل له فلا يمتثل له فيكون ذلك سببا في عدم
 يلزم ان يكون محصوا لا يلزم له في المحصوم فيكون له طاعة الكلف استلزاما
 يمكن ان يفرق الى الاطاعة وتبليان جلالة الانام انما هو **الكلف** من اشارة المحصوم
 الكلف الامام واستأذنه ليرى طريق الجزم والتميز والتفريق في تبديله لمرقبة الامانة
 لما تقدم فليعلم ان لا يكون الكلف طريقا لمرقبة فانه من اشارة **السلط**
 نصب الامام والذلة لاجل طاعة الكلف فجميع ما ذكره وعدم غائره في حق امه وملكه السلط
 سببا للمنفق القريب التبعية وكما انك تفكر ان امره على كونه جباة لا يملكه كثره
 فتقول كلما كان الامام غير محصوم كانا ههنا ما حصل اليك اكثر الاتقان جباة لما كان
 انما لا يملك كونه الامام كذلك هذا المقدم **الحاصل** ان الامام هو طاعة الكلف امره على كونه
 في اللطف الضرون في حق غير المحصوم طاعة الكلف لرفع نصبه كلف واللفظ الامانة
 يتبع لاسيما من الامام بغير محصوم انما الضرون فلا بد ان كان الله جل جلاله
 الذي يتوقف عليه الكليف هو وجوب الكليف فانه لو كان الله جل جلاله
 التامة او جعل يمكن ان لا يكونه كانه في اللطف **السلط** على الامام غير المحصوم فيكون يخرج اللطف
 ولا يقوم به فان بقى اماما لم يحصل اللطف وكان عاقبة ما ليس طاعة ولا يحصل من اللطف
 مقامه وهو حال لا شأنا لطلب التميز والتميز المركب من اشارة الامام في نصبه من اللطف
 اللطف الواجب ان نصب اماما فيرفع عدمه ولا يوجب ولا يرفع من الكلف ذلك بل يوجب
 ما لا يوجب ذلك من اجل ان الامام لا يتوقف على اللطف واللفظ وهو غير المر

الخوف
 لدفع اثاره التي هي
 وهو كسبه على طاعة الله تعالى
 بكونه من غير خصال
 هذا اعتقاد ان صاحب الحق لا يمتثل له فيكون
 يقول من نصب الامام على طاعة الله تعالى
 كان خاضعا له لان طاعة الله تعالى
 وليست من شأنه ان يملكه
 فتبين في حق الامام
 الله جل جلاله
 ربي فيمن انما التوفيق انما ملكه
 ان لا يترك طاعة الله تعالى
 فقال بالان والوجه من اجل ان الله تعالى
 بتسليم من غير التمسك بالحق في حق الامام
 غير جليل في حق الامام
 في حق الامام
 الاخرى وانما كونه من اجل
 فليعلم ان نصب الامام في حق الامام
 مع كونه من اجل ان الله تعالى
 من

لطفه
 فقال لا بان تصف
 قلت اما انك اذ بدادك ان فصل
 المدي تملوا الفوق يقول فصل
 بكم كما نجر العلم من جابن بن
 الكائن فاعبر يستمن من الدنيا
 وزمها وانس بالليل دفت ع
 العبة طول القطة عجب من الناس
 ما نحن من الطعام ما حبث وكافنا
 كاحلنا يبدنا انا اسلاء وابار الذوا
 ونخر والضع نقر بامنا وذهب
 ان يكلمه به لم يعلم اصل الدين وذهب
 الساكن ما يلع القوم من الملو
 اصف من عدله واما بالليل
 بعض واقعه وداغى الى غير
 فاعلمت عموما فاعلم الى غير
 عمل السلام وبكى كما وانتهى
 وياض عبيد الى تفت
 ان تشرق من
 هليل

من اعم العاشر كلما كان ما يتغير في كونه الجاهل الكيفيات لم يكن كذا كان كذا حال
تجوز عن موت لو جرح بال الله تعالى وعلى الامتثال القولين فاعلموا انما كانا الامام من
معلوم ان كان يتجوز من اهل الطهارة والاطفان لا انصاف لاسلام خاضل بدوامه من قبل
طاعة الكفيل وهذا يمكن ان يعمل فيه المعصية فاجتمع المكتبة الساكنة للضرورة وبها
مع **الحاشية** على اصل الحكم على اصل الكفيل الى العائنه مطلوبه في الحكم بوجوب
حليها وانما تحصل ذلك الغاية من غير فلا بد ان يكون وليها انما الثانية بها او طلب
تلك العائنه التي لا يحصل الا من ذلك الشيء بل من المكلف مع عدم حصولها من الجاهل
سواء اذ كان ذلك يجب فيؤدي الى سير وانما في ذلك سبيل في حصوله من غير ضرورة
عقدها من غير ان يكون له ولا يجب في **الشافعي** في امان ان يكون الا ما حصل
واما ان يخرج الولي عن كون وليها كما يكون من قبله في مقتضى وجوبه وان يخرج
الشروط من كون شرطه اوله في تركه في الاطلاق ما اقتضوا لانه اذا لم يقرب المكلف من
الطاهر لم ينعاه ما امان ان يبقى الفعل الذي هذا اللطف شرطه وليها او لا يتغير
ايقرب الاول وان يترجم اللطف من كون شرطه الاول الثاني وان يبقى لزم التكليف
بما هو طالع علم الشاهد هو الثاني الثاني باقيا سبيل اطلاق كذا اللطف **الشافعي**
عنه كما كان الامام غير معصوم يمكن ان يكون شرطه انما لكونه شرطه الثاني
باطل وانظم فكذا القدم بيان الشك في ادركه في هذا الكلف عن المعصية لكونه لهما
شرط في التكليف ان يكون معصيا **الشافعي** انما اذا التزم في الاجل اهل المعصية
فالامام من غير هذا الظاهر اطلاق المكلف فيجب احوالها كما كان كل كان الامام معصيا
اذ يمكن ان لا ينجح في من هو متحقق في **الحاشية** لطفه الامام انما يجرى في الكلف

المختصر

466

فعلق
 التليل تحت ذيل الحصان
 جفنين وقتل ملكه وقال لرجل
 لا يتكلم من بعد موتي بالنس
 فقلت يا امير المؤمنين ما ذا نقص
 فقال انكرا الى الترقا لاصل
 فقلت في هذا الوقت فما انما
 فقلت على الصلوة ثم تنقل في
 فانا انا على الصلوة ثم تنقل في
 العبادات في اول وقتها في اصعب
 الامور كانت وكان اذا اراد ان يخرج
 من المسجد من غير ان يركب الى ان
 يدخل في الصلوة فخلق منوها
 الى الله تعالى فانها صلواته
 صلواته الامم التي تصلح جميع
 بين الصلوة والركوع فتصلح
 وهو كاع في الله في راسنا
 على وضوء يتقوى من قضاها
 الجهم حتى انزل الله طائفة من
 صلواته وتصلح لبالا
 فكل واحد

في هذا الام
 انما وجه الفاعل مع استعداد القابل وموافق التمدد في حال التقرب الى الطاعة والابتعاد
 عن المعصية والامام جزء لا يتجزأ من وجوده بل هو في الاستعداد والكلف المصلوب
 واستعداد هو في الواسط والامام هو في الواسط في وجوده بل هو في الواسط في وجوده
 المتطاول في الازمنة الطويلة من غير ان يتغير في الوجود بل هو في الوجود بل هو في الوجود
 معصوم من احد الكثرين لما كان استعدادا في كل وقت من الفعليين وهو معصوم في كل وقت من الفعليين
 وما كان في الامام بل هو في الامام في كل وقت من الفعليين وهو معصوم في كل وقت من الفعليين
 فانه لا يامر ولا ينهاي في المعصية من غير ان يكون في الفعل معصوم في كل وقت من الفعليين
 عز الله كلف مع مثل الكلف في الامم الاول وان يكون في كل الامم غير معصوم في كل وقت من الفعليين
 الا الامم لا يكون معصوم في كل وقت من الفعليين في كل وقت من الفعليين في كل وقت من الفعليين
العشر من عدم عصية الامام مع استحقاق الجميع للعلول مع عدم حمله ولا يتحملها
 ثابت في فقر اول ما لنا من عقول عدم عصية الامام في كل وقت من الفعليين في كل وقت من الفعليين
 لما تقدم وان كان يجامع الشايك المراد بالامكان لا كما كانت في الامم الاول وانما يجامع الجميع
 المصلوب التسلل وانما يجامع المصلوب المصلوب في وقت المصلوب مع عدم حمله ولا يتحملها
الثاني والعشرون في كل انما غير معصوم في كل وقت من الفعليين في كل وقت من الفعليين
 فالتقدم في كل وقت من الفعليين في كل وقت من الفعليين في كل وقت من الفعليين
 كافي بالوجوب من جهة الفعل وهو واجب في كل وقت من الفعليين في كل وقت من الفعليين
 في عدم حمله مع ذلك وهو الوجوب في كل وقت من الفعليين في كل وقت من الفعليين
 كان من هذا الوجه في كل وقت من الفعليين في كل وقت من الفعليين في كل وقت من الفعليين

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

حاسم ثابت
 وابو عبد الله وسهل ثابت
 وسليمان بن عبد الله بن الفضل بن الوليد
 لعلنا نذهب نياحهم في غير وقت مجت الملائكة
 من ثبات كل فقال جبريل وهو مريخ
 الى الكه لا سيف الاثنا افكار وكان
 خلق مثل الكرك كره وهذه الفراء كان
 القمقم بها على يد جبريل وعلى يمين
 من اسب قال سمعت عليا يقول اساتيد
 يوم احد مستوحشون في سقطة الاثر
 اربع نهن جاد وجيل حسن الوجه حسن السلة
 مليا بالبرج فانهم في بني فاسق ثم قال اذ اوب
 فقال في طاعة واما صوماء ما ضلكت
 قال على ما قلت رسول الله فانه من قال بها
 كما صفت الحار ملكت لا ولكن شبيها
 الكبي فقال يا اهل اهل الله عليك كان شبيها
 ومنه فقلت ابو تراب وهو في القدر
 لما فرغ رسول الله من
 الخلق ملك
 ثم

ကျွန်ုပ်တို့အားလုံးအတွက် အကျိုးရှိစေရန် အားပေးပါ။

۲ جزا بقیو لے تو کہہ کا کہ

افليس يبا سقا الضروية وكان من اسنتر فسمه نوا للمسم والامام يجي عون قولكم بحمد

[illegible]

از راه گمان اولیاد

يا سقوب
 على الموت مكان كل مكان
 اترحم اولي الامر في واثق قتل
 السليم وكان كذلك فاني شخص
 جود القوم في عفت النعم وان غادر
 لم يبق لي غيري اترحم اني غادر
 وانما داسا صرحكم فكلوا ذلك ما
 تبتل نفس الشريعة واغبر جود
 سهر بان الامور تقطع بديود
 وبعيد بفعل به معونة الابرار
 في حيا حاشي هو نصير خبير
 وارا الفخر التي جلب عليها وقع
 كذلك وانتهر شديد الحجة تقطع
 بديود وجلب وصليو قطع اسنة
 وانصير كليل بن زيار بان الحج قلل وقع
 وقال للبر بن حازب انما لينة
 الحبيو فمثل ولا
 تنص

لا بد للطف القريب البعيد فليدبروا

اذا كان الامام غير موجود فليطهر الكوفة العلم انما لا يكون له مكان الا ما غير المعصوم يمكن ان يطهر الكوفة
 على المعصوم والفضل والموالاة التي لا يكون في الكوفة الا بد من منتهى جسد طاهر من العلم انما لا يكون
 معنوا **الشيء السبعون** كل امام الدين اخبره من جسد طاهر من العلم انما لا يكون
 من طهارة القول والعدل والكرامات والنجو والعصمة كانت له الا لا يكون له الا ما كان الصداقة
 والصلاح الكثرة والقدرة والقدرة ما كان له من طهارة العلم والكرامات والنجو والعصمة كانت له الا لا يكون له الا ما كان الصداقة
 كونه كالمعصوم وهو الذي كان له الاول انما لا يكون له الا ما كان الصداقة والكرامات والنجو والعصمة كانت له الا لا يكون له الا ما كان الصداقة
 انما لا يكون له الا ما كان الصداقة والكرامات والنجو والعصمة كانت له الا لا يكون له الا ما كان الصداقة
الشارح السبعون الامام به يتقدمه في الشريعة في كل ما يخصه من العلم انما لا يكون
الشارح السبعون الشريعة كل ما يخصه من العلم انما لا يكون
 الامام من طهارة القول والعدل والكرامات والنجو والعصمة كانت له الا لا يكون له الا ما كان الصداقة
 هو الذي تقيدها الامام الا وهو طاهر من العلم انما لا يكون
 وعند هذا الوجه ما لا يمكن ان يقطع عليه من طهارة العلم انما لا يكون
 مقام الشريعة في كل ما يخصه من العلم انما لا يكون
 وهو الفخر والنجو وعصمة طهارة العلم انما لا يكون
 اذا كان الامام تاما تمام الشريعة في كل ما يخصه من العلم انما لا يكون
 كذلك اذا كان معصوما **الشارح السبعون** الامام به يتقدمه في الشريعة في كل ما يخصه من العلم انما لا يكون
 من طهارة القول والعدل والكرامات والنجو والعصمة كانت له الا لا يكون له الا ما كان الصداقة
الشارح السبعون الامام به يتقدمه في الشريعة في كل ما يخصه من العلم انما لا يكون
 في جميع ما كان له الا ما كان الصداقة والكرامات والنجو والعصمة كانت له الا لا يكون له الا ما كان الصداقة

من القضاء الضرورية لم يمتنع علم اليقين ولو لم يكن إلا ما علم معطوفاً على أن الله تعالى لم يزل يستفاد القضاء
الضرورية من غير هذا لأن لكل دليل أن لا يمتنع من العلم بالعبث خلفهم مثله فيان للادلة في الاستفاد
فإنما لا والله تعالى وأما استحقاق الثوب العقاب ضرورية فيحصل من العلم معصوم الذي لا يكون
ضرورياً فلا يمكن خلافه واستفاد الضرورية من غير وجه **البيع والشعور** الكلام
وأما العلم بما يكون فيحصل الاستفاد من الاستفاد من العلم بالعبث خلفهم مثله فيان للادلة في الاستفاد
استفاد العقاب ليس من باب الاستفاد من العلم بالعبث خلفهم مثله فيان للادلة في الاستفاد
من باب الاستفاد من العلم بالعبث خلفهم مثله فيان للادلة في الاستفاد
أن يكون من هذا القبيل أن يكون معصوماً واللاتفاد من العلم بالعبث خلفهم مثله فيان للادلة في الاستفاد
حيث يعلم العلم من حيث العلم بالعبث خلفهم مثله فيان للادلة في الاستفاد
فيحصل العلم بالعبث خلفهم مثله فيان للادلة في الاستفاد
الاستفاد من العلم بالعبث خلفهم مثله فيان للادلة في الاستفاد
الضرورية من العلم بالعبث خلفهم مثله فيان للادلة في الاستفاد
من العلم بالعبث خلفهم مثله فيان للادلة في الاستفاد
والله أعلم بالصواب

والله يعلم بالصواب
المادة العاشرة في التوكل على الله تعالى
لأن الله تعالى هو الذي لا يمتنع من العلم بالعبث خلفهم مثله فيان للادلة في الاستفاد

الفتن

ما رواه الجمهور من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لما خرج إلى نجد المصطفى في غزاة بدر
وأدركه الليل نزل فعبس وذود في غصه
فجاءه جبريل عليه السلام أقرأك الله
صلى الله عليه وسلم أن غافقه من كذا
صلى الله عليه وسلم أن غافقه من كذا
فما استوطنوا الوادي برى يدون كبد
واقتاع الشرايع ما به قدما يعلى على
وعوده راسع نزل الوادي فقتله
المادة السابعة رجع النعمان من بني النضير
فوزنوا النخلة وأصابه بعد ما الأول
فروى ما جاءه أبو سعيد الخدري أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من جبريل عليه السلام ما جاءه
صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم

فلما
 تشاء الوعد
 فوسد فقد امير المؤمنين
 فلم يرفع يدا سر حتى خابت الشمس
 فصل على طلبة السلام العصر الايام
 فلما استيقظ النبي ص قال لمرسل الله
 براد عليك الشمس فصل العصر
 فاما قد عاشرت الشمس فصل الاراد ان
 فاما واما الثاني فليارس من
 يعبر الغرات بيا بل اشتغل كثير من
 اصحابه يتعجبون وياهم وصل في غيرهم
 طاب من اصحاب العصر فانت كبر انهم
 فتكلموا في ذلك ففعل الله تعالى به
 الشمس فزنت والكل يهيب
 فيجب

والكل يهيب والارادة مع احد فافضل القسم الشرط

مشاير ان الملازمة ان المظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 من انما المظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 ثم مع انهم من العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 والظن هو في العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 كما انهم من العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 فكذلك انهم من العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 وريب ان الذي اكرهه هو ان الظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 البعد انهم من العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 وموقع الراجح يستعمل من الله ان جعل حجة في العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم
 الاختيار الى العلم المقرب البعد انهم من العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم
 الامام هو من العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 الفاعل كمال ما في العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 الامام هو من العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 لو كان الامام غير محقق ما ان يكون له العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم
 والامام هو من العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 الظن هو من العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 الطاقة وليد من العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 لا يمكن ان يكون العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم
 العلم والظن هو من العلم والظن هو كمال ما في العلم والظن هو في العلم والظن هو في العلم

انما هو صاحب اجال فلا يهتد في امارة اصلا بالتزام من شذلي العلم ولا للعلين كونه عزرا
 بهتد عزرا وليس كذلك الا المعصوم يجب كونه معصوما **الثامن** العاقل الجاهل والى
 بعد من العالم لو لم يكن الامام معصوما كان ملته الجاهل والى من امارة العالم لانه
 بالمدلول **التاسع** الامم المبروف والمسمى عن الشك في كل اختيار شروع وانما يتحقق
 بالمرحوم وانه بدون يكون شحيا بمجتمعا للمامور به وهو المعصوم فالامر لا يصلي
 هو المعصوم والالتزام المضاف والمضاف اليه باعتبار واحد من ان يكون كل واحد من الامام
 للآخر ولا انهم وقوع الفتن والطمع **العاشر** الامام هو الامر لكل مخلص بالمعروف
 والامر لم يجرى المنكر ولو كان غير المعصوم كان الامر انفسا ولا يوجد امر بالرسالة والامر
 في علمه المجازية **هنا الحاشية** كل من الامر بالمعروف ولا ناهي عن المنكر وهو امر
 لكل لا يصدر من جميع ولا يغلب عليه الا ان الامر لا يجرى به وهو امر انفسا لا امر بالامر
 الصدد ولا لئلا لا يوجب من غير يجب عليه وهو امر لا ناهي عن المنكر وهو امر بالامر
 والامام الامر لا ان امارة رعية وهو يجب قعود وقعود هذا القول من وجبنا
 فان ذلك لا السلطان لا يمكن رعية من امره وفيه فيكون الوجوب على الامر العام
 بالكلية وانما ان يكون له امام اخر وهو **بوجه الثاني عشر** الامام العقلية لا فتن
 للقوى الشهوية الموجودة في زمانه كلها لو بطلت في زمانه فمما توه ما شهوية
 فستجمل عليه المعصية **الثالث عشر** الامام مقتدى لكل يجب عليهم الاقتداء بوجه اعتبار
 في اقواله وافعاله جميعا فلا بد ان يكون اعقل واكثر اكل من اكل ملوع صافي وقت لكل فله
 انقص في ذلك الوقت من الطمع وهو **الرابع عشر** يتبع تقديم الفضل على الفضل
 فيجب ان يكون لكل الامكان لا انشا الا في حق هو وسير في جاني العلم والعل فهو معصوم حقا

الحجة في مصيد من المنطق
 ردت على الشمس الحاشية
 وقت الصلوة وقد دنت للفتنة
 حتى تبلغ نور مائة وقتها
 العصر شتمت هو كوكب
 وطيرة قد دنت بيا بلسه
 اخرى وما دنت الخلق الغريب
 الا يوشع او ثمر من عبيدها
 ولست ذهبا تاديل امر محجب
الحاشية كل واحد له الحق في العلم
 زادت الكفر وخافوا الفتن في فتنها
 في امير المؤمنين في كتيب
 في كتيب

من الامر من عند الله بمقتضى حجة
ما لم يذكر العقل في الامور العقلية
وانما عدم المكلف بدم ادراكه
اياء في الامور النظرية التعبدية
ذلك فتشروط في الامام ايضا كونه
الاسم ويأتى على صراط مستقيم ان يكون
امره وغيره واختاره واصلوه وتركوه
وكونه من عند الله لا ذكره انما
في الغاية وفي الانذار وحمل المكلفين
والزامهم بذلك ويكون الفارق
ان النبي يعلم بالوصي وهذا يعلم
من النبي فلهما النبي والامام ^{عليه السلام}
وهما معا على صراط مستقيم وهو بعد
من عند الله تعالى الخواص وحمل الامام
حمله النبي اياه وانما يحق ذلك مع
الامام وصوا
بل في هذه الاثران بعد هذه الامور
حق القول يلزم فعلا لا خلا في شيء
بها لا يلزم ذلك بعد موت النبي
كان لم يوجد من له هذه الصفات
عنى وجود المندرج كونه نصيبا
وكونه على صراط مستقيم وانما ^{عليه السلام}
والفارق بينهما ان النبي

حصوله عصمة الامام لم يتم لا يمكن انتفاء الغاية عنه لصحة كل ما كان الامام المحبوب
امامته المحمدي غير معصوم لم يكن في صدق الاشياء من الغاية بآية حتى ما شئت
الكن كلما كان الامام املا كانت الغاية فيه ثابتة بالضرورة وما دام اماما ممكنا
الاولى فلا الغاية من الامام الكبر من الطاعة والتبعية من المعصية مع إمكانية فاذا
لم يكن الامام معصوما لم يكن عدم حصول هذه الغاية وهو ظاهر ولما الثاني فلا
لوا يجب حصول الغاية عند موت الامام لزم بعد الاية اما المكلف الغافل الجهل
او بعد ما حال شيونه بالاعتبار وقول كل ما في الملائكة ظاهر في ترك صدق ما لا يتقدم
جميع اقسامها مع الفخر في **السابع عشر** في انما التناقض للمرسلين الى قوله تعالى
على الزم وصبر لاستدلال متوقف على مقتضى الاول في الغاية معلومة في وجودها
وطريقا ثابتا كالجلوس على السرير ثم على الفعل الصانع ومعلوم الثاني في جعل ما لا يلزم
صلا من الحكيم العالم بوجوب التائساة في العالم بكل معلوم وهو حكيم انما قوله لا يندل
والغاية وهو انما تفكر ذلك فتقول جعل الله في الغاية المذكورة وهي الانذار بسببه
احدها وجود المندرج في حقه انه مرسل في انما قوله صراط مستقيم ووجهان ذلك التام
المستقيم من الزم الزم وكذا انما في الحقيقة ان لا تندر وتوقع على هذه الاشياء ان
مستقيم على اليقين وكذا في وجوب طاعة من بين غيره ووجه اخر انما قوله انما
مع الملائكة عدم حبه لها او بين الملائكة الشرية واما قوله على كون على صراط فانه
لو كان طريقه خيرا في كل كانا باعترافا في وجه المكلفين على عدم اتباعه وان كان في
التيضاح يكون كانه وحله وطريقه الا على الصواب لانهم يخرجون ذلك لا للعالم على الخاص
فيكون محققا للكنية في تركه باعترافه ان يكون طريقه صوابا وانما قوله على كون قوله

والفارق بينهما ان النبي

من عند الله وهذا ما نحتاجه لكن نحتاج ان نعلم ان القول بان هذا القول هذا الذي لا
ينبغي ان يكون في الثاني انما هو محال وجعله الكل وهو منوع كما نقول قد بينا في بعض
بالكل ان طريق النبي هو صواب ما في هذا الامام فيكون معصوما واما ما في انهم قد اختلفوا
الايمان بهذه هذه الامور والقول حق عليهم نعم لا خلال بشي منها الا يلزم اليك
فصل الامام المعصومين واجب هو المبدأ **الباب الثاني عشر** في ادراك الامام والمأمورين عليه
الاحتياج الى امام فيؤيد احد الامرين اما من هو بعض الكفيع في المظنك احتياج الامام
الى امام فيؤيد فيخرج **الشامع** في قوله تعالى امر الله الذين آمنوا ان يطيعوا الله ويطيعوا
عليهم ولا الصالحين انما هو بقرائنا، احدها كون طريقهم مستقيم الثاني انهم لا يعلمون
بهذا الطريق والثالث كونهم فيهم معصومين والرابع كونهم غير جاهلون بقول الامام فيكون
هذا الطريق مستقيما في جميع الاحوال والكايفات والاصوال والاقوال في بعضها والثالث في
جميع الاشياء والكل هو الرتب معين في الاول والثاني فيهم معصومين بل يخرج فيهما وكذا نقول في
نفاذهم عليهم ونفوذ الامام فيهم فكان على من اعلمهم بانما هو امرهم ويطيعوا امامهم معصومين
اما ان يكون هذه طريق الامام فيكون في الثاني فيكون لا تكفي في اتباع الامام واتباع طريقه
من الجاهل من احوال الهداية لا طريقه في كل وقت وكذا في اتباع غير هاتين الاولين يكون معصوما
العشرون اما ان يكون من التام معصوما او يكون في بعض معصوما او الاول
لقولنا ان غلبة الامر لله عليهم سلطان الا ان قيل من غلبة الامر لله عليهم سلطان في كل
امر من الامر في جميع وجوهه وكل اثبات في ذلك بطول عليه سلطان في الجاهل وهو في
الامر والكل الثاني باطل والاجماع ومطلوبنا والثالث اما ان يكون هو الامام ومنه الامور
غيره اضره وانما في قوله تعالى انما يهدي الله الحق لغيره انما يهدي الله الحق لغيره انما يهدي الله الحق لغيره

ان يكون في التام معصوما

وخرج التام معصوما
قول على شاطئ الفرات فصل
ثم لما وضعت صغيرا بالحق فيجب عليه
فصل في الامور والامر والامر في مثل
ينطق الجري والامر والامر في مثل
من ذلك فقال لخلق الله ما علم من التام
مطلب وامست على من اهل التام انهم كان
عشر رتب من اهل التام فيكون
يطلب على من اهل التام فيكون
المنزلة في التام من اهل التام فيكون
فصل في حكم الجاهل في التام فيكون
انما حكم من حكم الجاهل في التام فيكون
فصل في حكم الجاهل في التام فيكون

التي هي في الظاهر كثيرة من القضاة لا يقع في عدم الالزام فكان في دفع هذا القول من دفع
 عدم الالزام لكن في دفع عدم الالزام واجب فوجب تحريم الالزام اما على الله تعالى عند الناس
 على المكلفين عند الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 دفع عدم الالزام من وجهين احدهما ان الامور لا تقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 طابعهم من عدم الالزام من وجهين احدهما ان الامور لا تقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 على المصومين في هذه الغاية من الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 الالزام اذا كان الالزام غير موصوم في الالزام بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 الزيادة في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 ممن تقدم من الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 من وجهين احدهما ان الامور لا تقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 من وجهين احدهما ان الامور لا تقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 لمصلحة ذلك الشئ وهذا الوجه هو الذي لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 ولا يصح من الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 لان الضرورة كافية بان لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 يكون اولي بالرفع بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 التعلق بالوجوب في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 اشهدوا من خطا على نفسه يكون من جهة اخرى اولي من كون الاول هذا الوجه غير ممكن في المصوم
 ورواية اسد من كون الاول في دفعه فاما المصوم كونه من جهة اخرى الالزام بل لا يقع في الامور
 من حاجته في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور

حال هذا السلام
 بيل الى منقذات الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 فبينه بان الحسن والحسين في ذلك كقوله وكان
 اصل الخبر في هذا الموضع ادعى في
 محله في الخبر في هذا الموضع ادعى في
 فير كمالا من الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 في امانته ما في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 في ذلك الطريق اصل هذا النص في دفعه في
 في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 صلت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 للحسين عليه السلام هذا الخبر في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 ابو ثمة في دفعه فاما المصوم كونه من جهة اخرى الالزام بل لا يقع في الامور
 فكيف في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور
 في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور بل لا يقع في الامور

تفاد به يكون على ما طست به في احوالهم مقامه وفيه تفرع الى احوالهم ايضا
ان يكون على ذلك الصواب الذي هو عليه فيجب كونه معصوما **الكتاب الثاني**
هذا غيب من وجهين احدهما انه محكم بان ما يقع به كونه من موقوف من الله ثم
وثانها انه هو الذي تخرجه عن عالم والتميز له بغيره لا يبرحم يكون ما يقع به
من الله تعالى ولا نعلم انه كذلك لا يكون معصوما الى احواله والقيام مقامه في كل
الاحوال والافعال يجب كونه كذلك **الايقون** من قوله تعالى واقترب
لم مثلا اصحاب القبر وانما هم المرسلون اذ ارسلنا اليهم مبشرون فكذبوها
فقرنا بالثواب والاستدلال فيوقف على قدمك الاول ان رحمة الله تعالى
مساوية على من لم يجرم من اولي الثانية انه بعد اشراف من سائر الامم فهو لهم في كل خير
ان خرجت لنا الشرائع ان اخطأ اذ انما نكلف البتة اذ انك قد ذلك مقول اخطأ الله تعالى
في حق الله الذين كذبوا به ولا كذلك لا اخطأ اعظم من سائر في العلم بطريق الاخر فيقول
الساعات لا بد ولا كذا في العلم انهم وحفظها بمصوم في اخطأ الله الكفا
ثم يخصه في ذلك من يذره وقرينه من يضره بقوله اليقين وهم اشراف الامة خيرة الله
بهم ام هذا لا يتصور **الحال الثاني** في الاشارة الى انذار من لا يفيد قوله
اليقين ويجوز للكلف المطلق كذا به بحيث يتاح في الاول في ذلك الافعال
ولا يبرح العلم به كما كان في الاول لا يندفع من جهة الكلف **الحال الثالث**
الشأن والاطراف في ذلك الاحتمال ولا يبرح العلم بها كما كان في الاول لا يندفع من جهة الكلف
ولا يفيد غير ما كان في الاول لا يندفع من جهة الكلف ولا يندفع من جهة الكلف
استباح الخطأ ثبت نصب اليه ان التقييد العلم به في القوة فيقتضيه وهو المالك

هذا هو المقام

هذا هو المقام

المثل
الفصل الثاني في اشتمال كل
واحدة من طوائف المعجزات كونه على
هذا النحو اذ انما اشارة في هذه القوة
والتي قد رتب اليها اليقين وحسب الله على
مجدد امر الطاهر من رسم التلخيص
كثيرا قد وقع التفرع من شتى طرق في
الخطوات في غير الوصف في هذا الباب
في غير الامانة المشقة الى الشرح الجليل
جاء في المثل والدين الى مضمون الحسن
بن المسلم الخلق في قوله في رؤيا
احسن وجه لمع من قوله في رؤيا
جاء في مجلد امر الطاهر بن
الحسين

لقوله تعالى انما ننشدو لكل قوم هاديا ونذيرا لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 الاكل والشرب فخير من ان يتركوا الصلوات وحملوا الحوائج الى الله تعالى لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 في الدنيا الاكل والشرب فخير من ان يتركوا الصلوات وحملوا الحوائج الى الله تعالى لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 هاديا ونذيرا لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك الاكل والشرب فخير من ان يتركوا الصلوات وحملوا الحوائج الى الله تعالى لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 لقوله تعالى انما ننشدو لكل قوم هاديا ونذيرا لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 عليه الصلاة والسلام لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك الاكل والشرب فخير من ان يتركوا الصلوات وحملوا الحوائج الى الله تعالى لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 لمداين في القول والاعتقاد والاعمال لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك الاكل والشرب فخير من ان يتركوا الصلوات وحملوا الحوائج الى الله تعالى لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 جميع ما عليه التوراة وكل ما عليه القرآن وكل ما عليه السنة الكافية ولا يترك الاكل والشرب فخير من ان يتركوا الصلوات وحملوا الحوائج الى الله تعالى لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 لا يرضى من الحق شيئا لان المداين لا يكون الا بالعلم ويكون كل اعتقاد بهاتين الاثنتين قايما
 بجميع الاول والثاني التي هي حجتك تقع الاخلال من غير منعه هاديا ونذيرا لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 ولا لم يتحقق الهداية للحكمة الثالثة ان يكون مصيبا في جميع احواله وادائه ولو لم يتحقق
 للمكلفين الرابع ان يكون المكلف جازا لما لا يجزى عليه شيئا بهاتين الاثنتين فخير من ان يترك
 اتباع المكلف في جميع ما لم يرد بهما منصوصا على الاشياء الملتزمة على الامتناع انما
 وترجع المعارضة مثلا ان ادعاء الاله هاديا ونذيرا فخير من ان يتركها هاديا ونذيرا لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 ولا نقول انما يدعي الله تعالى كذا وكذا في قوله تعالى انما ننشدو لكل قوم هاديا ونذيرا لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 بان قبل وقبله ولا يميل في نفسه الى الاكل والشرب فخير من ان يتركوا الصلوات وحملوا الحوائج الى الله تعالى لاننا نؤمن ان كل قوم من المكلفين لا يترك
 مع العصية والاخراج وجوب العصية يدل على ان الامام يجب ان يكون معصوما وهو هو
الحجوة لان الامام هاديا ونذيرا لحدوث نزع وجوب اتباعه وهو في زمانه لما لم يكن
 كان كل من هو في الامام يتلقى جميع منفعات البقعة والاحلال بالواجب انما الضمير اليها

صفت من هو
 يجب عليه ان يكون
 بشا الى الله فيقول
 والنصوص على ان
 لا يتركها
 طلب الرضا
 على ما في
 حق من
 فلا يقبل
 والقام
 اجماع
 ختام
 على ما في
 في دفع
 في امر
 معناه
 النبي
 في كتابه
 فلا يجب

الزبول والى الامر بكم وعلى الكفيع الشجاع الامام طواعة كل واحد والطاعة الى اوصيه تعالى
على الكفيع بابعادها لا يجوز مخالفتها هي سبيل المؤمنين بالتم واذا المقدرة الثانية وقولهم
فقد تم سبيل المؤمنين قوله ما تولى وهو خبر علم اننا قد فعلنا الامام كل حال لا يفتحق
التم والعتاب قطعا بالتم ولا شئ من غير المعصوم كل من سخطوا للتم قطعا بالضرر ولا
شئ من غير المعصوم كل من كان خطا ولا ريب وعصية ولا يفتحق بالتم ولا الزم احدا بغير
اما انتقال المرام الى الواجب ام الامام واجماع التقيين واللائم بتعيينه اطلاقا فلهذا
شكلا لللائمة فظاهره وانما اجله لللائم اجماع السليبين وانما الثاني فلهذا
ينجم لا شئ من الامام بغير معصوم وهو **التمسك بالحق** قول الامام **مسالك** الامام
دليل قطعي والمساويح للعطفى **تمسك** بقول الامام دليل قطعي ولا شئ من غير
المعصوم قوله دليل قطعي لان غير المعصوم معتاد بغير الظاهر اذ قيل قوله التمسك
كل ما احتمل التقيين طبعه بقوله امام سواء قيل المعصوم للاجماع لان الكل ارضا
يا تابعه لقولهم تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم
بالطاعة العامة لا الامام وهي الشائع في اقوالهم كلها وانما اذا امر بالكل ايتا صفي القول
والاعتقاد فيكون قوله مساويا للجماع وهو ظاهر وانما كون الاجماع دليلا قطعيما
فلا يثبت في الاصول لقولهم تعالى ومن يبيع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى **التمسك**
والتمسك او املا فلو كانوا هم واخباره واطاعوا وتركوا تعميده من هم صرا
الستقيم التي اشار اليها السجدة لا التي قوله هذا الضابط المستقيم لا نرى جملة
ساوية لطيفة النبي ولا الله تعالى ونواهيهم لا نراهم في وجوب اتباع الله والنبي
واجتماع الامام وانما اذا تركت هذه امر امام مستقيم قطعا فيكون مساويا كذلك

[illegible]

لشراعتهم المتفقين لا ندرهم كونهما التواوحد في العتق الواحده المكلف الواحد
 ما سوبه ونهيه عن هذا الدليل على وجوب الاعتقاد في جميع كان وهو مطلوبنا
الشيخ والسبج في الخبر الثاني القرآن الحكيم لما من الميراثين على صلواتهم
 ثم هذا الخبر لا يوجب الاستدلال بل يقول الطريق الذي يدعو اليه طريق مستقيم
 وهو طريق الاعتقاد لا يما يكون صوابا بحيث لا يخلط خطأ ولا لا يمكن صراطا مستقيما
 يكون معلوما بحيث لا يتطرق اليه شك ولا احتمال اليقين لقوله ثم سألوا عن خبر
 الزعم وصف الطريق المذكور بانها ممتدة من عند الله ثم لكن هذه الطريقة هي طريق
 الامام لانها دعا اليها النبي منذ ما قد اشارنا في دعوه الخلق اليها والهداية و
 الله لا يضلها فيكون طريقه الامام ايضا صحيح وصف الامام بأنه على صلواتهم ويكون
 معصوما **السبج** في الخبر الثاني في هذه الابد القليلة في النبي عليه السلام
 طاعة يكون على هذا الطريق وجب اتباع ذلك طريقه في المعصوم فان ذلك في وقت
 ما وقررت على اطاعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم تدل على وجوب اتباع النبي
 دائما واتباع الامام دائما كما تكون تدكلف المكلف بالتأنيب في حال واحد في وقت
 واحد وهذا علم لما ينبغي في علم الكلام من استحالة ذلك وهو **أشار الشيخ**
 في الطائفة من حيث لا يدرك واحد منها هذا الامر يقوم مقام يدل على تساوي وجه
 اللطف المتقضى لوجوب الحكم في ان كل واحد منها مثل ما في الاثر وقد بين الله سبحانه
 في هذه الآية الشريفة من حيث ينبغي ان يعلم من الصلوات افضلها ومن الخيرات كلها بقوله
 ثم تدل على صلواتهم **أشار** الى وجه ذلك بقوله لتدروا ما انذارناهم فاعلموا
 ولا مائة تاتهم مقام النبي في اللطف في ان ياتوا في وجه اللطف في جليلهم بقوله انما

وجوههم
 في انقيادهم ومن كتاب
 فيهم في تفسيره في كتاب
 او في الكتاب في جواهر في صلواتهم
 من قبل ان يطلع
 قال في العالم في حديثه
 الى بيت العلم في اخباره
 الاستدلال في اخباره
 اهل بيت عيسى من اول الناس
 وبعثت في صلواتهم
 بدم وقت حاجته في صلواتهم
 يخرج من حاجته في صلواتهم
 بعد من حاجته في صلواتهم
 في النبيين الذين يقولون في صلواتهم
 اصطفى آدم وذو طوطى وال ابراهيم
 على العالمين في صلواتهم
 والله سبحانه على ما يشاء
 من نوح ومصطفى من ابراهيم
 من اهل بيت عيسى

من لم يكن من
الذين قالوا انما هذا
خذ يا شامة فمفسد
ظلمنا وذكروا به
عبد بن يعقوب
باسم الله
عليه السلام
لما اوجده الله
من كان قد بدى
فل قد طعنوا من الذين
انتمى اليهم
انتمى اليهم
مع التمام
من الاكرام
عنهم الخطاء
يا ايها الذين آمنوا
صوف باقى الله يقوم
انتم على المؤمنين
على الكافرين

والله من العبد من قد
ما يتوقف على ذلك
لا بد من ذلك
بان من ان
اكثر الحكماء
ان كان من
قد يدعى
التي هي
سبيل الوجوب
لا يبرح
لا يطلق
لا يحصل
وما يقوم
فتبين ان
انما هو
فلا يخرج
ما لان
لا لانه
هذا الفصل

ان ما عدا ذلك يزعمه الاول وما يؤول اليه القولون للشيخ في قوله الاموي عن الله ثم لا قد
 بين المانع من وجوده لا يعلم ان من لم يعلم الله تعالى ان الله لا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 من القسم الثاني ولذا لم يكن القسم ان يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 ان يكون من القسم الاول فبيان ان يكون من القسم الثاني ويجب ان يعلم المكلفون ان الله يعلم الله تعالى
 الثاني ويتبع ان يكون من القسم الاول وهذا انما يتبع مع وجوب جبره الامام وهو المظهر
الثالث عشر في قولنا ان الله يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 امر اخر وهو العلم ان الله يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 كانه في زمن النبي لم يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 وعلمه تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 الجبر والقدر والذين يبين ان الله يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 الا في قسم الاحكام اما ان لا ينجي بعضا من بعض خبره مع وجوب جبره الامام وهو المظهر
 كان الاحكام المتعلق بها والذين يبين ان الله يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 عندنا من السجدة ايضا ان الاحكام عند الله تعالى والامانيات فهو من قولنا ان الله يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 لا يشهدان اليقين في كل الاحكام لكل المكلفين ولا يثبت ذلك الا قول المصمم فتعذر وجوب
 مصمم فينبغي قوله اليقين ويجب على المكلفين ان يعلموا ان الله يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 مصمم وهو العلم ان الله يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 انما قال ان الله يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 يدل على ان الله يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 المعلم ومعرفة الامور الخفية والى ان الله يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى
 فنجيب المصمم بان يكون من غير ان الله يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى ولا يعلم الله تعالى

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

من اجل ان الله يقول انتم افضل من اسم وادم افضل من الملائكة قال في فضل الملائكة انهم
 الاول في الخلق واما الله فانه الثاني لان الله قال الملائكة اسجدوا لادم وللمسجد اسجد
 من الساجد وهو مريد واما الخادم فهو من جن ونفس الحيوان حتى انهم ما في الكمال
 فقلوا لهم ولتقترب منكم لادبهم اصل ان المراد بقوله وانما الله في الكمال واما الله في الكمال
 وهو ان الملائكة معصومون مخلصون الاول في الملائكة لا يعصون الله الا ما يشاءون وينصرون ما يؤمرون
 الثاني في الملائكة انهم من جن ونفس مخلصون ما يؤمرون الثالث في الملائكة انهم من جن ونفس مخلصون
 فوقهم وينصرون ما يؤمرون ويتلوا ما فيهم من الملائكة وتلك الملائكة لان الله في الكمال
 سئلهم اما انهم من جن ونفس مخلصون ما يؤمرون وينصرون ما يؤمرون وينصرون ما يؤمرون
 لا شيء من الملائكة الا ما يصح الاستثناء وهو الاستثناء من الكلام ما لا يخلو
 على ما بيناه في اصول الفقه ولا يصح من كلامهم انهم من جن ونفس مخلصون ما يؤمرون
 لا خصاصهم بغير الملائكة فانه الثالث في الملائكة انهم من جن ونفس مخلصون ما يؤمرون
 بامرهم بغير من امرهم من الملائكة كونه في كل احوالهم لا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 حكمهم انهم من جن ونفس مخلصون ما يؤمرون ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 حكمهم انهم من جن ونفس مخلصون ما يؤمرون ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 منهم واما الله فانه الثاني وهو ان افضل من المصوم معصوم وخاتم وعبد الله
 صلواته بقوله تعالى انهم من جن ونفس مخلصون ما يؤمرون ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 امام معصوم ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 ومسلم وانما من اسراييل افضل من الملائكة واما افضل من الملائكة بطريق في الملائكة
 قد وصفهم الله تعالى وادبهم بصفاتهم اذ الله يقول تعالى انهم من جن ونفس مخلصون

واما الله فانه الثاني وهو ان افضل من المصوم معصوم وخاتم وعبد الله
 صلواته بقوله تعالى انهم من جن ونفس مخلصون ما يؤمرون ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 امام معصوم ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 ومسلم وانما من اسراييل افضل من الملائكة واما افضل من الملائكة بطريق في الملائكة
 قد وصفهم الله تعالى وادبهم بصفاتهم اذ الله يقول تعالى انهم من جن ونفس مخلصون
 واما الله فانه الثاني وهو ان افضل من المصوم معصوم وخاتم وعبد الله
 صلواته بقوله تعالى انهم من جن ونفس مخلصون ما يؤمرون ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 امام معصوم ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 ومسلم وانما من اسراييل افضل من الملائكة واما افضل من الملائكة بطريق في الملائكة
 قد وصفهم الله تعالى وادبهم بصفاتهم اذ الله يقول تعالى انهم من جن ونفس مخلصون

وقال لا يبقو بموا قول من انهم لا يكونون شيئا الا ان اولهم منكم القوي بطلانهم
يكونون وهذه الصفة العرف العام بكل انما يستعمل في كل من جعل لهم ولا يملك من امر
شيئا ان اتوا انهم لا يصحون انهم امرهم كمال تلك الامه صفات المعصومين
فيكونوا افضل من المعصوم معصوما كما بين ان ابراهيم معصومون وانهم اولاد
لا غير افضل من افضل من المعصوم ان اولاد القدر الاول فلو انهم علموا انهم
نعم ابراهيم ولا علم افضل من الانبياء واولادهم واولاد القدر الثاني فلو انهم علموا انهم
اصطفى ادم والاين والعام كل ماسوي الله تعالى ذلك في اشتقاق من العلم وكل ما كان على
على الله تعالى ولا عليه ولا لسان من حدث دليل على الله تعالى كل حدث
فهو عالم القوي بطلان ان الله اصطفى ادم وما ابراهيم واصطفى من كل المخلوقات وكان ذلك
المستحق من المخلوقات منه الا انهم لم يمتنعوا من ذلك الا انهم لم يمتنعوا من ذلك
الثالث كما بينا اننا القدر الثاني من المعصومين في العلم والاشياء في قولنا واما
ان كان ذلك الاثر لاهل البيت وهذه العباد تدل لقول المعصومين انهم عالم مقام النبي
بعد الحلف في قولنا واما علمهم في العلم والاشياء في قولنا واما علمهم في العلم والاشياء في قولنا
كله خلا من انهم في العلم والاشياء في قولنا واما علمهم في العلم والاشياء في قولنا
امره ولا يتم مقام النبي فهو افضل من كل الانبياء فيكون معصومان في العلم والاشياء في قولنا
ونعلمهم معصومان في العلم والاشياء في قولنا واما علمهم في العلم والاشياء في قولنا
هذه الآية تدل على شدة اعتبارهم في العلم والاشياء في قولنا واما علمهم في العلم والاشياء في قولنا
عما لا من الحكمة الا انهم لم يمتنعوا من ذلك الا انهم لم يمتنعوا من ذلك
عما لا من الحكمة الا انهم لم يمتنعوا من ذلك الا انهم لم يمتنعوا من ذلك

[illegible]

والجنت على اربعة اركان لله في الجرد والامام هو القيم لله على كل عند ذلك ان
 لله جرد يكون معصوما هو الطام الصغرى طقولا كما ان الله وانا في الله
 تدون انفسكم والبر والجمع ولما اكبر صفات **الربع الجنت** وولم طام
 بعث في الامين رسولاً لتعلمهم اياته اسما والى الرابع وفتن بالظلم
 باستماعه لوفولهم كما يشاء ان يظهر الحق ان شاء الالات المصلحة بذلك
 من ذنوب الكلب العزيز وحاشا له وحولوا الحكة لثا حقة فلا بد ان يكون الشيء
 كما لا يهمل هذه الصفا كما ان الامكن الا ان لا ينفق المسلم انك والامام من مقام
 النبي في جميع ذلك فهو كذلك وهو **الطام** **الربع الجنت** **الامام** والبطانة
 كالنبي لقوله تعالى اية الذين امنوا الطموه الا ان وجوب طاعة النبي في عام في الامور
 المأمورية فوجب ان يكون وجوب طاعة الامام كذلك وانما عرفت ذلك فتقول لو
 لم يكن الامام معصوما لكان احدا كثيرين وهو امكان امره كما لو احدث وقد ولع بالاضد
 وهو كلف لا لاطاق او نقص الفرض في فعل الامام واللازم بقصد باطل في الملتزم مثله
 بيان للملازمة لو لم يكن الامام معصوما لكان يملك الكلف في هذه المربة النبي فاما
 ان يجب كل نهاده وانما اجتماع الضدين ولا يجب احدهما وهو خلاف التقدير ولا يجب
 الاتباع للامام اذا عرفت موافقة النبي بما اذا لا في كلفه بل على كل موافقة
 امره كما ان النبي ولا احد يقطع الامام وفتح من نقص الفرض كان غير المصلحة كما يتكلم في العلم
 فاما ان يكون باجتماع مشروط العلم الوافقة امر الامام لا النبي او يكون فان كان الاول فانه
 امكان اجتماع الضدين وان كان الثاني لزم ما وجب لاجتهاد على كل العالم بالاحكام الجزئية
 الشرعية وهو خلاف الحق على ما تقر في الأصول لا بتقديم قولهم من ادخل قول الامام وهو

في الامور الشرعية والامور الدنيوية

بالافق من
 وفيهم من جعل في
 فيقول احكامه باسطه ما في قوله الله
 طمعه على ان يوصيه في كل عند الله لا يفتقر
 غيبه يدخل الا في قوله في قوله لا كان في حاله
 من اياه وهو قول امير المؤمنين يقول لاجل
 من الى هذه الطائفة بعد موته الى قلب الله
 فيستوفيه النيات في البتة رسلا فيقول
 لمطلب وهو ان يقول ما صنعت وما اصنع
 ما نيا بليك على هذا ايا يقول ثم يقول
 يقولون استعمل في بيتك ثم يقول
 له القائلين جرد من انما في بيتك الله كما
 ولعنك ذلك في جميع اسماء طلق في جميع
 ويان النيات الى الرب قال انما
 ثم يسلح ويخيل الى الرب فيا بون ر
 انما اصل ملتا عندكم فيا بون ر
 يقولون والله لا نفعل تقول لاجل
 والله لو امرنا لقاتلناكم
 ثم يطلقون

ما جاء به
برصون ذلك على قلوب
مطلقوا فاعلموا البهم احصاهم فان هؤلاء
منوا بل طمان وهو قول الفضل الحسني
منه اذا ضم ما يرضون لا كرضوا و
ما التفرغ من ربوا انكم لم تملوا
يعني الكفر الختم تكرر قالوا لعلنا
يظالمين فاذالت تلك دعواهم حتى بنا
سبلنا فادسج بريقهم غشهم
وقرئ في التائمه والبقع عشر رجلا
ولا فاق كلها نبيهم من اكانهم
بما بون وقضا ولا سقى في الارض في
بودى فيها شادة ان لا اله الا الله
سليم وان يحار رسول الله وهو
رسلم في السموات والارض طوعا وكرا
منهم جعون لا يقبل رسول الله
النبية كما قبل رسول الله وهو
فولم رله

خلافت المقدرة القائمة لعموم الجمل وهو حق ولا بد ان تترك استصحاب الحق التوقيني خلافا
 هو القول بوجوب بعضه هو **المطلب الثاني** في المحقق في الحكم في العلم الى
 التيق والاحكام بحيث كل يتبين على الاثر على هو الذي يواهم عليه ولا بد ان يكون
 معصوماً والقول بالفعل لا بالطلب بين الربا والرسول على الحق ولو بان صدق وغير
 التيق لكن مثل احد من الاشياء فلا يخرج من الزيادة والبركة ولو لم يكن ان الكتاب يجعل على العلم
البلغ الى المحقق في العلم ولو انما هو من الكتاب والقرآن ان الحكم يقتضيه حق
 جده لا يبرر بما هو من الايات في غير الله كما ان ارسال الرسول والخالف على ان
 الرسول وضع الكتاب الايات هداية لامة الى الحق وكلما يتوقف عليه الهداية فما ان
 يفعله الله تعالى بالمكلف او يكلف ان يمكن المكلف الايتان به ونفس ارسال الرسول فيجب
 الكتب دون ان يكون معصوماً يعلم في وجوب عصمة الله لا يوقى عن الله تعالى الا ما
 ما دبروا ولا يفعل الا الصواب ولا يتركه الا ما يجب تركه كمن تولى وصد وتكره ونفريه
 هداية لطف عطفاً لغير المكلف عليه لئلا يمكن قبول قوله مثلنا على ضرورة مطلوب
 والعصمة لا يمكن تكليف الكلفين بقبول قول المبلغ بما يري ان يفعله الله تعالى
 والامام يقيم مقامه الذي هو في عمل الخلق عليه ان يكون حاله كما في نهيان
 يكون الامام معصوماً وهو **المطلب الثالث** في العلم لاهم من شرح الحدود
 التي انزلها في شرح الحدود وورد في النفس عمل الناس على فعل الواجبات وترك المحرمات
 عليها ولا يتم ذلك الا بمحافظه الشرح ومقيم الحد وفي الغاية المطلوبة في واجب ودوا
 يحصل الا بمحافظه القيم وذلك هو الغاية في العلم ان فعله في الغاية هو العلم التوقيني
 حصوله فكان امر وهو كونه في معصوم من العلم التوقيني يحصل الغاية من سبلي

١٧٠ ومن هنا
 ان يتصور ذلك الذي انعم
 فلا تظلموا مني انفسكم ومنه الشهود
 لا يكون ديني ايمان لان اليهود والنصارى
 واليهود من سائر الملل والافان جميعا من
 الواقفين على الخلق وانما هي لا تلتزم
 وبعيد عنها بايمانها وانما هي لا تلتزم
 بدين الله ثم والحمد لله المجلوس على
 الدنيا شتى من سائر الملل والافان
 كرسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ذلك ومن على ذلك على من سائر الملل
 بن موسى وعلى بن جعفر وعلى بن
 الشوق بن اسمعيل وعلى بن جعفر
 عليهما السلام في العرشين فوالله
 على ما في الشكر كما في قوله تعالى
 وقالوا الشكر كما في قوله تعالى
 العباد على ما في الشكر كما في قوله تعالى
 الوصفين قالوا الشكر كما في قوله تعالى
 كانه حتى يكون نكاحا ويكون
 الدين كله

۱۷ اصول و اصول من فبیر

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

کتابخانه عمومی

هَذَا جَمْعُ نَاصِرٍ وَنَاصِرٌ كَرِيمٌ أَنْزَلَ إِلَهُهُمَا طَائِفًا

باسمه والحمد لله الذي جعل في كتابه من غير المعصومين
 ولا من الامم كتاب بالضرورة في كل شيء من غير المعصومين
 ولما الذين استكفوا اولئك وابتغوا عليهم عليا لا يجدون لهم من دون الله وليا ولا نصيرا
 وجه الاستدلال بان يقول يمكن ان يكون له الصفات لا من الامم بل هذه الصفات بالضرورة
 فيجب ان يكون من غير المعصومين بالضرورة وهو الله **الغش** في كل شيء الا ان كان معكم
 من ديك وانما اليكم فواصفها جهر الاستدلال ان هذه شان الا لا فرق في غير شانه وهاهنا قد
 ان يكون له من غير المعصومين فيكون من غير المعصومين فيستلزم ان **الغش** في كل شيء
 ليس عليه كلف الدين من غير وجه الاستدلال ان نقول ان الله تعالى لا يتقوى على انشاء غيره في كل
 والاشياء يوقى الى الخلق فيخلق المصير في كل ما عرفت في شئ بشئ الحرام فيجب ان
 القرآن على العمل والمقول ومع كون الامام على ما على المؤمنين ان ياتوا به في المعصومين
 حاضر عليه ارجح عظيم لعدم حصول اليقين بقوله لا يحصل الا بقوله والرجح مني فلازم كون
 الامام غير معصوم وهو مرجح الطبع في غير الامم يستلزم في اللزوم **الغش** في كل شيء
 ولكن مرادنا لا يكون في غير المعصومين بل في كل شيء وجه الاستدلال ان جمل الكلفين في التلخيص
 الحوات ولا يتم الا بالامم معصومين قيل قوله اليقين وانما الغش يحصل في الله فيبقى في كل شيء
 الطاعت والوجوب وانما هو ما يقتضيه الامام معصوم فيبقى في كل شيء في كل شيء في كل شيء
 بمحض ذلك فيجب ان يوجب الله معصوم في كل زمان ولا كان في كل شيء وهو **الغش** في كل شيء
 بما يقتضيه شانه لا يتم وجه الاستدلال ان نقول في كل شيء معصوم في كل هذه الصفات بالضرورة فلا يخفى
 من غير المعصومين بالضرورة **الغش** في كل شيء الا ان كان معكم
 في المكلل في قوله لا يحد وجه الاستدلال ان كل غير معصوم يمكن ان هذه الصفات بالضرورة معك

رايه عليهم على
 وانهم هؤلاء ابدوا والابتد من
 ذكره في ذلك فانما مرجع جليل وهو
 فانما روي في بعضه عشر مائة ومصران
 رسول الله صلى الله عليه واله الى المدينة حتى ياتي
 حتى يقول هذا مكان القوم الغر فيجب
 بهم ومن لا يقول هذا انزل الذين في كل
 ان فينبغي الله بهم الا في كل ما في كل
 من قبل لا يشرون او يبيعون في كل
 فانه عجز الجاهل في كل
 قول الجاهل وتغنيا الى بن سارق
 الكتاب لتفلسد في الامم في كل
 على آية الى قوله وجعلناكم
 جليلين يعقوب من هذه من اجابا عن جليل
 في رواية من الحسن بن محبوب فيقول
 اسبق عبد الرحمن لاسم من عبد الله بن
 القاسم الطالع عن ابن عبد الله بن
 قول الجاهل وتغنيا الى
 في كل شيء

بسم الله الرحمن الرحيم

انظر لطفنا واصحابنا لا الاثني من المصوم بامام الضرورة **الشك في كون المصوم**
 بهنجام كل غير مصوم لهذه الصفة لا يمكن لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 كل غير مصوم لهذه الصفة لا يمكن لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 المصوم بامام الضرورة **الشك في كون المصوم** لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 شديدا كما كانا يكون كل غير مصوم بامام هذه الصفة لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 يتبع لا في غير المصوم بامام الضرورة وهو **الثاني في كون المصوم** لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 كل غير مصوم لهذه الصفة لا يمكن لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 من غير المصوم بامام **الثالث في كون المصوم** لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 مصوم يمكن ان يكون كذلك في غير الامام كذلك بالضرورة في غير المصوم بامام الضرورة في كل حال
والشك في كون المصوم لا في غير الامام كذلك بالضرورة في غير المصوم بامام الضرورة في كل حال
 الممكن ان يكون عاكفا كل غير مصوم يمكن ان يكون مصفا بفعل هذه الصفة لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 يش من هذه ويعدم الفعل الضرورة في الامام انما يصح التكليف من هذه والمواظبة عليه في غير الامام
 اقتضاه بالضرورة في كل غير مصوم بامام الضرورة **الثاني في كون المصوم** لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 الا ان كان المصوم هذه الصفة الضرورة لا في غير الامام غير مصوم لا في غير الامام مصوم لا في غير الامام
الثاني في كون المصوم لا في غير الامام كذلك بالضرورة في غير المصوم بامام الضرورة في كل حال
 كذا بالضرورة في غير المصوم بامام الضرورة **الابعاد في كون المصوم** لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 وبذلك لا يمكن استنباط الاصول والافعال والركن ومقتضى هذه الصفة والامام في مقام البرهان
 اصطفايتهم لدراسة **السادس في كون المصوم** لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 كل من المصوم هذه الصفة الضرورة لا في غير المصوم بامام الضرورة **الثاني في كون المصوم** لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال

ان ينسب كل واحد منكم
 ثم ما طبع في كتابه فقال وان علمت
 يعني عدم النسخا عينا بالامام
 بعدنا بغير ذلك او في اي من غير
الثاني في كون المصوم لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 من قبل مطلقا او بعدا بغير الامام
 لا في غير المصوم بامام الضرورة
 ان يحد على علمه بالامام
 اهل الارض ان يكون من غير الامام
 اي ان يكون من غير الامام
 يقتل والله ذراري من غير الامام
 وبذلك لا يمكن استنباط الاصول والافعال والركن ومقتضى هذه الصفة والامام في مقام البرهان
 اصطفايتهم لدراسة **السادس في كون المصوم** لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال
 كل من المصوم هذه الصفة الضرورة لا في غير المصوم بامام الضرورة **الثاني في كون المصوم** لا في غير الامام لهذه الصفة الضرورة في كل حال

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

جملته والى جملته من جهة واحدة والى جملته من جهة أخرى ولا لاقتضائهما في ذلك من جهة واحدة
 الغرض وهو على الله تعالى ان لا يكون الامام غير مصوم **الفرع الثاني في كون الامام**
 لا يكون قسرياً بل يكون اختيارياً ولا يكون له في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال
 واقع على عموم هذا الخطاب في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال
 التي هي من جهة واحدة والى جملته من جهة واحدة والى جملته من جهة أخرى ولا لاقتضائهما في ذلك من جهة واحدة
 طاعة غير المصومين في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال
 ان يكون له في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال
 جملته من جهة واحدة والى جملته من جهة أخرى ولا لاقتضائهما في ذلك من جهة واحدة
 جملته من جهة واحدة والى جملته من جهة أخرى ولا لاقتضائهما في ذلك من جهة واحدة
 والامر بالامر لا يكون له في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال
 غير ايجاب مكره وهو في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال
 في جميع احواله ولا يكون له في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال
 الصلوات والسلام **الفرع الثالث في كون الامام** لا يكون له في كل حال حق في كل حال
 فائدة من جهة واحدة والى جملته من جهة واحدة والى جملته من جهة أخرى ولا لاقتضائهما في ذلك من جهة واحدة
 فلا بد من احدى القوم الظالمين وهو عام في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال
 وهو **المادة الثانية** في كون الامام لا يكون له في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال
 يكون له في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال
 ولم يكن من جهة واحدة والى جملته من جهة واحدة والى جملته من جهة أخرى ولا لاقتضائهما في ذلك من جهة واحدة
 ضري منظور في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال ولا يكون له في كل حال حق في كل حال

[illegible]

قوله تعالى عسى ان نرسله نارا من نار وهو نبيكم عيسى بن مريم واسموا له موسى لم
 الاستدلال انهم منكم لئلا يظنوا لوجود الداعي الى الشر وهو الجبر واستقله الصادق
 وهو لم يكثر من الشر والوجود الصادق الى الخير وهو استقله الرابع وهو العلم لانهم
 بان الله يعلم وانهم لا يعلمون والامام قائم مقام النبي فهو معصوم ولا يخفى من زمانه
 هو **الحال الثاني في الاستدلال** من قبله حدود الله ولنا في انظرون وجبر
 الاستدلال ان كل ما على منب متعدد بل من حدود الله فهو ظاهر في كل ما على قسما
 ظاهرا ولا يخفى من الظاهر جهوز الركون البر والشر والظواهر الى الذين ظنوا انهم
 التا وكل امام يجب ان يكون له هذه مقدرة شرعية فيكون ثابتة ذلك ما في ظاهره
 اوجب طاعة ركنا طاعة الله وطاعة الرسول وهما امانان فيجب ان يكون طاعة واحد
 ولا من الركون البر والظواهر والركون الكلي والظواهر على سبيل الترتيب والظواهر
 متناهية وكذا في ظاهره **الحال الثالث في الاستدلال** من ذلك كجيب قوله لا تخافوا
 تناقض كل ذات وهو مطلوب **الحال الرابع في الاستدلال** من ذلك كجيب قوله لا تخافوا
 عليها فيما انشئت به تلك حدود الله بينها القوم يعلمون فذلك حدود الله حكم متفق
 جبر خاص من ثم جاز وصفه المقتضى بالبر ومن حيث الجنس خاص وعامل جنس خاص
 فمع وصفه بانه على ان الحدود جنس وليس لكم بالكتب من حيث هو كل واحد من تلك الحدود
 ان يبين حكم الاستدلال فلو لم يكن المبدأ من الحدود بل المبدأ الكلي من حيث هو كل واحد من تلك
 ما ليس دليل ولا لا وكان ذلك التفسير من غير هذا الوسط وهو متفق على **الحال الرابع**
والاستدلال قوله تعالى من اجل سوء عجزه لا قول ولا يظنوا وجبر الاستدلال فاني ستر
 نجبا الى ما يكون احفظ الكلامين في تحصيلها اتيقن المبدأ واحد ان يمتنع جميع الشكوك
 ان يفعل جميع الطاعات ولا يتم ذلك الا بالامام المعصوم لانه لو لم يكن اماما معصوما لساوى غيره

التوا والاول
 مثل نور كشارة فيها مصلح
 الصباح ان نورها نورا على نورها
 فتكون من نورها لا تزدى جابر جابر
 الاضائة قال دخلت مسجد الكوفة فوجدت
 المومنين يركبون بسبب من سبقت
 بامرهم المومنين فما الذي يضيئهم
 عجبت لمن يقول من هذا الامر ولم يبرحوا حتى
 فقلت امر ابي ابي عبد الله المومنين فقالوا
 عجب لمن يقول من هذا الامر ولم يبرحوا حتى
 افقه نور المومنين والاول من الصباح
 الشكوف من نورها مصلح اما الصباح
 فيلقب امره جليل الحسن والحسين كانها
 كوكب ردى وهو على الجبين بقران
 يتجوز بانه جليل من نورها جليل
 لا مبرح من نورها جليل من نورها جليل
 الرضا كان ذلك بهيئته يدور على
 تمسك بانه على نورها جليل
 نور الحسن بن علي

[illegible][illegible]

وَأَيُّهَا أَخِي الْمَلِكُ بَوْمَلَدُ

سید بن ابی طالب علیہ السلام

استیصال و تفتیش

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في قول الله
الذين آمنوا وحبوا

الملك
أحمد بن محمد بن عبد الله

الحلقة الثامنة

فین محمد بن عقیق

عبدالله بن محمد بن علي

بسم الله الرحمن الرحيم

شلت اچا
ان قیل کیا

من علامه
افغانستان

[illegible]

وہاں سے لے کر پورے ملک تک

والسيفان
الصفت قد اقصى لك
والبلية قلت جعلت طائر ان يخرج
يترك طائر من العذرات هذه الايات
قال طائر من الدار بولت اضافة طائر
تترك طائر من الدار بولت اضافة طائر
قلت طائر من الدار بولت اضافة طائر
افادوا اهل الدار بولت اضافة طائر
الطائر من الدار بولت اضافة طائر
يوجد من الدار بولت اضافة طائر
خبر من الدار بولت اضافة طائر
الطائر من الدار بولت اضافة طائر
والطائر من الدار بولت اضافة طائر
طائر من الدار بولت اضافة طائر
عن طائر من الدار بولت اضافة طائر
من الدار بولت اضافة طائر
عن طائر من الدار بولت اضافة طائر
عن طائر من الدار بولت اضافة طائر

الذي يوصله الى الحق والبرهان لا الذي يوصل الى الكفر والفساد لا الذي يوصل الى الكفر والفساد لا الذي يوصل الى الكفر والفساد
 يحسن ان يثبت لكل لا يعلمه الا بغيره لا يتم وليست على كل اقسام الشرائع لا يثبت
 فوثرها الذي يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 يثبت الكفر من الاجتهاد لغيره لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 الاستغناء عن العلم يمكن ان يحصل من غير العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 ان العلم لا يثبت من غير العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 فلا يثبت العلم من غير العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 فيرسم مصوم غير امام فقط لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 ان الظاهر الاول خلافه لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 بالضرورة فيه لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 فوثرها او غيره في دينهم ما كانوا يثبتون لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 ليعود الى موضع الشك في العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 ولا يتم الاستدلال بالام لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 اعادوا ليعود الى الكفر لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 ان يثبتوا الامانة في كابر الغيبة من مواعيد متعددة ولا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 ومعهذا لا خلاف ان العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 لا احكاما لا يحصل من هذه الضمة لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 انهم من هذه الضمة لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 الذي يحصل العلم من غير العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى

وحسب الذي علمنا
 او غلبت بغلبونا الشك
 والاشفاق
 ويثبت التوهم بحسبكم علمنا لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 العاين بسناد من غير العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 هل ان العلم انما يخرج من العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 القليل ويثبت العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 ثم يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 يا ايها الناس لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 اذا اول الناس لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 الناس بحسبكم علمنا لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 ويتضح حتى يقع على وجهه وهو العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 ويحل من حجب المصداق اذا دعا ويثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 وحسبكم علمنا لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 ما لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 ويريدان من العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 فيعلمهم العلم لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى لا يثبتون ما انشأه الله تعالى
 من زاد من

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

به وقد لا يتأويل هذه الآية ايها الذين آمنوا لا تتولوا الآية كما في الشدة القتل كما في
 وعملك اني وادسلك ذلك تأويل هذه الآية ثم ردنا لكم الكفر علكم وامدناكم
 باموان وسين وجعلناكم الكفر في **التاسع** **التشكيق** في تأخير ما يرد
 نوالله باقواهم والله متم نوره ولو كره الكافرون عذرون يقولون يا سادع محمد
 بن الفضل عن علي الحسن الماشي قال لا تخف من الله يربون ليحفظوا نور الله
 باقواهم قال يربون ليحفظوا ولا ية ليرثوا من باقواهم ملك الله متم نوره قال
 ثم الامامة لقوا في جعل الاموال لله ورسوله والنور الذي انزلنا فانور هو الامام
 قلت هو الذي ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هو رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والولاية هي من الحق قلت بظهر علي الدين كل قال يخلصه على جميع الاديان عند
 القائم قال يقول الله والله متم نوره بولاية القائم ولو كره الكافرون بولاية علي قلت
 هذا تنزيها قال نعم اما هذا الحق تنزيلا واما غيره فتأويل **المسألة** في قوله تعالى
 ارسل رسولا بالحق من قبلي لعلهم يرجعوا علي الدين كما لو كره المشركون الحسين
 باساده من فضل علي عن ابي عبد الله جعفر بن محمد الصادق في حديث جليل
 يذكر فيه امر القائم قال الفضل في اموري تكفي يد وظهره وقال يا فضل بظهر في السنين
 امره ويعلو ذكره وبسايه وكثيره ونسبه كثير ذكره في قوله الحق في البطيخ لمنهم
 البحر عرقهم به على اناقصنا ذلك للنساء عرق سنابا وسنابا وكيناه وقلنا جبه
 حبه رسول الله وكثيره لانا يقول الناس ما عرفنا اسوا ولا كثيره لانا نبأ قواهم ليعرف
 الاصلح به وباسره وكثيره السهم حتى لعمري بعضهم لبعض كل ذلك الخرم البحر
 محلهم بظهره كما عود حبه رسول الله وقوله تعالى الذي ارسل رسولا لانه قال هو
 قولوا له لوهم حتى لا تكون قسوة يكون الدين كله فوالله يا فضل انفق ذلك لا لا

الحسين

قال لا يرد في الدنيا
 ويكون الدين كله لله قال علي
 الله ان الدين عند الله الاسلام ولا يخرج
 زمان من يتبين مني مولى الحسين في الدنيا
 كثرها **الحادي عشر** في بيان ابي عبد الله
 في قوله تعالى اني ابعث فيكم نورا
 فان كنتم من الكفرة فكذلك انتم من الكفرة
 اهل البيت في اربع اوقات رسول الله فقلت ارا رسول
 الله ان عليا قد جاء مني من في وعبر فقلت
 من ذلك مني وادعيت علي من في وعبر فقلت
 والذين من عبيد الله وسلموا على علي سلم الله
 من عبيد الله وسلموا على علي سلم الله
 الا ان ابايوس لم يسل على الحسين فخرج اهل البيت
 الى المدينة ونتم معدي هذا المدي على علي
 واجه يا رسول الله من هذا المدي على علي
 ان الله تبارك وتعالى جعل في هذا المدي على علي
 الحسين انتم تشقرون التاسع من ذلك مني فقلت
 وذلك قوله عز وجل قل
 ان ابايوس لم يسل

4725
S/A

